

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله



معهد الترجمة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في الترجمة

تخصص: ترجمة قانونية عربي - إنجليزي - عربي

ترجمة العبارات المسكوكة في العقود القانونية الجزائرية من العربية إلى الإنجليزية:

دراسة إحصائية مقارنة لعينة من ترجمات عقود إيجار تجاري

**Translating Legal Phrasemes in Algerian Legal Contracts from Arabic
into English: A Comparative Statistical Study of a Sample of Translations
of Commercial Lease Agreements**

إشراف:

أ.د. عديلة بن عودة

د. طاوس قاسمي

إعداد الطالبة:

حنين الحلاق

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
محبوبة بكوش	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
عديلة بن عودة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
بثينة عثمانية	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
نسرين لولي بوخالفة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
ليلى محمدي	أستاذة محاضرة أ	جامعة باتنة 2	عضوا مناقشا
هشام بن مختاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله



معهد الترجمة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في الترجمة

تخصص: ترجمة قانونية عربي . إنجليزي . عربي

ترجمة العبارات المسكوكة في العقود القانونية الجزائرية من العربية إلى الإنجليزية:
دراسة إحصائية مقارنة لعينة من ترجمات عقود إيجار تجاري

**Translating Legal Phrasemes in Algerian Legal Contracts from Arabic
into English: A Comparative Statistical Study of a Sample of Translations
of Commercial Lease Agreements**

إعداد الطالبة:

حنين الحلاق

إشراف:

أ.د. عديلة بن عودة

د. طاوس قاسمي

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
محبوبة بكوش	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
عديلة بن عودة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
بثينة عثمانية	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
نسرین لولي بوخالفة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
ليلى محمدي	أستاذة محاضرة أ	جامعة باتنة 2	عضوا مناقشا
هشام بن مختاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2024

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Algiers 2 Abou El Kacem Saadallah



Institute of Translation

**Thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree
of Doctorate (LMD) in Translation
Specialization: Legal Translation (Arabic–English–Arabic)**

**Translating Legal Phrasemes in Algerian Legal Contracts from
Arabic into English: A Comparative Statistical Study of a
Sample of Translations of Commercial Lease Agreements**

Submitted by:
Hanine Al Hallak

Supervised by:
Pr. Adila Benaouda
Dr. Taous Gacemi

Board of Examiners

Name and Surname	Academic Rank	Home Institution	Role
Mahbouba Bekkouche	Professor	University of Algiers 2	Chairperson
Adila Benaouda	Professor	University of Algiers 2	Supervisor
Boutheina Athamnia	Professor	University of Algiers 2	Examiner
Nesrine Louli	Senior Lecturer A	University of Algiers 2	Examiner
Boukhalfa			
Leila Mohamdi	Senior Lecturer A	University of Batna 2	Examiner
Hichem Benmokhtari	Professor	University of Oran 2	Examiner

Academic Year: 2024-2025

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى والديّ، بارك الله في عمرهما

إلى زوجي، وأخويّ، وأختيّ

إلى أساتذتي

إلى صديقاتي وزميلاتي

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذه الأطروحة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، وجعله سراجاً منيراً يضيء دروبنا.

هذا ما وفقنا الله إليه اليوم بفضلته سبحانه وتعالى.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في نجاحي، وأخص بالذكر الأستاذة
الدكتورة بن عودة عديلة على نصائحها وإرشاداتها القيمة، وإلى الدكتورة قاسمي طاوس
على ما قدمته لي من تصويبات وأفكار نيرة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص التقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين تفضلوا بقبول
مناقشة هذه الأطروحة.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل أن يوفقني وإياكم لما فيه خير العلم وخدمة المعرفة، وأن
يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعا للعلم وطلابه.

فهرس البحث

إهداء	أ
شكر وعرفان	ب
فهرس البحث	ج
فهرس الجداول	هـ
فهرس المخططات	و
فهرس الصور	ز
مقدمة:.....	1

الفصل الأول: العبارات القانونية المسكوكة ولسانيات المدونة

0.1 تمهيد الفصل	9
1.1 ماهية العبارات المسكوكة	9
2.1 العبارات القانونية المسكوكة	16
3.1 تصنيف بييل Biel للعبارات القانونية المسكوكة	19
4.1 أهمية العبارات القانونية المسكوكة	32
5.1 لسانيات المدونة	33
6.1 أنواع المدونات	36
7.1 تصميم المدونة	38
8.1 أدوات تحليل المدونة	44
9.1 لسانيات المدونة ولغة القانون	48

10.1	لسانيات المدونة والترجمة القانونية.....	50
11.1	خلاصة الفصل.....	54
الفصل الثاني: ترجمة العبارات القانونية المسكوكة		
0.2	تمهيد الفصل.....	56
1.2	لغة القانون وأنواعها.....	57
2.2	خصائص لغة القانون.....	60
3.2	الصياغة القانونية وعلاقتها بالترجمة.....	66
4.2	الترجمة القانونية.....	79
5.2	صعوبات الترجمة القانونية.....	83
6.2	تقنيات ترجمة العبارات القانونية المسكوكة.....	86
7.2	الكفاءة العبارتية.....	98
8.2	خلاصة الفصل.....	101
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها الرسمية		
0.3	تمهيد الفصل.....	104
1.3	التعريف بالمدونة.....	105
2.3	منهجية الدراسة.....	110
3.3	الجرد اللغوي للمدونة.....	114
4.3	دراسة ترجمية مقارنة لعينة من العبارات القانونية المسكوكة.....	131
5.3	نتائج الدراسة.....	216

234 6.3 توصيات الدراسة

235 7.3 خلاصة الفصل

237 الخاتمة

246 قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

مسرد المصطلحات

فهرس الجداول:

جدول رقم 1: خصائص العبارات المسكوكة وفقا للمقاربتين التقليدية والقائمة على التكرار

14

جدول رقم 2: أمثلة عن أنماط تنظيم النص 23

جدول رقم 3: المتلازمات الطبيعية وغير الطبيعية لمصطلح contract 29

جدول رقم 4: أنواع المدونات الممكن استخدامها في سياق الترجمة القانونية 52

جدول رقم 5: معاني واستعمالات بعض الصيغ الآمرة في اللغة الإنجليزية واللغة العربية

72

جدول رقم 6: أمثلة عن العبارات المقيدة للمعنى المستعملة في الصياغة القانونية العربية

77

جدول رقم 7: خصائص عقود الإيجار التجاري المجمعة 107

جدول رقم 8: حجم مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها 110

جدول رقم 9: العناوين الرئيسية والفرعية في المدونة	116
جدول رقم 10 : عينة من الأنماط النحوية المعبرة عن الإلزام	121
جدول رقم 11: عينة من الأنماط النحوية المعبرة عن الجواز والحظر في المدونة	122
جدول رقم 12: عينة من عبارات الشرط والاستثناء والغاية في المدونة	123
جدول رقم 13: عينة من العبارات المبنية للمجهول والأسلوب المحايد في المدونة	124
جدول رقم 14: عينة من أنماط تشكيل المصطلحات الواردة في المدونة	125
جدول رقم 15: عينة من متلازمات تضمين المصطلحات الواردة في المدونة	126
جدول رقم 16: عينة من العبارات التي تتعلق بالزمن	127
جدول رقم 17: عينة من عبارات الإحالة الواردة في المدونة	128
جدول رقم 18: عينة من العبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات الواردة في المدونة	129
جدول رقم 19: إحصاء تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة	219
جدول رقم 20 : بعض العبارات القانونية المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية ومكافئاتها الوظيفية الإنجليزية	232

فهرس المخططات:

مخطط رقم 1: تصنيف ببيل للعبارات القانونية المسكوكة	21
مخطط رقم 2: الدراسات الممكنة للغة القانون باستخدام لسانيات المدونة	48
مخطط رقم 3 : أنواع العبارات المقيدة للمعنى	75
مخطط رقم 4: مقارنة التقنيات التي استعملها المترجمان في ترجمة العبارات المسكوكة	221
مخطط رقم 5: مقارنة التقنيات التي استعملها المترجمان في نقل أنماط تنظيم النص	222

مخطط رقم 6: مقارنة التقنيات التي استخدمها المترجمان في نقل الأنماط النحوية	225
مخطط رقم 7: مقارنة التقنيات التي استخدمها المترجمان في نقل أنماط تشكيل	
المصطلحات	227
مخطط رقم 8: مقارنة تقنيات الترجمة التي استعملها المترجمان في نقل متلازمات تضمين	
المصطلحات	228
مخطط رقم 9: مقارنة التقنيات التي استعملها المترجمان في نقل المتلازمات المعجمية	
	230

فهرس الصور:

الصورة رقم 1: لقطة شاشة للتصنيف في برنامج الإكسل	109
الصورة رقم 2: لقطة شاشة لجزء من قائمة التكرار	111
الصورة رقم 3: لقطة شاشة للتكشيف السياقي لمصطلح الإيجار	112
الصورة رقم 4: لقطة شاشة لنتيجة الاستعلام عن سلاسل كلمات مصطلح الإيجار	113

مقدمة

مقدمة:

تُعد الترجمة القانونية من أقدم أنواع الترجمة وأكثرها انتشارا وطلبا في سوق العمل المعاصر، لا سيما في ظل اتساع نطاق التعاملات بمختلف أنواعها بين الدول والمؤسسات والأفراد. وهو ما جعل الحاجة إلى الترجمة القانونية، التي تتميز بالدقة، أمرا لا مفر منه للحفاظ على حقوق الأطراف المعنية.

ونظرا للمكانة التي تحظى بها اللغة الإنجليزية في العالم المعاصر، باعتبارها اللغة العالمية للتجارة والتسويق والسياحة وسنّ التشريعات ووضع السياسات، أرى أنّه من الضروري الاهتمام بالترجمة القانونية، لا سيما من وإلى اللغة الإنجليزية.

وبناءً على قراءاتي، توصلت إلى أن صعوبة الترجمة القانونية، بصفتها نوعا من أنواع الترجمة المتخصصة، ترتبط أساسا بخصائص لغة القانون، سواء المعجمية أو التركيبية أو الأسلوبية، وبخصوصية هذه اللغة باعتبارها انعكاسا للنظام القانوني الذي تعبر عنه. ويتطلب هذا النوع من الترجمة تحقيق أثر قانوني مكافئ في النظام القانوني للغة الهدف، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين، لا سيما في ظل اختلاف الأنظمة القانونية من بلد لآخر، واختلاف اللغات القانونية التي تعتبر انعكاسا لتاريخ الأمم وثقافتها ومفاهيمها الدينية.

وهو الأمر الذي أدركته من خلال اطلاعي على مجموعة من الكتب في الترجمة القانونية، من أبرزها كتاب سوزان شارتشيفيتش (Susan Šarčević) الصادر عام 1997، والموسوم بـ: "New Approach to Legal Translation"، وكتاب ديبورا تساو (Deborah

(Cao الموسوم بـ "Translating Law" والصادر في 2007 وكذا كتاب إنريكي ألكراز

وبراين هيوز (Enrique Alcaraz & Brian Hughes) والموسوم بـ "Legal Translation

Explained" والصادر في 2014.

ويرجع اهتمامي بتخصص الترجمة القانونية لأسباب موضوعية وذاتية في آن واحد.

إذ عايشت صعوبة الترجمة القانونية من العربية إلى الإنجليزية في بداية مساري المهني في

ديوان ترجمة رسمية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعقود التوثيقية، والتي تزخر بالعبارات

المسكوكة. وهو ما دفعني إلى التفكير في تسليط الضوء على هذه الظاهرة اللغوية في مرحلة

الدكتوراه.

وقد استعنت في بداية بحثي بمجموعة من الكتب والأطروحات والمقالات لفهم هذه

الظاهرة اللغوية، وأخص بالذكر المؤلف الجماعي الموسوم بـ: **"Phraseology: An**

Interdisciplinary Perspective" والذي أعده مرجعا أساسيا لكل من يهتم بدراسة

العبارات المسكوكة، فقد مكّني من استيعاب هذه الظاهرة اللغوية بمختلف جوانبها. حيث

يحتوي هذا المؤلف على مجموعة من المقالات التي تقدم الأطر النظرية الأساسية لدراسة

العبارات المسكوكة واستيعابها، بدءًا من المقاربات التقليدية والمعاصرة لدراستها، واستخراجها

وتصنيفها وكذا مختلف المصطلحات المتعلقة بها، ووصولاً إلى مجموعة من الأمثلة

التطبيقية.

أما فيما يخص العبارات القانونية المسكوكة، فقد استندت إلى المؤلف الجماعي

الموسوم بـ: **“Phraseology in Legal and Institutional Settings, A corpus Based**

Interdisciplinary Perspective”، والذي يضم مجموعة من الدراسات التي تتناول أحدث

التطورات في دراسة العبارات المسكوكة ضمن الخطاب القانوني والمؤسساتي. أذكر منها

على سبيل المثال المقال الذي أعدته **ووتسيا بيبيل Lucja Biel** تحت عنوان: **“Cross-**

linguistic approaches and applications to phraseology in legal and institutional

discourse” والذي ناقشت فيه أصناف العبارات المسكوكة في لغة التشريع عموماً. وقد

حظي تصنيفها باهتمامي لأسباب عدة، أهمها أنه قابل للتطبيق على مختلف لغات التشريع،

إلى جانب كونه مستندا إلى مختلف المقاربات التي طورها باحثون آخرون، مما جعل منه

تصنيفاً شمولياً.

كما لاحظت خلال قراءاتي الأولية، أنّ تصنيف بيبيل يعد مرجعاً معتمداً لدى عدد من

الباحثين في دراسة العبارات القانونية المسكوكة. ومن الأمثلة على ذلك، الدراسة التي أعدها

كل من **آنا روسيلا وإيميليا لاندروس (Anna Ruusila & Emilia Lindroos)**، حيث

تناولتا العلاقة المعقدة بين العبارات المسكوكة والترجمة القانونية. وقد خلصتا إلى أنّ أكبر

تحد يواجه المترجم القانوني هو إيجاد المكافئات الوظيفية للعبارات المسكوكة، مشيرتين إلى

أنّ هذا التحدي يتجاوز المعرفة اللغوية للمترجم، ويتطلب فهماً معمقاً للنظام القانوني للغة

الهدف.

وقد تبين لي أنّ معظم هذه الدراسات تعتمد على لسانيات المدونة كمنهجية، وهو ما حفزني على مواكبة هذا التوجه الحديث، والسعي إلى تطبيقه على دراسة العبارات القانونية المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية، وتقنيات ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. وبناءً على ذلك، وسمت رسالتي في الدكتوراه بـ: "ترجمة العبارات المسكوكة في العقود القانونية الجزائرية من العربية إلى الإنجليزية: دراسة إحصائية مقارنة لعينة من ترجمات عقود إيجار تجاري". ويتمثل هدفي من هذه الدراسة في استكشاف أصناف العبارات المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية، وتصنيفها، ومن ثم استكشاف تقنيات ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وذلك بالاستعانة بأدوات تحليل المدونة. وعليه، قمت بصياغة الإشكالية التالية:

ماهي أصناف العبارات المسكوكة التي تميز عقود الإيجار التجاري الجزائرية وكيف ينقل المترجم الرسمي الجزائري هذه العبارات إلى اللغة الإنجليزية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد اقترحت الفرضيتين التاليتين:

- يمكن أن نصنف العبارات المسكوكة الموجودة في عقود الإيجار التجاري الجزائرية وفقا للأصناف التي اقترحتها بييل (Biel) وذلك لأن المفهوم العام للتعاقد والهدف منه هو مفهوم مشترك بين مختلف الأنظمة القانونية، بغض النظر عن اختلافاتها في طريقة تنظيم العلاقات التعاقدية، فهي عموما تفرض

التزامات وتحظر أفعالا، كما قد نجد أصنافا أخرى من العبارات المسكوكة

المميزة للعقود الجزائرية.

• قد تتراوح التقنيات التي يوظفها المترجم الرسمي الجزائري لترجمة العبارات

المسكوكة الموجودة في عقود الإيجار التجاري إلى اللغة الإنجليزية بين التكافؤ

الحرفي والتكافؤ الوظيفي.

وللتحقق من فرضيتي البحث والإجابة عن الإشكالية التي طرحتها، قمت بتقسيم هذه

الدراسة إلى ثلاثة فصول. حيث خصصت الفصل الأول للحديث عن العبارات القانونية

المسكوكة ولسانيات المدونة، نظرا للعلاقة الوطيدة بينهما، فلسانيات المدونة هي الأداة

المنهجية التي تسمح بالتعرف على العبارات المسكوكة ودراستها. وعليه، قدمت تعريفا

للمدونة وشرحت كيفية وشروط تجميعها بالتفصيل، لا سيما أنني قد قمت بتجميع مدونة

بحثي بنفسني. ثم انتقلت إلى توضيح مفهوم العبارة المسكوكة في اللغة العامة بشكل موجز

قبل التعمق في مفهومها وخصائصها وكذا أهميتها ومختلف تصنيفاتها في لغة القانون.

أما الفصل الثاني، والموسوم بـ «ترجمة العبارات القانونية المسكوكة»، فقد خصصته

لعرض مجموعة من المفاهيم النظرية التي أعتقد أنها أساسية لكل مترجم قانوني حتى يتمكن

من تجاوز صعوبات الترجمة القانونية، لا سيما ترجمة العبارات المسكوكة بما يتوافق وتقاليد

الصياغة القانونية في لغة النظام القانوني الهدف. ولهذا، افتتحت الفصل بتقديم مفهوم لغة

القانون وأنواعها وخصائصها في اللغتين العربية والإنجليزية. ووضحت بعد ذلك ماهية

الصياغة القانونية وأساليبها في اللغتين العربية والإنجليزية. ثم ناقشت ماهية الترجمة القانونية وصعوباتها، وتقنيات ترجمة العبارات القانونية المسكوكة، وانتقلت بعد ذلك للحديث عن الكفاءة العبارتية.

وعكفت في الفصل الثالث والأخير على تطبيق كل ما تناولته في الفصلين الأول والثاني. حيث جمعت مدونة تتكون من مجموعة من عقود الإيجار التجاري الجزائرية وترجمتين رسميتين لكل عقد من هذه العقود. وأطلقت عليها تسمية «مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها»، ووضحت بالتفصيل خصائصها وكيفية تجميعها ومنهجية دراستها.

وبالاستعانة ببرنامج «سكتش إنجن» sketch engine أجريت دراسة إحصائية مقارنة على هذه المدونة. حيث مرت هذه الدراسة بمرحلتين متكاملتين، المرحلة الأولى تتعلق بالجانب اللغوي، حيث قمت بجرد وإحصاء العبارات القانونية المسكوكة التي توجد في عقود الإيجار التجارية وتصنيفها وفقا للتصنيف الذي اقترحته ببيل.

ثم انتقلت إلى المرحلة الثانية التي تركز على الجانب الترجمي. حيث اخترت عينة من العبارات المسكوكة التي أحصيتها، مع الحرص على أن تشمل كل أصناف العبارات المسكوكة، بغية استكشاف ومقارنة تقنيات الترجمة التي استخدمها المترجمان الرسميان في نقل العبارات القانونية المسكوكة من اللغة العربية إلى الإنجليزية، ولمعرفة ما إذا تمكنا من التوصل لعبارات مسكوكة مكافئة وظيفيا، إن وجدت. وقد استعنت ببرنامج «سكتش إنجن»

في هذه المرحلة أيضا، فبالاستعلام عن كلمة أو عبارة ما سيظهر كل ترجماتها في المدونة ويبين تكراراتها كذلك، الأمر الذي يجعل عملية المقارنة والإحصاء أسهل بكثير.

وتجدر الإشارة إلى أنني قد واجهت عدة صعوبات في إنجاز هذه الدراسة، من أبرزها صعوبة تجميع نصوص المدونة، والمشاكل التقنية المتعلقة بتنسيق الملفات وما تتطلبه من وقت، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالتعامل مع برنامج «سكتش إنجن»، حيث لم أتمكن في البداية من استعمال المدونة المتوازية بالانطلاق من العربية، فقامت بالتواصل مع فريق دعم «سكتش إنجن» الذي كان سريعا في الرد ومهنيا في التعامل وقد ساعدني في حل المشكل وتجاوزه في غضون أسبوع.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنني قد اعتمدت على منهجية التوثيق التابعة لجمعية علماء النفس الأمريكية في طبعتها السابعة (APA 7th edition).

الفصل الأول: العبارات القانونية المسكوكة

ولسانيات المدونة

0.1 تمهيد الفصل:

خصت هذا الفصل لدراسة العبارات القانونية المسكوكة ولسانيات المدونة نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطهما. حيث سأبدأ بتوضيح ماهية العبارة المسكوكة عموما، وفقا للمنهج التقليدي والحديث، مع تبيان خصائصها، ثم سأنتقل إلى تعريف العبارة القانونية المسكوكة، مع التطرق لمختلف خصائصها وأنواعها وإبراز أهميتها في بناء الخطاب القانوني. وبعد ذلك، سأعرض مدخلا إلى لسانيات المدونة أوجز فيه ماهيتها وأنواع المدونات وشروط تجميعها، ومختلف أدوات التحليل التي تتيحها للباحثين، بالإضافة إلى توضيح كيفية استعمال هذه الأدوات والاستفادة منها في دراسة لغة القانون والترجمة القانونية كذلك، تمهيدا لاعتماد لسانيات المدونة كمنهجية في الجزء التطبيقي من دراستي.

1.1 ماهية العبارات المسكوكة:

تعد العبارات المسكوكة ظاهرة لغوية شائعة وراسخة في كل اللغات، الأمر الذي جعلها محط اهتمام الباحثين في شتى الفروع، كل بحسب زاوية نظره، وفقا لتخصصه وأهدافه البحثية. إذ يشير كولسن Colson في هذا الصدد إلى أن:

“Current research demonstrates that phraseology in the broad sense is one of the key components of language and is probably universal. However, the theoretical debate on the definition of set phrases ... is not yet completely settled.” (Colson, 2008, p. 191)

ورغم هذا الاهتمام الواسع بالعبارات المسكوكة، لا يزال تعريفها محل خلاف بين الباحثين، إذ لا يوجد تعريف موحد ودقيق لهذه الظاهرة اللغوية وأنواعها، مما أسفر عن حالة من الفوضى الاصطلاحية. وهي الإشكالية التي تطرق إليها غرايز Gries بقوله:

“While the notion of phraseology is very widespread, just as with other linguistic concepts, different authors have defined it differently, sometimes not providing a clear-cut definition, or conflating several terms that many scholars prefer to distinguish.” (Gries, 2008, p.4)

إذ أحصت راي (Wray, 2002, pp. 8-9) ما يزيد عن ستين مصطلحا يستعمل في اللغة الإنجليزية للإشارة إلى العبارات المسكوكة، أذكر منها: Collocations, complex lexemes, composites, conventionalized forms, fixed expressions including idioms, prefabricated routines and patterns, ready-made expressions, set phrases

أما في السياق العربي، فقد رصد أبو الزلال (2007، ص ص. 55-59) ثمانيا وأربعين تسمية مختلفة لهذه الظاهرة اللغوية في الدراسات العربية، منها: الصيغ المسكوكة والتركيب المسكوك والعبارات المعيارية العرفية والتركيب الاصطلاحية والتركيب الثابتة والعبارات الجامدة، مشيرا إلى أن الباحث الواحد قد يستعمل أحيانا أكثر من مصطلح للتعبير عنها وهو الأمر الذي يؤدي إلى اللبس وسوء الفهم.

ووفقا لبكوش (Baccouche, 2007, p. 752)، رغم وعي الباحثين العرب بالمفاهيم المتعلقة بالعبارات المسكوكة، وتأليفهم العديد من الكتب حولها، إلا أن الدراسات اللغوية العربية الحديثة لم تقدم إسهامات نوعية أو إضافات جديدة في هذا المجال، على خلاف

الدراسات اللغوية الغربية، التي شهدت ظهور ما يسمى بـ "Phraseology" كفرع من فروع اللسانيات يعنى بدراسة العبارات المسكوكة. وقد ازدهر هذا الحقل بفضل لسانيات المدونة، التي أتاحت للباحثين اكتشاف أنواع متعددة من العبارات المسكوكة، تختلف عن تلك المعروفة تقليدياً.

وبذلك، توجد مقاربتان لدراسة العبارات المسكوكة، الأولى تسمى بالمقاربة التقليدية (Traditional approach) والثانية هي المقاربة القائمة على التكرار (Frequency-based approach).

ويعرف برغر (Burger, 2010, as cited in Ruusila & Lindroos, 2016, p.14) العبارات المسكوكة بأنها تعابير لغوية تتميز بتعدد المفردات (polylexicality) والثبات التركيبي (structural stability)، بالإضافة إلى اصطلاحية المعنى (idiomaticity). مما يبين أنه من رواد المقاربة التقليدية، إذ يقتصر مفهوم العبارة المسكوكة وفقاً لهذه المقاربة (Granger & Paquot, 2008, p. 28) على الوحدات اللغوية التي تبدي أعلى درجات الثبات التركيبي والإعتماد الدلالي (the most opaque and fixed ones).

ويُقصد بـ «الثبات التركيبي» أن الوحدات المكونة للعبارة المسكوكة تأتي دائماً بنفس الترتيب، أما «الإعتماد الدلالي» فيعني عدم إمكانية استنباط معناها من خلال تجميع معاني الوحدات المكونة لها، أي أنها تحمل معنى اصطلاحياً، كالتعابير الاصطلاحية.

إلا أن التطور الذي شهده علم الحاسوب، والاستفادة المتزايدة منه في الدراسات اللغوية، قد أدى إلى تغيّر مفهوم العبارة المسكوكة، وتوسيع أصنافها، لتشمل وحدات لغوية لم تكن تدرج ضمنها وفقا للمقاربة التقليدية. وقد تحدثت كل من **غرانجي** Granger و**باكو** Paquot عن التغيّر الذي أحدثته المقاربة القائمة على التكرار بقولهما:

Many of the units that were traditionally considered as peripheral or falling outside the limits of phraseology have now become central as they have revealed themselves to be pervasive in language, while many of the most restricted units (idioms, proverbs) have proved to be highly infrequent (Moon 1998). (Granger & Paquot, 2008, p. 29)

حيث يتضح من ذلك أنّ معيار التعرف على العبارات المسكوكة وفقا للمقاربة الحديثة هو "التكرار". إذ توصل **سانكلير** Sinclair إلى أن اللغة تزخر بسلاسل من الكلمات دائما ما يتكرر تواردها سوية في سياقات معينة، وهي ليست بالضرورة إصلاحية المعنى:

“(a) more language occurs in ‘fixed phrases’ than might otherwise be thought and, (b) furthermore, that ‘fixed phrases’ are more varied than might otherwise be thought.” (Sinclair, 1991, as cited in Goźdz-Roszkowski & Pontrandolfo, 2018, p. 1)

ويعرف **غرايز** العبارة المسكوكة بأنها توارد شكل أو جذر وحدة معجمية مع عنصر لغوي آخر، سواء كان وحدة معجمية أخرى، مثل kith and kin، أو نمطا نحويا معينا، كالمبني للمجهول، حيث يقول:

I consider a phraseologism to be the co-occurrence of a form or a lemma of a lexical item and any other kind of linguistic element, which can be, for example: another (form of a) lexical item (kith and kin ... strong tea); a grammatical pattern ..., i.e. when a particular lexical item tends to occur in/co-occur with a particular grammatical construction (the fact that the verb hemis mostly used in the passive is a frequently cited case in point). (Gries, 2008, p. 5)

وتتبنى بيكر Baker المقاربة ذاتها، غير أن التعريف الذي تقترحه يبدو أكثر بساطة من تعريف غرايز، حيث تعرف العبارة المسكوكة بأنها:

They are frozen patterns of language which allow little or no variation in form and, in the case of idioms, often carry meanings which cannot be deduced from their individual components ... a fixed expression evokes in the mind of the reader or hearer a range of associations connected with the typical contexts in which the expression is used. (2011, pp. 67-68)

أي أنها نمط لغوي ثابت ومتكرر، نشعر وكأننا قد سمعناه أو قرأناه من قبل ويستحضر في أذهاننا مجموعة من الارتباطات حسب سياق الاستعمال، وقد نوهت أن مسألة الثبات نسبية، أي يمكن أن تكون العبارة ثابتة (لا تسمح بأي تغيير في شكلها) ويمكن أن تكون شبه ثابتة (تسمح بالقليل من التغيير)، وقد تحمل معنى اصطلاحيا.

وتتفق رأي مع هذا التصور، حيث تعرف العبارات المسكوكة بأنها:

A sequence, continuous or discontinuous, of words or other elements, which is, or appears to be, prefabricated: that is, stored and retrieved whole from memory at the time of use, rather than being subject to generation or analysis by the language grammar. (Wray, 2002, p. 9)

وترى رأي أن التعريف الذي وضعته شامل، حيث ينطبق على كل أنواع العبارات المسكوكة، باعتبارها سلسلة من الكلمات أو من العناصر اللغوية التي تكون مخزنة ومحفوظة في الذاكرة ويتم استحضارها وقت الاستعمال مثلما هي، أي دون توظيف قواعد اللغة لوضعها وتحليلها، ويمكن أن تكون هذه السلسلة من الكلمات متصلة أو أن تكون منفصلة.

وقد أنشأت الجدول رقم 1 لتلخيص ومقارنة ما سبق ذكره من خصائص للعبارات المسكوكة وفقا للمقاربة التقليدية وللمقاربة القائمة على التكرار.

جدول رقم 1:

خصائص العبارات المسكوكة وفقا للمقاربتين التقليدية والقائمة على التكرار

عناصر العبارة المسكوكة	المقاربة التقليدية	المقاربة القائمة على التكرار
عددها	أكثر من 1	أكثر من 1
وحدات معجمية	نعم	نعم
أنماط نحوية	لا	نعم
الاصطلاحية	خاصية أساسية	غير أساسية
المعنى	تام	ليس بالضرورة
التنوع	غير ممكن	ممكن
تباعد المكونات	غير ممكن	ممكن

يبين الجدول رقم 1 أن العبارة المسكوكة وفقا للمفهوم التقليدي، تتميز بالثبات التركيبي، وباصطلاحية المعنى، وتجاوز مكوناتها. أما العبارة المسكوكة وفقا للمقاربة القائمة على التكرار فهي أكثر مرونة من حيث التركيب، وتشمل كل سلسلة كلمات تتميز بتكرار تواردها سوية، ويمكن فهمها من خلال تجميع معاني مكوناتها، كما أنها تمتد لتشمل حتى الأنماط النحوية، كالمبني للمجهول.

وترى غرانجي (2008, p.3) أن وجود مقاربتين مختلفتين لدراسة العبارات المسكوكة يعد ميزة بلا شك، إذ يتيح للباحثين إمكانية دراسة هذه الظاهرة اللغوية على نطاق واسع وشامل. وبالتالي فإنه من الناجع أن يتم دمج كليهما والاستفادة منهما في دراسة العبارات المسكوكة. ويشاطرها كل من غودج - روشكوفسكي Goźdz-Roszkowski وبونتراندولفو Pontrandolfo الرأي، إذ يقولان في هذا الصدد:

“These two major modes of understanding phraseology should be viewed as largely complementary.” (Goźdz-Roszkowski & Pontrandolfo, 2018, p. 2)

وقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة العبارات المسكوكة، نظرا لأهميتها في تعلم اللغات واكتساب كفاءة لغوية مماثلة لكفاءة المتحدثين الأصليين (Cowie , 1998, p. 1). وينطبق هذا الاهتمام كذلك على لغة القانون، حيث يعكس تنامي عدد الدراسات في هذا المجال، مثل (Barros & Castro, 2018; Biel, 2012; Burger, 2007)، وعيا متزايدا بأهمية هذه الظاهرة اللغوية في الخطاب القانوني عموما.

2.1 العبارات القانونية المسكوكة:

توصف لغة القانون، وفقا لبيل (2014, p. 177)، بأنها لغة ذات طبيعة شكلية أو

صيغية، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى توظيف العبارات المسكوكة، حيث تقول:

“Formulaicity ... is to a large degree created and strengthened by phraseology.” (Biel, 2014, p. 177)

وبناءً على ذلك، تعد العبارات المسكوكة جزءًا هامًا وأساسيًا من لغة القانون. وقد

حظيت دراستها باهتمام متزايد بفضل إسهامات لسانيات المدونة، حيث تقول بونتراندولفو

(2023, p. 124) في هذا الصدد:

“This field is receiving greater attention within legal discourse studies also thanks to the key contribution of corpus linguistics, which has both demonstrated the centrality of phraseological patterns in legal language and provided researchers with powerful analytical tools.”

ولا يختلف مفهوم العبارة المسكوكة في لغة القانون عن مفهومها في اللغة العامة،

ووفقا لبونتراندولفو فإن معظم المحاولات الرامية إلى تعريف العبارة القانونية المسكوكة

تستند أساسًا إلى التعاريف المتاحة في اللغة العامة، وهو ما تعبر عنه بقولها:

“Most of the attempts at defining a legal phraseological unit have been based on the definition of phraseology in LGP (see, among others, Biel 2014b, 30-31; Pontrandolfo 2013, 67-105...)” (2023, p. 127)

ومن هذا المنطلق، أشارت إلى وجود مقاربتين في دراسة العبارات القانونية المسكوكة،

وهما المقاربة التقليدية والمقاربة القائمة على التكرار.

إذ تقتصر العبارات القانونية المسكوكة، وفقاً للمقاربة التقليدية، على العبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات، والمتلازمات اللفظية، والعبارات الطقوسية أو الصيغ النمطية، مثل:

I swear by [...] (according to religious belief) that the evidence I shall give shall be the truth the whole truth and nothing but the truth

حيث كانت تتم الإشارة إلى هذه الأنواع في سياق الحديث عن الخصائص الأسلوبية

لغة القانون (Pontrandolfo, 2023, pp. 134-137).

أما بالنسبة لتعريف العبارات القانونية المسكوكة، وفقاً للمقاربة القائمة على التكرار،

فقد اقترحت بونتراندولفو التعريف التالي:

Crystallized lexical and/or morphosyntactic patterns, varying in complexity and internal cohesion, which are “handed down” from texts to texts and become recurrent in specific legal cultures and discourse communities. These patterns frequently co-occur in legal documents as a result of its use by legal professionals who, as part of a specific community of practice, employ them in their daily jargon so that these word combinations represent a discursive pattern typical of certain legal genres. These units may have a specific legal meaning or not, depending on the textual coordinates of the legal genre. (2023, p. 129)

ويتضح من هذا التعريف أنها تسعى إلى الجمع بين المقاربة التقليدية للعبارات

المسكوكة والمقاربة القائمة على التكرار. فمن حيث عناصر العبارة المسكوكة، تشير إلى

أنها قد تتكون من وحدات معجمية و/أو أنماط صرفية نحوية، مع إمكانية تباينها من حيث درجة التعقيد. ومن جهة أخرى، تبرز **بونتراندولفو** خاصية تكرار هذه العبارات وتداولها ضمن الخطاب القانوني، مؤكدة في الوقت نفسه أنها لا تحمل بالضرورة معنى اصطلاحيا. ويمكن القول، بناءً على ما سبق، أنّ ما يميز العبارة القانونية المسكوكة، عن العبارة المسكوكة في اللغة العامة، هو انتمائها إلى مجال القانون. إذ تقطنت **كاجير** (1990, pp. 26-28) إلى هذا الأمر، وأشارت إلى استحالة دراسة العبارات القانونية المسكوكة بمعزل عن القانون وعن النظام القانوني الذي تنتمي إليه. كما قامت بالانطلاق من هذه الفكرة باقتراح أربعة أنواع لهذه العبارات: تراكيب لفظية جاهزة مفروضة مباشرة بالقانون، تحت طائلة البطلان، وتراكيب مفروضة بشكل غير مباشر، وتراكيب تقوم على الاقتباس الضمني من نصوص القانون، وعبارات روتينية اعتاد رجال القانون على استعمالها.

بالإضافة إلى هذا التصنيف، فقد اقترحت كذلك تصنيفا آخر ثلاثيا أقل تعقيدا (Kjaer, 2007)، يشمل المصطلحات متعددة الكلمات، والتي تعدّها النوع الأكثر انتشارا من العبارات المسكوكة في سياق القانون. بالإضافة إلى المتلازمات المصطلحية، والعبارات المعيارية كالعبارات المزدوجة والعبارات اللاتينية.

كما أكد **خودج - روشكوفسكي** (Goźdz-Roszkowski, 2012, p. 49)، من خلال الدراسة التي أجراها على مدونة صممها لتشمل كل أنواع النصوص القانونية، أن كل نوع من هذه النصوص يتميز بمجموعة خاصة من العبارات المسكوكة، أو بسلاسل كلمات

مرتفعة التكرار، ترتبط ارتباطا وثيقا بالهدف التواصلى للنص. وقد اقترح تصنيفا وظيفيا وتركيبيا لهذه العبارات، يتكون من ثلاث أصناف رئيسية: الإحالات القانونية (مثل: for a period of, in the district court, on behalf of) والعبارات الموجهة للنص (مثل: as a result of, in the event that) وعبارات المواقف (مثل: pursuant to this agreement, (under the laws of, it is clear that, it is necessary to consider).

ووفقا لبعض الباحثين (Barros & Castro, 2018; Ruusila & Lindroos, 2016) فإنّ العبارة المسكوكة لا تتجاوز حدود اصطلاحية المعنى فحسب، بل تتجاوز حدود الجملة كذلك، فيمكن أن تكون فقرة أو نصا بأكمله، خاصة في سياق النصوص القانونية حيث لا مجال للإبداع في التعبير اللغوي، نظرا إلى أن محتوى الوثائق التي تنتمي إليها غالبا ما يتكرر، ومن ثم يجب التعبير عنه في كل مرة بالطريقة ذاتها وبالترتيب ذاته.

وقد انطلقت ببيل (2014) من الجهود السابقة، واقترحت تصنيفا للعبارات القانونية المسكوكة التي تميز اللغة التشريعية في كل من البولندية والإنجليزية، وذلك في سياق دراستها لقوانين الاتحاد الأوروبي وترجماتها. وترى ببيل أن ما يميز هذا التصنيف عن غيره هو شموليته وقابليته للتطبيق على مختلف اللغات.

3.1 تصنيف ببيل للعبارات القانونية المسكوكة:

يتكون التصنيف الذي اقترحه ببيل من خمسة أصناف رئيسة من العبارات المسكوكة، وقد نوهت أن الحدود الفاصلة بينها ليست واضحة تماما. إذ تعد العبارات المسكوكة في

النص التشريعي بمثابة سلسلة متصلة من التراكيب تتدرج من البنى التركيبية الكبرى إلى

البنى التركيبية الصغرى للنص، مكونة بذلك قالباً ثابتاً جاهزاً للملء بالتفاصيل:

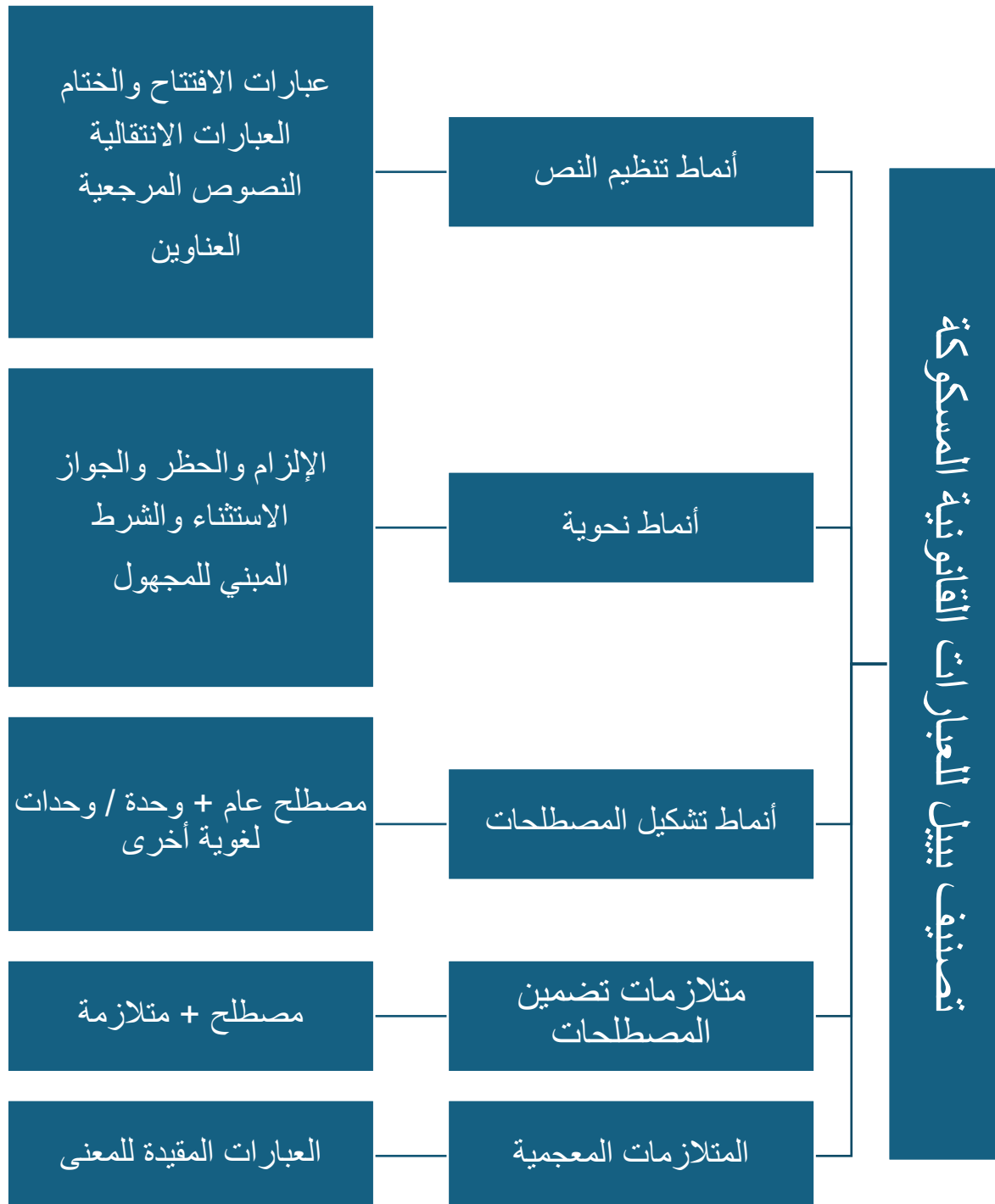
The classification should be viewed as existing on a phraseological continuum with fuzzy boundaries between each category, ranging from the global textual level to the local microlevel: text-organizing patterns, grammatical patterns, term-forming patterns, term-embedding collocations, and lexical collocations. All types of phrasemes contribute to the make-up of the legislative text at the macrostructural and microstructural level, providing a stable matrix to be filled with details.

(Biel, 2014, p. 178)

وقد أنشأت المخطط رقم 1 لتلخيص وتبيين مختلف الأصناف التي اقترحتها بييل

للعبارات القانونية المسكوكة التي تميز النصوص التشريعية.

تصنيف ببيل للعبارات القانونية المسكوكة



❖ الصنف الأول: أنماط تنظيم النص (Text-Organizing Patterns)

يتمثل الصنف الأول من العبارات المسكوكة، وفقا لببيل، في العبارات التي تشكّل البنى الكبرى للنص القانوني، أي ما يعدّ بمثابة قالب للنص التشريعي أو هيكل عام، على حد وصفها. وتعرّف ببيل هذا الصنف كما يلي:

Repetitive global textual patterns which form the general structure of legislation. They may be prescribed in drafting guidelines, e.g. enacting, amending, implementing, transitional, and final formulas. They form a matrix of legal texts, e.g. the European parliament and the council of the European union, having regard to (...), whereas ... have adopted this directive. (Biel, 2017, p. 36)

وتتسم هذه العبارات بالتكرار والرسوخ في النصوص القانونية، وغالبا ما يكون منصوبا عليها في المبادئ التوجيهية للصياغة القانونية. وتتمثل في العناوين، وعبارات الانتقال بين مختلف أجزاء الوثيقة القانونية، والصيغ التشريعية، وصيغ الافتتاح والختام، وصيغ التعديل، بالإضافة إلى الإحالات إلى النصوص القانونية المرجعية التي يستند إليها موضوع الوثيقة القانونية.

وقد أنشأت الجدول رقم 2 لعرض بعض الأمثلة عن هذه العبارات، وهي الأمثلة نفسها التي استخرجتها ببيل (2014, p. 179) من نصوص قوانين الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم 2 :

أمثلة عن أنماط تنظيم النص

‘Having regard to the Treaty on the Functioning of the European Union Having regard to the Treaty on European Union Having regard to the Treaty on the Functioning of the European Union, and in particular Article 43 thereof, ...’	النصوص القانونية المرجعية
<i>THE COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES,</i> <i>Having regard to the Treaty ...,</i> <i>Having regard to ...,</i> <i>(Having consulted ...)</i> <i>(Acting in accordance with ...)</i> <i>Whereas:</i> <i>(1)</i> <i>(2) ...,</i> <i>HAS ADOPTED THIS REGULATION:</i> <i>Article 1</i>	عبارة افتتاحية
<i>This Regulation shall enter into force on the third day following its publication in the Official Journal of the European Union.</i> <i>This Regulation shall be binding in its entirety and directly applicable in all Member States.</i> <i>Done at Brussels, 30 June 2006.</i> <i>For the Commission</i> <i>XYZ</i> <i>Member of the Commission’</i>	عبارة ختامية

يبين الجدول رقم 2 عددا من العبارات المسكوكة التي تنتمي إلى أنماط تنظيم النص،

وهي عبارات نجدها في القوانين الصادرة عن الإتحاد الأوروبي، ويمكن الاطلاع على كثير

من أمثلتها في (Joint Practical Guide of the European Parliament, the Council

and the commission for persons involved in drafting of EU legislation, 2015)

وقد ناقشت **بييل** (2017, pp. 38-39) أهمية هذا النوع من العبارات المسكوكة،

وسألخصها في النقاط التالية:

- تشكل أنماط تنظيم النص هيكلًا تنظيميًا أو قالبًا موحدًا للنص القانوني.
- تعد بمثابة مؤشرات لتنظيم الخطاب وسيرورته، كما تسهل معالجة المعلومات الواردة في النص والتنقل بين أجزاء الوثيقة بسهولة ويسر، وذلك لأن لكل عبارة مسكوكة موقعًا محددًا خاصًا بها.
- تسهم في الحفاظ على رسمية الوثيقة القانونية وذلك بالحد من إبداع الصائغ ومنع الذاتية في الأسلوب.

❖ **الصف الثاني: الأنماط النحوية (Grammatical Patterns)**

من خلال قراءاتي في مجال لغة القانون باللغتين العربية والإنجليزية، لاحظت أن العديد من الباحثين قد تناولوا الجانب النحوي للغة القانون في سياق الحديث عن خصائصها اللغوية أو في سياق دراسة تقاليد الصياغة القانونية. أما **بييل**، فيبدو أن مقاربته للعبارات القانونية المسكوكة شمولية بالفعل، فقد أدرجت الأنماط النحوية المميزة للغة القانون ضمن أنماط العبارات المسكوكة، وهو ما يتوافق مع التعريف الذي اقترحه **غرايز** للعبارة المسكوكة عموماً. وقد عرّفت **بييل** هذا الصنف كما يلي:

genre-specific recurrent grammatical patterns, for example patterns and lexical bundles which express deontic modality (*shall, must, should, may*), if-then mental models of legal reasoning and other conditional

clauses (*if, in the event that, in case, unless, otherwise, provided that*), purpose clauses (*with a view to –ing, in order to, to this end*), the passive voice and other impersonal structure. (Biel, , 2014, p. 179)

يتبين من خلال هذا التعريف أنّ لغة القانون تتميز بالاعتماد على مجموعة من الأنماط النحوية النمطية للتعبير عن وظائف قانونية محددة، من بينها:

- التعبير عن الإلزام باستعمال shall
 - التعبير عن الشرط (in the event that, in case, unless, provided that)
 - التعبير عن الهدف أو الغاية (in order to, to this end)
 - استعمال صيغة المبني للمجهول وغيرها من التراكيب المحايدة
- وهي الجوانب التي سأتناولها بالتفصيل في العنصر 3.2 من الأطروحة، المخصص للحديث عن الصياغة القانونية باللغتين العربية والإنجليزية.

❖ الصنف الثالث: أنماط تشكيل المصطلحات (Term-Forming Patterns)

تقصد ببيل بهذا الصنف من العبارات المسكوكة تلك المصطلحات متعددة الكلمات (Multi-words terms)، والتي تنشأ نتيجة تصاحب مصطلح عام مع وحدات لغوية أخرى، مما يؤدي إلى تشكيل مصطلح جديد أكثر تخصيصاً، قد يشير إلى أنواع فرعية للمصطلح الأساسي أو قد يحدد صفاته أو خصائصه. وتوضح ببيل ذلك بقولها:

Collocates of a generic term which form more specific multi-word terms of varying degrees of terminologicality..., the typical most productive patterns tend to be Adj+N and N+N, but in practice multi-word terms

may be structurally very complex (common draft terms of cross-border merger). Multi-word terms may be seen as frozen collocations due to their high structural stability. They constitute single choices, but their meaning tends to be compositional, transparent and analysable. (Biel, 2014, p. 180)

وقد ضربت ببيل (2012, p. 227) مثالا توضيحيا بمصطلح "director" والذي يمكن تشكيل عدة مصطلحات متعددة الكلمات بالانطلاق منه، مثل: "board of directors" أو "directors' meeting" أو "directors' remuneration report" وغيرها.

علاوة على ذلك، فقد أشارت ببيل إلى التفاوت في درجة التعقيد التركيبي لهذه المصطلحات، إذ يمكن أن تتكون أنماط تشكيل المصطلحات من اسم وصفة فقط، كما يمكن أن تكون أكثر تركيبا وتعقيدا، مثل: "common draft terms of cross-border merger".

ورغم أن بعض الباحثين قد يتحفظون على إدراج هذا النوع من المصطلحات ضمن العبارات المسكوكة، بحجة انتمائها إلى مجال علم المصطلح، إلا أن ببيل (2012, p. 227) تؤكد أن الفصل بين المصطلحات القانونية المركبة والعبارات المسكوكة ليس بالأمر اليسير. وقد عللت ذلك بأن هذه المصطلحات تتمتع بالخصائص التي تؤهلها لتعد عبارات مسكوكة، حيث تتميز بالاستقرار التركيبي والشفافية الدلالية، وغالبا ما يمكن فهمها من خلال تحليل وتجميع معاني الوحدات المكونة لها.

❖ الصنف الرابع: متلازمات تضمين المصطلحات (Term-Embedding)

(Collocations)

تشير ببيل في هذا الصنف من العبارات المسكوكة إلى التراكيب التي تتكوّن من مصطلح قانوني والمتلازمة اللفظية التي تُقحمه وتُضمّنه في سياق نصي أكبر. وقد عرّفته على النحو التالي:

“Collocates of terms which embed terms in a text and reflect cognitive scripts and frames (usually V+N), e.g. to take measures, to give customs clearance.” (Biel, 2014, p. 38)

تؤدي هذه العبارات وظيفة مهمة في النص القانوني، إذ تسهم في بناء روابط مفاهيمية بين المصطلح والعناصر المحيطة به داخل النص. وغالبًا ما تأخذ هذه العبارات شكل فعل + اسم، ويكمن دورها الأساسي في الإشارة إلى ما يمكن فعله للشيء الذي يمثله المصطلح، أو ما يمكن فعله به، أو طريقة التعامل معه، على سبيل المثال: “to confer the right to vote” و “to acquire a company” و “company being dissolved without going into liquidation”

كما أكدت ببيل ارتباط المتلازمات المصطلحية بالنظام القانوني الذي تنتمي إليه،

وناقشت عدة أمثلة في هذا الصدد أذكر منها المثال التالي:

“to register articles of association (UK) versus to file articles of incorporation (US).” (Biel, 2012, p. 227)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الصنف يختلف عن المصطلحات متعددة الكلمات، التي تهدف إلى تحديد خصائص المصطلح أو بيان أنواعه، بينما تبرز متلازمات التضمين العلاقات الإجرائية أو الوظيفية للمصطلح داخل النص القانوني. وقد شرحت ببيل هذا الفرق في قولها:

While term-forming collocations, such as Adj+N and N+N, denote subtypes of the objects denoted by the node or their typical properties, N+V term-embedding collocations denote what one can typically do with (or to) the object denoted by the base noun. (Biel, 2014, p. 48)

كما نبهت إلى أن الفصل بين المصطلح ومتلازماته، في كثير من الأحيان، مصطنع أو غير دقيق، إذ إن العديد من هذه المتلازمات قد يتحوّل بمرور الزمن إلى مصطلحات قائمة بذاتها.

وفي هذا السياق، يجدر التأكيد على أهمية المتلازمات اللفظية في لغة القانون، حيث يرى كل من ماسون وأتكينز (Mason & Atkins) أنّ تعلّمها هو مفتاح تعلّم لغة القانون. وقد أشارا إلى أن بعض المصطلحات تتلازم مع أكثر من فعل، في حين تتلازم مصطلحات أخرى مع فعل واحد فقط. مما يحتم الانتباه إلى هذه الفروق لتجنب التراكيب غير الطبيعية وغير المألوفة في لغة النظام القانوني الهدف.

ويعرض الجدول رقم 3 أمثلة على المتلازمات الطبيعية وغير الطبيعية لمصطلح

“contract”.

جدول رقم 3:

المتلازمات الطبيعية وغير الطبيعية لمصطلح contract

متلازمة غير طبيعية	متلازمة طبيعية
To write a contract To respect a contract To infringe a contract	To draft a contract To honour a contract To breach a contract

ملاحظة: الجدول رقم 3 منقول بتصريف عن (Mason & Atkins, 2007, p. 23)

يعرض الجدول رقم 3 مجموعة من الأفعال التي تبدو ممكنة التلازم مع مصطلح

“contract”، لكنها في الواقع غير شائعة الاستخدام في لغة القانون. وقد أكدت بييل (2014)

(P. 31) على ضرورة توظيف العبارات المسكوكة الطبيعية أو المألوفة وشائعة الاستعمال

في النظام القانوني الهدف، حيث تقول في هذا الصدد:

“Naturalness is obtained through what is typical and not only what is possible”

وهو ما يعني أن العبارة المسكوكة عموماً تكون طبيعية عندما تكون شائعة في

الاستعمال، لا لمجرد أنها ممكنة. وتضيف بييل:

“Legal collocations may have their non-legal colloquial/everyday variants, which novice translators may fail to differentiate.” (2014, p. 49)

ما يعني أن بعض المتلازمات القانونية قد يكون لها نظائر في اللغة اليومية أو اللغة

العامة، وهو الأمر الذي يشكل تحدياً للمترجمين، خاصة المبتدئين الذين قد لا يميزون بينها

وبين المتلازمات القانونية الدقيقة.

❖ الصنف الخامس: المتلازمات المعجمية (Lexical collocations)

عرفت ببيل المتلازمات المعجمية بأنها الصيغ الدارجة أو الروتينية التي تميز البنى النصية الصغرى، وتختلف عن متلازمات تضمين المصطلحات في أنّ معيار التعرف عليها هو تواترها العالي واستخدامها المتكرر، وليس ارتباطها بمصطلح قانوني. وقد وصفتها بأنها:

“Routine formulae at the microstructural level which do not contain terms, for example qualifications and inter-/intra- textual map ping patterns, e.g. in accordance with the procedure referred to in Article 25(2).” (Biel, 2017, p. 38)

ومن أمثلة المتلازمات المعجمية: “in pursuance with” و “with respect to” و “in” و “accordance with” وغيرها من العبارات التي تسهم في سبك النص القانوني.

وقد أشارت ببيل (2017, p. 50) إلى أن مفهوم المتلازمات المعجمية لديها هو ما يسميه بهاتيا (Bhatia) بـ “qualifications”، أي «العبارات المقيدة للمعنى». كما أكدت أنّ «العبارات المرجعية»، والتي يسميها بهاتيا “referential qualifications”، هي النوع الأكثر تكراراً في النصوص التشريعية.

حيث يقصد بالعبارات المرجعية العبارات التي تشير إلى شروح مصطلحية، مثل “within the meaning of”، والعبارات التي تشير إلى إحالات مرجعية، مثل “in accordance with”، والعبارات التي تشير إلى موقع ما في النص، مثل “mentioned below”، والعبارات التي تحدد نطاق الحكم القانوني، مثل “for the purpose of”

وبناءً على ما سبق، يمكن الإقرار بالأهمية النظرية التي يحظى بها هذا التصنيف، كما يتضح أن ببيل تعد من الباحثين الذين جمعوا بين المقاربتين: التقليدية، والقائمة على التكرار في دراسة العبارات القانونية المسكوكة. وهو الأمر الذي مكنها من وضع تصنيف شامل يستوعب مختلف أصناف العبارات المسكوكة في الخطاب التشريعي.

إذ تستهل تصنيفها بأنماط تنظيم النص، التي تشكل الهيكل العام للوثيقة القانونية، ويُفرض استعمالها لضمان انسجام الوثائق من النوع ذاته. ثم تنتقل إلى الأنماط النحوية المميزة للوثائق التشريعية عموماً، كأنماط التعبير عن الإلزام والجواز والحظر وغيرها من الوظائف القانونية.

ويأتي بعد ذلك صنفان مرتبطان بالمصطلحات القانونية، هما: أنماط تشكيل المصطلحات، التي تتكون من مصطلح عام ووحدات لغوية أخرى تخصص معناه أو تحدد صفاته، وأنماط تضمين المصطلحات، التي تدرج المصطلح القانوني داخل سياق النص. وتختتم ببيل تصنيفها بالمتلازمات المعجمية، وهي عبارات عالية التكرار تسهم في سبك النص القانوني، فضلاً عن أدائها وظائف أخرى، من بينها الوظائف التي تؤديها العبارات المرجعية.

4.1 أهمية العبارات القانونية المسكوكة:

تؤدي العبارات المسكوكة دورا محوريا في بناء النصوص القانونية، إذ يتفرد كل نمط من أنماط الخطاب القانوني بصنف سائد من هذه التراكيب، مما يتيح إمكانية التمييز بين الأنماط القانونية وفقا لوظائفها التداولية (Goźdz-Roszkowski, 2012, p. 49).

ورغم أنّ العبارات المسكوكة تعد من أهم خصائص لغة القانون (Garzone, 2000, p. 3)، إلا أنّ غير المتخصصين في القانون كثيرا ما ينظرون إليها نظرة سلبية، باعتبارها سببا في جمود الخطاب القانوني وغياب العفوية والإبداع عنه. في المقابل، يرى المتخصصون في القانون أن هذا الطابع النمطي يشكل عنصرا إيجابيا لأنه يضمن ثبات الخطاب القانوني واستقراره (Goźdz-Roszkowski & Pontrandolfo, 2018).

وقد وصفت روسيلا ولاندروس (2016, p. 127) توظيف العبارات المسكوكة في لغة القانون بأنه «آلية متصلة في كل الأنظمة القانونية» تهدف إلى تحقيق وظائف أساسية تضمن عمل النظام القانوني، وهي بالتالي ليست مجرد اختيارات أسلوبية كما قد يظن البعض. وقد لخصتا أهمية العبارات المسكوكة في لغة القانون في النقاط التالية:

- ✓ تيسير الاتصال القانوني، حيث يعتمد محررو الوثائق القانونية على صيغ جاهزة أو مسبقة الصنع بدلا من صياغة عبارات جديدة بأسلوبهم الخاص.
- ✓ ضمان استمرارية القانون، من خلال نقل المعارف القانونية بلغة مألوفة ومتفق عليها.
- ✓ إنشاء وثائق قانونية تتميز بالتجانس الأسلوبي والتوحيد إلى حد ما.

✓ ضمان التطبيق المتسق لقواعد القانون من خلال استخدام عبارات موحدة ذات تفسير راسخ.

✓ ضمان استقرار النظام القانوني وتكريس مبدأ اليقين القانوني، من خلال تكرار العبارات نفسها في سياقات متشابهة.

وبناءً على ذلك، فإن العبارات المسكوكة تعد عنصراً لغوياً ووظيفياً بالغ الأهمية، لا تقتصر فائدته على المتخصصين في القانون، بل تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمترجمين القانونيين. إذ ينبغي عليهم الإلمام بتقاليد الصياغة القانونية في لغة النظام القانوني المصدر ولغة النظام القانوني الهدف.

أما عن طريقة التعرف على هذه العبارات واستخراجها، فقد أصبح ذلك أكثر يسراً بفضل لسانيات المدونة، التي توفر أدوات تحليلية تمكن مستخدميها من رصد التكرارات واستكشاف مختلف العبارات المسكوكة داخل الخطاب القانوني.

5.1 لسانيات المدونة:

ظهرت لسانيات المدونة (corpus linguistics) في خمسينيات القرن الماضي، نتيجة اقتران الدراسات اللغوية بالحاسوب، ويعتبرها كثير من المنظرين أحد أبرز التطورات في اللسانيات الحديثة. وقد أشارت بيكر (Baker, 1995, p.239) إلى هذا الأمر بقولها:

“a substantial group of linguists now see the use of corpora as the most exciting development in modern linguistics.”

ووفقا لتوغنيني - بونيلي (Tognini-Bonelli, 2001, p.1)، تعزى أهمية لسانيات المدونة إلى الأثر الذي أحدثه، وما يمكن أن تحدثه من تحولات نوعية في مختلف الفروع المعرفية التي تؤدي فيها اللغة دورا مهما، كالترجمة، والمعجمية، والتداولية، وتعليمية اللغات، والأسلوبية، والنحو، واللسانيات الجنائية، وغيرها.

وقد عرّفت كل من باوكر وبيرسن (Bowker & Pearson, 2002, p. 9) لسانيات المدونة بأنها:

Simply speaking, corpus linguistics is an approach or a methodology for studying language use. It is an empirical approach that involves studying examples of what people have actually said, rather than hypothesizing about what they might or should say. As we will see, corpus linguistics also makes extensive use of computer technology, which means that data can be manipulated in ways that are simply not possible when dealing with printed matter.

ما يعني أنّها عبارة عن منهجية تجريبية تستعمل لدراسة اللغة في سياق استعمالها الطبيعي، وذلك بتطبيق تقنيات حاسوبية على المدونة. حيث يقصد بالمدونة مجموعة كبيرة من النصوص الأصلية المجمعة في شكل إلكتروني وفقا لمعايير معينة.

وهو ما يقارب التعريف الذي طرحه بايبر وريبين (Biber & Reppen)، حيث يعتقدان كذلك أن لسانيات المدونة عبارة عن منهجية بحثية تهدف إلى تيسير وتسهيل الدراسة التجريبية للغة من حيث الاستعمال والتنوع، إذ ورد عنهما ما يلي:

“Corpus linguistics is a research approach that facilitates empirical investigations of language variation and use.” (2015, p. 1)

أما قاموس «كامبريدج للسانيات» فيعرف لسانيات المدونة بأنها:

“The study of language on the basis of data from corpora.” (Brown & Miller, 2013, p. 113)

كما أشار القاسمي (2006، ص.2) إلى أن لسانيات المدونة هي: «دراسة اللغة كما

هي ماثلة في سياقات تزودنا بها المدونة أي في نصوص مقتبسة من العالم الحقيقي.»

وقد أكد القاسمي (2006، ص.9) أن فكرة دراسة اللغة من خلال تجميع النماذج

اللغوية وملاحظتها وتحليلها ليس بالأمر الجديد، حيث قام علماء اللغة العرب بذلك في

القرن الثامن الميلادي. غير أنّ ما يميز المدونات الإلكترونية المعاصرة هو إمكانية دراسة

كميات هائلة من النماذج اللغوية بسهولة ويسر وفي وقت وجيز، وذلك لأنها مخزنة في

شكل إلكتروني قابل للمعالجة باستعمال ما يسمى أدوات تحليل المدونة.

وفي هذا السياق، يرى الدكروري (2018، ص. 33-34) أنّ أهمية المدونات

اللغوية ولسانيات المدونة عموماً، باعتبارها منهجية وأداة بحثية، تكمن أساساً في المعلومات

التي تزود الباحث بها والأسئلة التي يمكن أن تجيب عنها بسهولة ودقة وسرعة كبيرة مقارنة

بالجهد الذي يبذل والوقت الذي يستغرق عند استعمال التحليل اليدوي التقليدي. كما أكد

على أهمية ودور الباحث في تأويل النتائج وتحليلها، ذلك أن لسانيات المدونة لا تفسّر

المعطيات التي تتيحها.

6.1 أنواع المدونات:

تصنف المدونات إلى عدة أنواع وفقا لخصائصها، إذ يمكن أن تكون المدونة شفوية أو مكتوبة (written or spoken corpus)، ويمكن أن تكون أحادية اللغة (monolingual) أو متعددة اللغات (multilingual). كما قد تصنف إلى متوازية (parallel) أو مقارنة (comparable)، فضلا عن تصنيفات أخرى تتعلق بطبيعة لغتها (عامة أم متخصصة)، أو بالبعد الزمني، فإما أن تكون تزامنية أو لا تزامنية (synchronic or diachronic). ووقد تناولت كل من بوكير وبيرسن (Bowker & Pearson, 2002)، مختلف هذه الأنواع بالتفصيل، لكنني آثرت التوسع فقط في الأنواع ذات الصلة المباشرة بدراستي، والتي تتمثل فيما يلي.

❖ مدونة الأغراض العامة ومدونة الأغراض الخاصة:

يقصد بـ «مدونة الأغراض العامة» تلك التي تضم نصوصا تمثيلية للغة التي يستعملها الناس في حياتهم اليومية. وقد تكون هذه النصوص مكتوبة أساسا، كالصحف مثلا، أو شفوية كنشرات الأخبار والبرامج الإذاعية، التي يتم تحويلها إلى نصوص قابلة للمعالجة إلكترونيا.

أما «مدونة الأغراض الخاصة» أو «المدونة المتخصصة» فتتعلق بلغة مجال معين، كلغة القانون، أو الطب، أو الصحافة، أو لغة نوع محدد من النصوص، كالنصوص الأكاديمية أو العلمية، أو حتى لغة فئة اجتماعية معينة، كالمراهقين أو سكان منطقة معينة (Bowker & Pearson, 2002, pp. 11-12).

❖ المدونة أحادية اللغة والمدونة متعددة اللغات:

يمكن تصنيف المدونات وفقا لعدد لغاتها، فالمدونة «أحادية اللغة» تحتوي نصوصا بلغة واحدة فقط، في حين تضم المدونة «متعددة اللغات» نصوصا بأكثر من لغة. وإذا احتوت على نصوص بلغتين فقط، فتسمى «مدونة ثنائية اللغة».

ومن الممكن أيضا أن تقسم المدونات ثنائية اللغة أو متعددة اللغات إلى مدونات متوازية ومقارنة.

❖ المدونة المتوازية والمدونة المقارنة:

يقصد بـ «المدونة المتوازية» تلك التي تضم نصوصا أصيلة إلى جانب ترجماتها إلى لغة أخرى. ووفقا لبيكر (Baker M. , 1995, p. 235)، تكتسي هذه المدونات أهمية بالغة في تدريب المترجمين، وفي تطوير برامج الترجمة الآلية، وتحسين أدائها، فضلا عن دورها في التنظير للترجمة، إذ تتيح للباحثين اكتشاف الطرق التي يتبعها المترجمون لتجاوز مختلف الصعوبات الترجمية.

أما «المدونة المقارنة»، فتحتوي على نصوص مكتوبة باللغة نفسها، بعضها نصوص أصيلة، وبعضها نصوص مترجمة من لغات أخرى. كأن تضم، على سبيل المثال، مجموعة من العقود المحررة أساسا باللغة الإنجليزية، إلى جانب مجموعة من العقود المترجمة إلى اللغة الإنجليزية من لغات مختلفة.

وتعود فكرة تجميع هذا النوع من المدونات إلى بيكر، التي أولت اهتماما كبيرا بتوظيف أدوات لسانيات المدونة لتطوير الدراسات الترجمية (Baker, 1993; 1995). إذ تعتقد أنّ هذا النوع من المدونات يساعد في فهم عملية الترجمة، من خلال تحليل الخصائص اللغوية للنصوص المترجمة بمقارنتها بلغة النصوص الأصلية التي يستخدمها الناطقون الأصليون بها في سياقاتها الطبيعية.

ومهما يكن نوع المدونة، فإن تصميمها يتطلب احترام مجموعة من الشروط والمعايير. حيث أكد سانكلير (Sinclair, 1991, p. 13) حساسية الخيارات التي تتخذ عند تصميم المدونة، وذلك لأن جودة نتائج الدراسة تتوقف على جودة المدونة بحد ذاتها، وقد عبر عن ذلك بقوله:

The beginning of any corpus study is the creation of the corpus itself.

The decisions that are taken about what is to be in the corpus, and how the selection is to be organized, control almost everything that happens subsequently. The results are only as good as the corpus.

7.1 تصميم المدونة:

وفقا لقراءاتي، فإنّ تصميم المدونة لا يعني تجميع عدد كبير من النصوص بشكل عشوائي، بل يخضع لجملة من المعايير والشروط التي تحكم اختيار نصوص المدونة. وتتعلق هذه المعايير بعناصر مثل: حجم النصوص وعددها، وموضوعها، ونمطها، ومؤلفيها، ولغتها وتاريخ نشرها. وهي قابلة للتطبيق على مختلف أنواع المدونات، مع وجود

بعض الفروق في حالة المدونات المتخصصة والمدونات الترجمية، والتي سأشير إليها في مواضعها المناسبة لاحقاً.

تناولت **باوكر وبيرسن** (2002) شروط تصميم المدونات المتخصصة بالتفصيل، مدعمتين ذلك بكثير من الأمثلة والتطبيقات العملية. وقد استعنت في هذه الدراسة بما قدمته، إلى جانب الاستئناس بآراء **سانكلير** (1991) و**بيكر** (1993; 1995). ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي:

❖ حجم المدونة:

أثارت مسألة حجم المدونة جدلاً واسعاً بين الباحثين (baker, 1995, p239)، لا سيما في ظل الاعتقاد السائد حول ضرورة أن تكون المدونة كبيرة الحجم لكي تكون تمثيلية. إلا أن **باوكر وبيرسن** قد رفضتا هذا الطرح فيما يخص المدونات المتخصصة، وعبرتتا عن ذلك بوضوح بقولهما:

“Bigger is not always better when dealing with corpora!” (2002, p.48)

وقد قدمتا مثالا بمدونة صغيرة الحجم مكونة من عشرة آلاف كلمة، متخصصة في لغة الصناعة والمعامل، جميع نصوصها عبارة عن كتيبات تشغيل الأجهزة وتعليمات تركيبها، مقابل المدونة الوطنية البريطانية (BNC) التي تحتوي على أكثر من مئة مليون كلمة. وبينتا من خلال هذا المثال أنّ المدونة الصغيرة قد تكون أكثر نفعاً وملاءمة لغرض بحثي محدد من مدونة ضخمة لا تفي بالغرض المطلوب.

كما أشارتا إلى أنه لا توجد قواعد معيارية صارمة لتحديد الحجم المثالي للمدونة، بل يتوقف ذلك على عدة عوامل، أذكر منها: مدى توفر النصوص وإمكانية الحصول عليها، والإطار الزمني المتاح لإنجاز الدراسة.

❖ حجم نصوص المدونة:

لا يقلّ حجم كل نص من نصوص المدونة أهمية عن حجمها الكلي. ولا يقصد بحجم النص عدد كلماته، بل ما إذا كان سيتم إدراج النص كاملاً في المدونة، أم الاكتفاء باختيار مقتطفات منه. ووفقاً لسانكلير (1991, p.19)، يمكن أن تحتوي مدونة، على سبيل المثال، عشرة آلاف كلمة مقتطفة من نص معين، إلى جانب نص آخر مدرج بكامله. ويرى سانكلير أنّ هذا التفاوت لا يعدّ إشكالاً، ما دام مصمم المدونة واعياً بأهدافها.

غير أنّ بيكر (1995) لا تتفق مع سانكلير في هذا السياق، خاصة فيما يتعلق بالمدونات الترجمية، إذ ترى أن استخدام النصوص كاملة أكثر جدوى، وتعبّر عن ذلك بقولها:

“I personally believe that corpora which consist of whole texts are, on the whole, far more useful than those which consist of text fragments.”
(1995, p.240)

وكذلك الأمر بالنسبة إلى باوكر وبيرسن، إذ تعتقدان أنه من الأفضل الحفاظ على النصوص كاملة دون اجتزاء، لا سيما عند تجميع مدونة متخصصة، تفادياً لفقدان نماذج لغوية قد تكون بالغة الأهمية، حيث تقولان في هذا الصدد:

In LSP studies, however, the concepts, terms, patterns and contexts that interest you might appear in any section of a text... If you decide to choose an extract at random, you might accidentally eliminate a part of the text that could be very interesting for your study. Therefore, it is a good idea to use full texts when compiling LSP corpora. (Bowker & Pearson, 2002, p. 49)

❖ عدد نصوص المدونة:

إن تنوع النصوص وكتّابها مهم كذلك في تجميع المدونة، فالنتائج المستخلصة من مدونة تتكون من عشرين ألف كلمة موزعة على نصين كتبهما الشخص نفسه، تختلف تماما عن النتائج المستخلصة من مدونة تتضمن العدد نفسه من الكلمات موزعة على عشرين نصا كتبها عشرون كاتباً مختلفاً. ففي الحالة الأولى، ستظهر المدونة المصطلحات والأسلوب المفضل لذلك الكاتب بعينه، أما في الحالة الثانية، فستكشف النتائج عن المصطلحات والسمات الأسلوبية المشتركة بين النصوص في ذلك التخصص. وهو ما ينطبق على المدونات المتخصصة، حيث ينبغي تنويع النصوص والكتّاب فيها للوصول إلى خصائص اللغة المتخصصة موضوع الدراسة (Bowker & Pearson, 2002, p. 49).

❖ موضوع النصوص:

ينبغي أن يكون موضوع نصوص المدونة المتخصصة موحداً. ورغم أنّ وحدة الموضوع قد تبدو بديهية، فإنّ تحقيقها قد يكون صعباً في التخصصات المتداخلة، حيث تعبر باوكر وبيرسن عن ذلك كما يلي:

Although it may seem too obvious to mention, the texts that you include in your corpus need to be about the specialized subject that you are studying. This is not always as easy as it sounds. Many specialized subjects are multidisciplinary (e.g. biochemistry), which means that it can be difficult to know where one subject field ends and the next begins. (2002, p.50)

❖ نوع النصوص:

وفقا لباوكر وبيرسن (2002, p.50)، فإن المقصود بنوع النصوص هو مدى تخصصها. أي ما إذا كانت مكتوبة من قبل خبراء وموجهة إلى خبراء، أو مكتوبة من طرف خبراء وموجهة إلى غير الخبراء، كالطلبة أو عامة الناس. وتكمن أهمية هذا التفريق في اختلاف المفردات والمصطلحات المستعملة في كل من هذه السياقات.

❖ أصالة النصوص:

تعد أصالة نصوص المدونة من الشروط الهامة، حيث ينبغي أن يكون كاتب النص خبيرا في مجاله، وأن يكتب بلغته الأم. أما فيما يتعلق بالمدونات الترجمية، فقد أشارت بيكر (1995, p. 230) إلى معايير تتعلق بالمترجم، هل هو محترف أم هاوٍ، وهل يترجم وحده أم ضمن فريق، وهل يترجم إلى لغته الأم أم إلى لغة أجنبية.

❖ لغة النصوص:

يتوقف اختيار لغة النصوص على نوع المدونة والهدف منها (Bowker & Pearson, 2002, pp. 51-52). فإذا كان الهدف دراسة خصائص لغة متخصصة في سياقها الطبيعي،

ينبغي اختيار نصوص أصيلة محررة أساسا بتلك اللغة، واستبعاد النصوص المترجمة، لأنها قد تحتوي على أخطاء لغوية أو على عبارات غير اصطلاحية. أما إذا كان الهدف من المدونة هو مقارنة الاختلافات بين اللغة المترجمة واللغة في سياقها الطبيعي، فيجب الاحتفاظ بالترجمات.

❖ تاريخ النشر:

أشارت **باوكر وبيرسن** (2002, p.52) إلى أنّ اختيار تاريخ نصوص المدونة يتوقف أيضا على طبيعة المدونة: هل هي تزامنية أم لا تزامنية. فإذا كان الهدف دراسة الوضع الراهن للغة ما، سواء كانت متخصصة أم عامة، فينبغي اختيار نصوص معاصرة. أما إذا كان الهدف دراسة تطور اللغة أو خصائصها في فترة زمنية محددة، فيجب اختيار نصوص تعود إلى تلك الحقبة.

وبناءً على هذا العرض، يمكن القول باختصار إنّ انتقاء نصوص المدونة ليس بالأمر السهل ولا العشوائي، إذ اتضح أنّه يتطلب قدرا كبيرا من الدقة والوعي، نظرا لتأثيره المباشر في نتائج تحليل المدونة. فقد وجدت أن كل خيار يتعلق بالنصوص يسهم في تشكيل المعطيات التي ستبنى الدراسة عليها. كما يمكن أن تكون هذه العملية صعبة، خصوصا في حال ندرة النصوص أو ضرورة الحصول على إذن مسبق لاستخدامها.

8.1 أدوات تحليل المدونة:

يقصد بأدوات تحليل المدونة تلك البرامج الحاسوبية الخاصة التي تستخدم في التحليل اللغوي للمدونات، والتي تتيح للباحثين خدمات عديدة ودقيقة في وقت وجيز. فعلى حد تعبير معيفي وقطاف (2021، ص. 22) «تبقى المدونات اللغوية مادة خاما لا حياة بها، والأدوات اللسانية المتمثلة في البرامج والتطبيقات الحاسوبية هي وحدها من تبعث فيها روحها...»

وتوجد أنواع متعددة من أدوات تحليل المدونة، منها ما هو قابل للتثبيت على الحاسوب، ومنها ما يكون على شكل مواقع إلكترونية، كما قد تكون مجانية وقد تتطلب دفع اشتراك. ومن بين هذه البرامج أذكر على سبيل المثال برنامج «ووردسميث» WordSmith وبرنامج «سكتش إنجن» Sketch Engine وبرنامج «مونوكونك» MonoConc وبرنامج «أنتكونك» AntConc، كما أود التنويه إلى أن كل هذه البرامج تدعم اللغة العربية، باستثناء مونوكونك. أما عن الخدمات التي تقدمها مثل هذه البرامج لمستخدميها، فأذكر ما يلي:

❖ قائمة الكلمات وتكرارها (Frequency list)

من المبادئ الأساسية في لسانيات المدونة أن الأحداث المتكررة هي مهمة بلا شك. ومن هذا المنطلق، تعد ميزة استخراج «قائمة تكرارات الكلمات» من أبرز الخدمات التي تتيحها أدوات تحليل المدونة.

حيث تعتبر كل من **باوكر وبيرسن** (2002, pp. 112-119) أن أول خطوة في تحليل المدونة يجب أن تكون الانطلاق من عرض قائمة الكلمات وتكراراتها، لما لها من دور في تمكين الباحث من التعرف على الكلمات الأكثر استخداماً في مدونته، وعدد المرات التي ظهرت فيها، وعدد النصوص التي وردت فيها. بالإضافة إلى إمكانية تحديد الحد الأدنى والأقصى للتكرار. كما تعتقدان أن الاطلاع على هذه القائمة يوجّه الباحث نحو الخطوة التالية، ويساعده على أن يألف كلمات مدونته، لا سيما الأكثر تكراراً، والتي يفترض أنّها الأكثر أهمية، ما يستدعي دراستها ضمن سياقاتها، أي من خلال «التكشف السياقي».

❖ **التكشف السياقي (Concordance)**

يقصد بـ «التكشف السياقي»، أو ما يشار إليه بالكلمات المفتاحية في السياق (KWIC)، تلك القائمة التي تعرض كل السياقات التي وردت فيها كلمة معينة داخل المدونة (Baker, Hardie, & Mcenery, 2006, p. 42).

ويوجد نوعان من الكشافات السياقية (Bowker & Pearson, 2002, p. 120)، هما:

- الكشاف السياقي الأحادي اللغة: وهو المستخدم مع المدونات الأحادية اللغة.
- الكشاف السياقي الموازي: ويستخدم في المدونات المتوازية، أي التي تستعمل في الترجمة، والتي تحتوي على نصوص أصلية إلى جانب ترجماتها.

❖ **التعابير متعددة الكلمات (Multiword Expressions/N-Grams)**

تمكننا أدوات تحليل المدونة من التعرف إلى التعابير متعددة الكلمات أو الوحدات متعددة الكلمات أو سلاسل الكلمات التي دائماً ما ترد سوية، بالإضافة إلى عدد المرات وعدد النصوص التي تكررت فيها ضمن المدونة.

ومن بين ميزات هذه الأداة، وفقاً لـ **لباوكر وبيرسن** (2002, pp. 118-119)، أنها تتيح إمكانية تحديد عدد الكلمات المكونة للعبارة، إذ يمكن مثلاً الاستعلام عن العبارات المكونة من كلمتين أو ثلاث كلمات أو أكثر، بحسب أهداف الباحث.

❖ التلازم اللفظي (Collocation)

توفر أدوات تحليل المدونة خاصية الاستعلام عن المتلازمات أو المتصاحبات اللفظية السابقة واللاحقة لكلمة معينة.

❖ إحصائيات المدونة:

بالإضافة إلى ما سبق، توفر أدوات تحليل المدونة توفر جملة من الإحصائيات الدقيقة حول المدونة. إذ يمكن من خلالها معرفة العدد الإجمالي لكلمات المدونة، وعدد كلمات كل نص على حدة، والعدد الإجمالي للجمل، وعدد تكرارات المتلازمات اللفظية، ومختلف أنواع تراكيب الكلمات، ويرى **معيفي وقطاف** (2021، ص. 23) أنّ أهمية هذه الإحصائيات تكمن في دقتها، ففي حين يمكن أن يخطئ الإنسان في الإحصاء، لا سيما عندما تكون المدونة كبيرة، فإن أدوات تحليل المدونة لا يمكن أن تخطئ، بالإضافة إلى سرعتها، إذ

بإمكانها تحليل مدونة مكونة من ملايين الكلمات في دقائق معدودة، ما يوفر على الباحث الوقت والجهد.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنّ أدوات تحليل المدونة تتيح طرقا متعددة لاستكشاف المدونات. ففيما يتعلق بالمدونات المتوازية، يمكن الانطلاق من لغة الأصل أو لغة الهدف في الاستعلام، كما يمكن الاستعلام عن خصائص كل من النصوص الأصلية والنصوص المترجمة على حدة، وكأنها مدونات أحادية اللغة. ولهذا، ترى **باوكر وبيرسن** (2002, p. 198) أنّ التعامل مع أدوات تحليل المدونة يتطلب الإبداع والمرونة والصبر.

ويمكن التمييز بين منهجين مختلفين في لسانيات المدونة، هما: **المنهجية الموجهة بالمدونة (corpus-driven) والمنهجية القائمة على المدونة (corpus-based)**.

فبحسب **ماكنري وهاردي** (McEnery & Hardie, 2012, p. 6)، فإن «**المنهجية القائمة على المدونة**» هي تلك التي ينطلق فيها الباحث من فرضيات مسبقة، أو من نظرية ما، ويستعين بالمدونة للتحقق من صحتها، ومن ثم تأكيدها أو دحضها أو تعديلها. أما «**المنهجية الموجهة بالمدونة**» فتقوم على فكرة أن المدونة هي المصدر الوحيد لتوليد الفرضيات وصياغة النظريات، وهو ما يشير إليه **القاسمي** (2019، ص. 707) بقوله إنّ الباحث يتبع المنهجية الموجهة بالمدونة في حال عدم امتلاكه «تصورا مسبقا للوصف اللغوي، ولا إيمانا بنظرية معينة، وإنما يستخلص نتائجه من ملاحظته على الاستعمال الفعلي كما تقدمه المدونة».

9.1 لسانيات المدونة ولغة القانون:

أحدثت لسانيات المدونة تحولاً جذرياً في دراسة لغة القانون، إذ أتاحت للباحثين التعامل مع نصوص قانونية حقيقية بكميات ضخمة، وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية دقيقة، مما ساعد في اكتشاف خصائص يصعب رصدها عبر الملاحظة التقليدية. وقد عبر غودج - روشكوفسكي عن هذه الفكرة في إحدى مقالاته حول استعمالات لسانيات المدونة في الخطاب القانوني، إذ يرى أنّ:

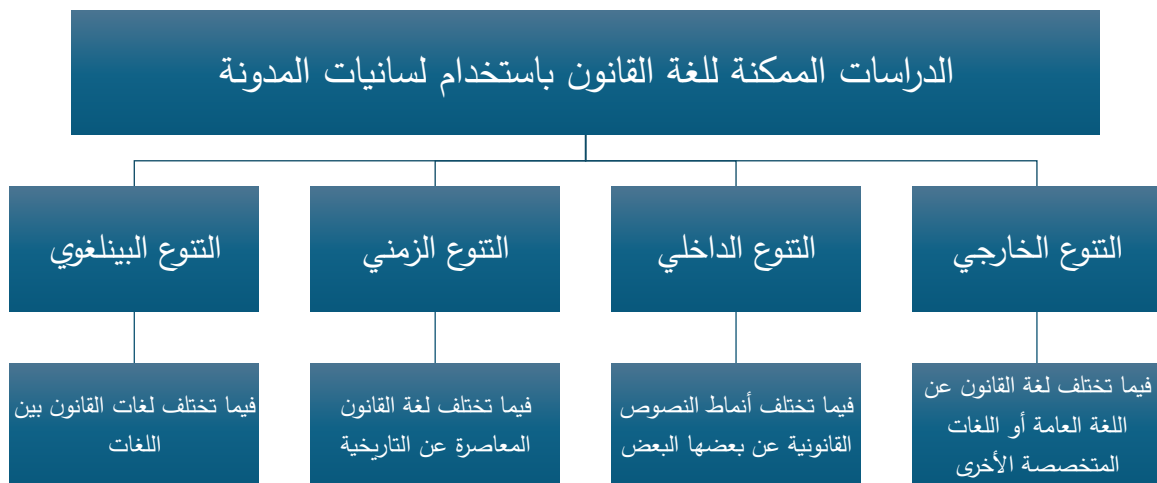
‘Corpus Linguistics has revolutionized the way language is understood and explored today leading to a proliferation of empirical studies on virtually any aspect of language.’ (Goźdz-Roszkowski, 2021, p. 1515)

وترى بيبيل (2010, pp. 4-6) أنّ لسانيات المدونة تتيح إمكانية دراسة لغة القانون

واستكشاف خصائصها عبر أربعة مسارات بحثية، أخصها في المخطط رقم 2.

مخطط رقم 2:

الدراسات الممكنة للغة القانون باستخدام لسانيات المدونة



يعرض هذا المخطط أربعة مسارات رئيسية للدراسات التي يمكن إجراؤها على لغة القانون باستخدام منهجية لسانيات المدونة، وهي كالتالي:

1. التنوع الخارجي: وهو ما تسميه ببيل "external variation" وتقصد به مقارنة لغة القانون بالأنواع الأخرى من الخطاب، كاللغة العامة، أو لغات متخصصة أخرى. ومن أمثلة هذه الدراسات أشارت ببيل (2010, p. 5) إلى تلك التي أجراها كل من كولثارد وجونسون (Coulthard & Johnson, 2007)، اللذين اعتمدا مدونة قانونية تحتوي على عقود، ومدونة للغة الإنجليزية العامة. وقد توصلا إلى أنّ بعض العناصر المعجمية والنحوية تتكرر بمعدل أعلى بكثير في لغة القانون، مثل: "by" و "shall" و "or" و "any". وقد ربطا هذا التكرار بالخصائص الأسلوبية المميزة للخطاب القانوني، ككثرة استعمال المبني للمجهول (by)، والنزعة إلى الإطناب والإطالة (or, any)، والتعبير عن الإلزام (shall).

2. التنوع الداخلي: وهو ما تسميه ببيل "internal variation"، ويركز على رصد الفروق داخل لغة القانون نفسها، أي بين مختلف أنماط النصوص القانونية. وقد أشارت ببيل (2010, p. 5)، على سبيل المثال، إلى دراسة غودج - روشكوفسكي (2012)، التي اعتمد فيها على مدونة شاملة تضم نصوصا قانونية متنوعة، كالعقود، والقوانين، والمجالات الأكاديمية، وغيرها. ومن نتائج هذه الدراسة أن العبارات المسكوكة المرتبطة بالزمن، مثل: "for a period of" و "during the term of" و "at the time of"، تتكرر بوتيرة أعلى في العقود والقوانين مقارنة بالأنماط الأخرى.

3. التنوع الزمني: وهو ما تسميه ببيل "temporal variation"، ويمكن من خلاله

دراسة تطور لغة القانون عبر الزمن، باستخدام مدونات لا تزامنية. ومثال ذلك مدونة

«هلسنكي» (Helsinki Corpus of English) للغة الإنجليزية، التي تغطي الفترة من 730

إلى 1710 م، وقد استعان غوتي (Gotti) بهذه المدونة لتحليل التطور الدلالي والتداولي

للفعلين المساعدین "will" و "shall" في التشريعات الإنجليزية المعاصرة (Biel, 2010, p.

5).

4. التنوع البيئوي: وهو ما تسميه ببيل "cross-linguistic variation"، ويعنى

بالمقارنة بين لغات قانونية مختلفة، وهو ما يستلزم استعمال مدونات ثنائية أو متعددة

اللغات. وتتجلى أهمية هذا المسار خصوصا في الترجمة القانونية، إذ يتيح رصد الفروقات

الاصطلاحية والتركيبية بين الأنظمة القانونية. وهو ما تعدّه ببيل (6, p. 2010) ذا أهمية

بالغة بالنسبة للمترجمين القانونيين، لما يوفره من وعي اصطلاحى وتركيبى بالاختلافات

بين الأنظمة واللغات القانونية، مما يسهم في تحسين جودة الترجمات القانونية.

10.1 لسانيات المدونة والترجمة القانونية:

بناءً على ما سبق، يمكن القول أنّ المدونات المتخصصة، سواء كانت متعددة اللغات

أو أحادية اللغة، متوازية أو مقارنة، هي مصدر بالغ الأهمية للمترجم. إذ يشير عدد من

الباحثين إلى أن توظيف لسانيات المدونة في الدراسات الترجمة شكل نقطة تحول في تاريخ

الترجمة. وتستدل بيكر في هذا السياق بقول سانكلير، الذي يعد من أوائل من تنبؤوا بالآثار

العميقة التي ستحدثها المدونات في الترجمة، حيث يقول:

The new corpus resources are expected to have a profound effect on the translations of the future. Attempts at machine translation have consistently demonstrated to linguists that they do not know enough about the languages concerned to effect an acceptable translation. In principle, the corpora can provide the information. (Baker, 1993, p. 242)

أي أنّ المدونات تمثل مصدرا بالغ الأهمية بالنسبة للمترجم، إذ تمكنه من الاطلاع على كيفية استعمال اللغة في سياقها الطبيعي، ما يساعده في إنتاج ترجمات أكثر دقة وقبولا.

ووفقا لببيل (2010, pp. 12-13)، يمكن الاستفادة من لسانيات المدونة في الترجمة القانونية على المستويين النظري والتطبيقي. إذ تتيح للمترجم البحث عن مكافئات وظيفية للعبارات المسكوكة عموما، وتمكنه من التعرف على المتلازمات اللفظية المرتبطة بالمصطلحات، الأمر الذي يساهم في إنتاج ترجمات مقبولة ومنسجمة مع تقاليد الصياغة في النظام القانوني للغة الهدف. علاوة على ذلك، تساعد لسانيات المدونة المترجم على اكتشاف الأسلوب المعتمد في النصوص القانونية الأصلية، كما تمكنه من اكتساب معرفة موضوعاتية من خلال الاطلاع على نصوص متخصصة.

كما تعد المدونات وسيلة فعالة لاكتشاف الخصائص الفعلية للترجمات، بعيدا عما ينبغي أو يفترض أن تكون عليه، مما يجعل منها أداة وصفية وتحليلية بالغة الأهمية. وبذلك، فإن استغلال لسانيات المدونة في الترجمة القانونية يفتح آفاقا بحثية جديدة، إذ

يساعد في صياغة إشكالات تتجاوز العلاقة التقليدية بين النص المصدر وترجمته. كما يسهم في إنتاج ترجمات قانونية أكثر قبولاً وطبيعية في اللغة الهدف، وهو ما تعبّر عنه

ببيل (2010, p.13) في قولها:

All in all, our knowledge of legal translation is still limited. Of increasing importance, legal translation should be researched from as many angles as possible, since each methodology has a unique focus and capacity to look at a different facet of language. The corpus-based approach is one such promising methodology, with a plethora of theoretical and practical applications. It opens up new perspectives on legal language and legal translation by prompting us to ask new research questions. In particular, these questions concern the traditional relation of translations to their STs, as well as the under-researched relation of translations to non-translated language, which may help to assess their potential impact on vernacular legal languages and improve the naturalness of translation.

يلخص الجدول رقم 4 أنواع المدونات التي يمكن استخدامها في سياق الترجمة

القانونية، سواء فيما يخص دراسة خصائص لغة القانون أو الترجمة القانونية.

جدول رقم 4:

أنواع المدونات الممكن استخدامها في سياق الترجمة القانونية

نوع التحليل	داخل لغوي intralingual	بين لغوي interlingual
عدد اللغات	لغة واحدة	ثنائي / متعدد اللغات
تصميم المدونة	أحادية اللغة مدونة واحدة	مقارنة مدونتين أو أكثر
نوع المدونة	مدونة لغوية نمطية	مدونة موجهة بالترجمة
عدد اللغات	لغة واحدة	لغتان أو أكثر
محتوى المدونة	لغة قانونية غير مترجمة (لغة أ)	نصوص مترجمة مقابل غير مترجمة في نفس اللغة (أ)
ما الذي يمكن دراسته	لغة القانون مقابل أنماط لغوية أخرى	أوجه الاختلاف والشبه بين اللغات

ملاحظة: الجدول مترجم عن بييل (2010, p.3)

أما بونتراندولفو (Pontrandolfo, 2019) فيوضح أهمية لسانيات المدونة في دراسات

الترجمة القانونية من خلال النقاط التالية:

- إمكانية التحقق من حضور خصائص لغة القانون في الترجمات.
- تحليل تأثير اللغة المصدر على اللغة الهدف، واكتشاف ما يسمى بـ "اللغة الهجينة"، أي الترجمات التي تحتوي مزيجاً من الخصائص اللغوية للغة المصدر والهدف.

- دراسة الفروق بين النصوص المترجمة وغير المترجمة.
 - المساهمة في تطوير الأدوات المصطلحية والمعاجم التخصصية.
 - دعم تدريب المترجمين القانونيين عبر دراسة الأساليب الاصطلاحية الأكثر شيوعاً في اللغة الهدف.
- وبذلك، يتضح أنّ لسانيات المدونة تمثل أداة منهجية فعالة في الترجمة القانونية، إذ يمكن توظيفها في التنظير للترجمة القانونية ولغة القانون، وفي تدريب المترجمين القانونيين، كما يمكن استغلالها في تعزيز كفاءة المترجمين المحترفين ودعم ممارساتهم المهنية.

11.1 خلاصة الفصل:

استعرضت في هذا الفصل مختلف الجوانب النظرية المؤطرة لدراسة العبارات القانونية المسكوكة، بدءاً بمفهومها ووصولاً إلى طرق استخراجها. حيث بدأت بتوضيح ماهية العبارة المسكوكة، وفقاً للمقاربة التقليدية التي تحصر العبارات المسكوكة في التراكيب اللغوية الثابتة والمعتمدة دلالياً، ووفقاً للمقاربة القائمة على التكرار التي وسّعت مفهومها ليشمل كل التركيبات المتكررة في اللغة، حتى وإن لم تكن معتمدة دلالياً، وخلصت إلى أفضلية الجمع بين المقاربتين.

بعد ذلك، عرضت مفهوم العبارة القانونية المسكوكة وخصائصها، ثم شرحت التصنيف الذي وضعته ببيل لهذه الظاهرة اللغوية المميزة للخطاب القانوني. وأبرزت في العنصر

الموالي أهمية العبارات القانونية المسكوكة باعتبارها آلية متأصلة في كل الأنظمة القانونية،
تضمن استقرار القانون واستمراريته وتسهم في تنميته وشكلية.

انتقلت بعد ذلك إلى توضيح المنهجية التي تستعمل في استكشاف العبارات المسكوكة
أي لسانيات المدونة، مشيرة إلى مفهوم المدونة وأنواعها وشروط تجميعها. كما تطرقت
بالتفصيل إلى مختلف الخدمات التي تتيحها أدوات تحليل المدونة، مبرزة أهميتها ودورها
في دراسة الخطاب القانوني والترجمة القانونية.

الفصل الثاني: ترجمة العبارات القانونية المسكوكة

0.2 تمهيد الفصل:

استنادا إلى ما توصلت إليه من نتائج في الفصل الأول، خصصت هذا الفصل لدراسة ترجمة العبارات القانونية المسكوكة، والتي تستلزم من المترجم إلماما واسعا بخصائص لغة القانون في كل من لغة المصدر ولغة الهدف، فضلا عن معرفة دقيقة بأصول الصياغة القانونية في النظامين القانونيين المعنيين.

إذ تكمن أهمية هذا النوع من العبارات، في أنها لا تمثل مجرد تراكيب لغوية نمطية، بل تشكّل تعبيرات راسخة في تقاليد الصياغة القانونية، تؤدي وظائف محددة في بناء النص القانوني، وتسهم في تحقيق آثاره القانونية.

وانطلاقا من هذه الأهمية، ارتأيت أن أستهل هذا الفصل بتقديم تعريف للغة القانون وأنواع الكتابة القانونية، قبل الانتقال إلى دراسة خصائصها في كل من العربية والإنجليزية، مع التطرق إلى بنية الجملة التشريعية وتحليلها، وتوضيح العلاقة القائمة بين الصياغة القانونية والترجمة القانونية، التي سأعرض مفهومها في العنصر اللاحق.

كما سأتناول أبرز الصعوبات التي تطرحها الترجمة القانونية بوجه عام، ثم أخصّ العبارات القانونية المسكوكة بدراسة مركزة من خلال استعراض تقنيات ترجمتها، والكفاءات الضرورية للمترجم القانوني، وعلى رأسها الكفاءة العبارتية، وأخيرا سأقدم خلاصة الفصل.

1.2 لغة القانون وأنواعها:

تتنتمي لغة القانون إلى اللغات المتخصصة، وقد عرفتها توصية إيزو 1087 (International Organisation for standardization, 2000, p. 2) بأنها «لغة تستعمل في حقل معرفي معين، وتتميز بتوظيف وسائل تعبير لغوية خاصة، حيث يقصد بوسائل التعبير اللغوية الخاصة مجموع المصطلحات والعبارات الجاهزة والخصائص الأسلوبية والتركيبية المرتبطة بهذا الحقل المعرفي.»

ويرى جيمار Gémar أن مبدأ اللغات المتخصصة «بسيط جدا»، فكل مجال لغته الخاصة وطريقته في التفكير في الأشياء والتعبير عنها، ولا يستثنى القانون من هذه القاعدة.

«Le principe de LS, quoique toujours controversé parmi les théoriciens de la linguistique, fait partie de notre réalité quotidienne. Il est fort simple: chaque domaine posséderait « sa » langue, sa manière de penser les choses et les mots pour le dire... Le droit n'échappe pas à cette règle.» (1990, p. 720)

إلا أنّ لغة القانون تعد لغة متخصصة فريدة من نوعها، وذلك لأنها ترتبط بالنظام القانوني، فلا وجود للغة القانون ولا معنى للمصطلحات القانونية بمعزل عن نظامها القانوني (Cao, 2007, p. 16).

وقد حظيت لغة القانون باهتمام واسع من قبل الباحثين الذين سعوا إلى تصنيفها وفق معايير متعددة. فعلى سبيل المثال، اعتمد بهاتيا (1982, pp. 2-3) في تصنيفه على الخصائص التركيبية والوظيفية للنصوص القانونية، فقسم لغة القانون إلى ثلاثة أنماط: الكتابة القانونية الأكاديمية، وتشمل لغة المجالات العلمية والكتب التعليمية الموجهة لطلبة

القانون والباحثين فيه؛ والكتابة القضائية، وتشمل لغة الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم؛ بالإضافة إلى الكتابة التشريعية، والتي تشمل جميع النصوص القانونية التي تهدف إلى تحديد التزامات أو محظورات، مثل: القوانين الصادرة عن البرلمان والعقود والاتفاقيات والمعاهدات.

أما شارتشفيتش Šarčević (1997, p. 11) فقد اعتمدت في تقسيمها للنصوص القانونية على الأثر القانوني الذي تحدثه هذه النصوص، وميّزت بين ثلاثة أصناف، هي:

- النصوص القانونية التوجيهية أو الأمرة: وتشمل القوانين والتشريعات والعقود والمعاهدات والاتفاقات، التي تهدف جميعها إلى تحديد ما يجب على الأفراد القيام به، أو ما يحظر عليهم القيام به، أو ما يسمح لهم القيام به، ويترتب على مخالفتها جزاء.

- النصوص القانونية الهجينة: وهي نصوص وصفية في الأساس، إلا أنها تتضمن أجزاء أمر، ومثال ذلك الأحكام القضائية.

- النصوص القانونية الوصفية: وتشمل الكتب والمقالات التي تتحدث عن القانون.

في المقابل، اعتمد تيرزما (Tiersma, 2000, pp. 139-141) في تصنيفه على الوظيفة القانونية وأسلوب الكتابة، إذ يرى أن كل فئة من رجال القانون تتميز بأسلوب لغوي خاص بها. وبناءً على ذلك، ميّز بين ثلاثة أنماط:

- لغة القانون الأدائية: هي اللغة التي تنشئ علاقات قانونية أو تعدّلها. وتتسم بالأسلوب الرسمي والصرامة الشكلية، ومن أمثلتها المرافعات والعرائض والدفاتير والقوانين عموماً، بالإضافة إلى مختلف وثائق القانون الخاص كالعقود والوصايا. ويعتقد تيرزما أنّ معظم خصائص لغة القانون الإنجليزية ترد في هذا النوع من الوثائق.

- لغة القانون التفسيرية: تشبه إلى حد كبير اللغة الرسمية العامة، لكنّها لا تخلو من المصطلحات القانونية. وتتناول النصوص القانونية التفسيرية مسائل قانونية معينة وتفسرها من وجهة نظر موضوعية. ورغم خضوعها لبعض القوالب الشكلية، إلّا أنّها أقل صرامة اللغة الأدائية. ومن أمثلتها الآراء القانونية والمراسلات بين المحامين وزيائهم.

- لغة القانون الإقناعية: وهي لغة العرائض والمرافعات المقدمة للمحاكم، وتشارك مع اللغة التفسيرية في الأسلوب، لكنّها تختلف عنها في الغاية، إذ تهدف إلى الإقناع لا إلى التفسير.

ورغم تنوع المعايير التي استخدمها الباحثون في تصنيف النصوص القانونية، إلّا أنهم قد توصلوا إلى نتائج متقاربة من حيث الجوهر. وأعتقد أن سبب ذلك يعود إلى أنّ النصوص القانونية، وإن تعددت أنواعها، تبقى محدودة الوظائف والأشكال. وقد لاحظت، على سبيل المثال، أن العقود تندرج في جميع التصنيفات ضمن النصوص التشريعية أو التوجيهية،

سواء استند التصنيف إلى الخصائص اللغوية والتركيبية، أم إلى الوظيفة القانونية. ويعزى ذلك إلى أنّ كلا من العقود والتشريعات يهدف إلى وضع قواعد قانونية، إما عامة تنطبق على جميع الأفراد، أو خاصة تقتصر على الأطراف المتعاقدة.

2.2 خصائص لغة القانون:

تعد لغة القانون الإنجليزية من أكثر لغات القانون تعقيدا، ووفقا لتيرزما (Tiersma, 2010, pp. 13-26) فإن سبب ذلك يعود إلى عوامل تاريخية متعددة أسهمت في تشكيلها على النحو الذي نعرفه اليوم. غير أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ لغة القانون العربية سهلة، إذ نشأت بدورها من اللغة الأدبية والدينية، وكان استخدامها في بداياتها مقتصرًا على علماء الدين والفقهاء (El Farahati, 2015, p. 33).

ورغم الاختلافات القائمة بين اللغتين، إلا أن كليهما تشتركان في عدد من الخصائص، ويُعزى ذلك إلى طبيعة القانون. وفيما يلي سأعرض أبرز الخصائص التي تميز لغة القانون، سواء في السياق العربي أو في السياق الإنجليزي.

❖ الصبغة الثقافية للمصطلح القانوني:

يتميز كل نظام قانوني بمصطلحاته الخاصة التي تعبر عن مفاهيمه القانونية، وتشكل انعكاسًا لثقافته وتاريخه وتطوره. ولهذا تختلف المصطلحات القانونية عن مصطلحات العلوم البحتة، كالرياضيات مثلا، من حيث طابعها الثقافي، فالمفاهيم التي تحملها ليست عالمية ولا موحدة (Cao, 2007, p. 23).

أذكر على سبيل المثال مصطلحات مثل: "common law" و"crowd court" و
"barrister" و "case law" التي تتميز النظام القانوني الأنجلوسكسوني. ومصطلحات مثل
«العدة» و«النشوز» و«مجلس العقد» وغيرها من المصطلحات التي تشكل جزءًا من الثقافة
القانونية العربية.

❖ توظيف مفردات من اللغة العامة:

يصف ميلينكوف (Mellinkoff, 2004, pp. 11-12) لغة القانون بالغرابة، لأنها
تستعمل كلمات مألوفة من اللغة العامة بمعانٍ غير مألوفة، أي أنها تحمّل بعض مفردات
اللغة العامة مفاهيم خاصة بمجال القانون عند استخدامها فيه. فالفعل "to avoid" يعني
في اللغة العامة تجنب أو تحاشي، لكن عندما يرد في لغة القانون فيعني الفسخ (Garner, 2009). واستأنف الشيء أي "أخذ أوله وابتدأه" (ابن منظور، د.ت، ص. 152)، أما في
لغة القانون فيشير مصطلح الاستئناف إلى طريق طعن عادي ضد أحكام محاكم الدرجة
الأولى بهدف إلغائها من قبل المجلس أو تعديلها (القرام، 1998، صفحة 24).

❖ التنوع اللغوي:

يقصد بالتنوع اللغوي (linguistic variation) في لغة القانون اختلاف اللهجات
القانونية (Legal Dialects) باختلاف الدول، حيث يشير تيرزما (2000, pp. 133-134)،
إلى أنّ لغة القانون تختلف من بلد لآخر حتى بين الدول التي تشترك في اللغة الإنجليزية،

مثل الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلاندا، وإنجلترا. فرغم أن هذه البلدان كانت مستعمرات بريطانية، إلا أن كلا منها قد طورت لغاتها القانونية بشكل مغاير.

وأشار تيرزما إلى أن هذا التنوع يظهر في نطق الكلمات، وبعض القواعد النحوية، وفي التسميات القانونية، أو في اختلاف معاني الكلمات ذاتها، حيث يقول في هذا السياق:

An appellate court affirms or reverses a lower court's judgement in the United States, while it allows the appeal or dismisses it in England (...)
Corporate law in America is company law in England. Legal idioms may also differ from place to place. An American lawyer is admitted to the bar, while a British lawyer is called to the bar and may eventually take silk (becomes a queen's counsel). (Tiersma, 2000, p. 134)

وقد تطرق الشهابي (1965، ص. 117) إلى هذه القضية في السياق العربي، مشيراً إلى أن كل قطر عربي قد يستخدم مصطلحا مختلفا للتعبير عن المفهوم القانوني نفسه، رغم وحدة اللغة وتشابه الأنظمة القانونية، والمرجعية الدينية والثقافية المشتركة. وقد أعزى هذا الاختلاف أو التنوع إلى اختلاف الأنظمة القانونية المترجم عنها وإلى «عدم تدقيق نقلة المصطلحات في مصطلحاتنا الفقهية على الرغم من أن عندنا كنزا من المصطلحات الفقهية الدقيقة في مبانيها وفي معانيها.»

ومن خلال البحث والمقارنة في مجموعة من القوانين العربية، استخلصت بعض الأمثلة التي تعكس التنوع اللغوي في لغة القانون العربية. فالموثق في النظام القانوني

الجزائري هو عدل الإشهاد في النظام القانوني التونسي (قانون عدد 60 لسنة 1994) ومحرر العقود في النظام الليبي (قانون رقم (2) لسنة 1993).

❖ التعدد الدلالي:

يتميز المصطلح القانوني بتعدد الدلالات، إذ يمكن أن يحمل المصطلح القانوني الواحد عدة مفاهيم قانونية، تبعا للقانون الذي ينتمي إليه، حيث تشير شارتشفيتش في هذا الصدد إلى أن:

“...the fact that the language of the law is polysemous. Contrary to the exact sciences, it sometimes occurs that the same term is used in a different sense in different laws...” (Šarčević, 1988, p. 965)

أي أن لغة القانون تتسم بالتعدد الدلالي، بخلاف لغة العلوم الدقيقة. فمصطلح “execution”، على سبيل المثال، يعني الإعدام في القانون الجنائي، ويعني التنفيذ في الإجراءات المدنية، ويعني تحرير المستند وتوقيعه وبصمه وتسليمه في سياق العقود (Garner B. , 2009, p. 337). ومصطلح الولاية يعني في قانون الأسرة خضوع الطفل القاصر حتى سن الرشد لسلطة الأب ليوفر له الأمن والصحة والآداب، ويعني في القانون الإداري جماعة عمومية محلية ومنطقة إدارية تابعة للدولة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالية مالية (القرام، 1998، صفحة 264، 277).

❖ الإطناب:

يقصد بالإطناب عموما المبالغة في الكلام، ويقال «أطنب في الوصف إذا بالغ واجتهد» (ابن منظور، د.ت، ص. 2709). وهو «زيادة اللفظ على المعنى لفائدة»، ويعرفه

غزالة (Ghazala, 2008, p. 25) بأنه استخدام غير ضروري لكلمتين أو أكثر للتعبير عن أمر يمكن التعبير عنه بكلمة واحدة.

وتتجلى مظاهر الإطناب في لغة القانون من خلال استخدام سلاسل من الكلمات المترادفة أو شبه المترادفة، والعبارات المزدوجة، أو الثلاثية، أو بشكل عام التراكيب التي ترتبط فيها الكلمات والعبارات بـ "و" أو "أو"، وذلك وفقاً لتعريف تيرزما:

Another typical feature of legal style – which can be a further contributor to wordiness – is joining together words or phrases with the conjunctions and or or... sometimes conjoined phrases and lists have a legitimate function. Elsewhere they are a creature of habit, used in contexts where a single word or phrase would do just as well. (Tiersma, 2000, p. 61)

ومن أمثلة هذه العبارات أذكر ما يلي: “Agree and covenant” و “any and all” و “remise, release, and forever discharge” و “تنبيه أو إنذار” و “و” و “ضغط أو إكراه” و “إقرار وتعهد” و “العيب والتلف والخلل” وغيرها (El Farahati, 2015, p. 43).

❖ استعمال مصطلحات وعبارات مهجورة أو مقترضة:

رغم اندثار بعض الكلمات والمصطلحات والعبارات في اللغة الإنجليزية الحديثة، إلا أن لغة القانون ما زالت تحتفظ بعدد كبير منها. وتعود جذور كثير من هذه المصطلحات إلى الإنجليزية القديمة أو الفرنسية واللاتينية. ويشير ميلنكوف (2004, p. 13) إلى أن من

أبرز خصائص لغة القانون الإنجليزية كثافة المصطلحات المقترضة من لغات أخرى، لا سيما من اللاتينية، مثل: “ad hoc” و “de facto” و “cui bono”.

ومن أمثلة المصطلحات القانونية المقترضة في اللغة العربية، أذكر بعض المصطلحات من قاموس القرام (1998): أبرتايد وبروتوكول وبروليتاريا، وديموقراطية وفدرالية وغيرها.

❖ طول الجمل وتعقيدها:

فيما يتعلق بالناحية التركيبية والأسلوبية، تتميز لغة القانون بالتركيب الطويلة والمعقدة، إذ يسعى الصائغ القانوني إلى جمع كل المعلومات المرتبطة بموضوع معين ضمن وحدة واحدة، وذلك بهدف تقليل الغموض والحدّ من إمكانيات التأويل أو التلاعب بالمعنى (Tiersma, 2000, p. 56).

وينطبق الأمر ذاته على لغة القانون العربية، حيث يشير يوسف (2017، ص. 17) إلى أنّ الصائغ القانوني يبذل جهداً كبيراً في تحقيق الدقة والإحاطة بجميع جوانب المعنى، مما يدفعه إلى الإفراط في استخدام العبارات التقييدية، إلا أن النتيجة تكون غالباً جملاً طويلة ومعقدة وصعبة الفهم.

وعليه، فإن طول الجمل في النصوص القانونية، سواءً في العربية أو الإنجليزية، يعود إلى الرغبة في تضيق مجال التأويل، وضبط المعنى بدقة، وهو ما يتطلب استخدام عدد كبير من العبارات المقيدة للمعنى. ولكي يتمكن المترجم من فهمها، ينبغي عليه أن يحيط بأصول أو قواعد الصياغة القانونية.

3.2 الصياغة القانونية وعلاقتها بالترجمة:

تسمى عملية إنشاء القواعد التشريعية والتعبير عنها بـ «الصياغة القانونية»، حيث يقصد بالقاعدة التشريعية التعبير اللغوي الذي يأمر بسلوك ما، أو يمنح سلطة ما، أو يعرف مصطلحا أو يعلن شيئا ما:

“a legal rule is a linguistic expression commanding behaviour, granting authority, defining a term, or declaring something.” (Neumann & Entrikin, 2018, p. 44)

وقد تكون القاعدة القانونية عامة، أي صادرة عن هيئة حكومية ما كالقوانين والدساتير والأوامر، أو خاصة، عندما تتعلق بالعقود والوصايا والقوانين الداخلية للشركات على سبيل المثال والتي ترتبط بالقانون الخاص.

تنقسم الجملة التشريعية إلى قسمين رئيسيين: الأول هو الجملة الحكيمة (provisionary clause) والتي تتكون من فعل وفاعل قانوني وتتص على الحكم، والثاني هو العبارات المقيدة للمعنى (qualifications) التي تحيط بالجملة الحكيمة. ويقصد بالعبارة المقيدة للمعنى " الكلمات أو العبارات التي تضيف إلى جزء من الكلام في الجملة أوصافا تقيد معناه، سواء كان المعنى المراد تقييده اسما، أو عبارة، أو حتى جملة." (صبره، 2014، ص. 180).

ورغم اختلاف أساليب صياغة الجمل التشريعية بين الأنظمة واللغات القانونية، إلا أنها تحمل الأهداف نفسها، أي فرض التزامات، وحظر تصرفات، ومنح حقوق وغيرها. ولهذا يعد فهم أساليب الصياغة القانونية عنصرا أساسيا للمترجم القانوني، إذ يساعده على

استيعاب الجمل التشريعية الطويلة والمعقدة، ويمكنه من نقل الوظائف القانونية بدقة، وبما يتماشى وتقاليد الصياغة في لغة النظام القانوني الهدف.

وبناءً على ذلك، فقد ارتأيت توضيح أهم أسس صياغة الجملة التشريعية في العربية والإنجليزية فيما يلي:

❖ التعبير عن الإلزام:

حسب صبره (2014، ص. 74) فإنّ الطابع الإلزامي للجملة التشريعية هو ما يميزها عن غيرها من القواعد الاجتماعية والأخلاقية وغيرها، والإلزام هو الوجوب، إذ يجب على المخاطب بالقاعدة القانونية أو المعني بها أن ينفذها ولا ترتب على مخالفته جزاء قانوني. كما أوضح صبره مختلف الصيغ التي تستعمل في اللغة العربية للتعبير عن الإلزام، وهي: «يجب على فلان أن يفعل» و«على فلان أن يفعل» و«يلتزم فلان بأن يفعل» و«يتعين أو ينبغي على فلان أن يفعل» و«يفعل فلان».

وقد اخترت المادة 179 من القانون رقم 22 - 09 مثالا، وذلك لأنها تحتوي على معظم صيغ الإلزام التي توظف في العربية والتي ميزتها بالخط الغليظ:

يجب على المستأجر لكي يستفيد من حق الأولوية المنصوص عليه في المادة 177 أن يبلغ، عند إخلائه للأماكن التي كان يشغلها أو على الأكثر في خلال الثلاثة أشهر التالية لذلك، عن نيته في الاستفادة إلى المالك بعقد غير قضائي مع إعلامه بعنوان موطنه الجديد، كما **يتعين عليه أن يبلغ**، عن كل تغيير جديد للموطن، تحت

طائلة البطلان. وعلى المالك عند تسلمه لثمن هذا التبليغ أن يعلم بنفس الطريقة المستأجر عن استعداده لمنحه إيجارا جديدا، وذلك قبل أن يؤجر أو يشغل هو بنفسه محلا جديدا، فإن لم يحصل اتفاق بين الطرفين حول شروط هذا الإيجار فتحدد هذه الشروط وفقا لأحكام المادة 195. وللمستأجر مهلة ثلاثة أشهر للإفصاح عن رغبته أو رفع الدعوى أمام الجهة القضائية المختصة. ويجب أن تتم الإشارة إلى هذه المهلة في التبليغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وإلا كان باطلا، على أنه يجوز للمالك أن يتصرف في المحل بعد انتهاء المهلة المشار إليها. ويلزم المالك عند الاقتضاء، إذا لم يمثل لأحكام الفقرات السابقة بتعويض الضرر الناجم إذا طلب المستأجر ذلك.

أما في لغة القانون الإنجليزية، فتستخدم صيغة "shall+ infinitive" لفرض الالتزامات، إذ تعني "has a duty to"، وقد أشار آدامز (Adams, 2013, p. 148) إلى أن المحاكم في الدول الأنجلوسكسونية قد سلّمت منذ زمن طويل أن استخدام "shall" يجب أن يقتصر على فرض الالتزامات، لا سيما عندما يقع هذا الالتزام على عاتق الفاعل القانوني، ومن أمثلة ذلك:

The Purchaser **shall pay** to the Vendor on 1 March 2001 the sum of £25,000.

أما عندما لا يكون الالتزام واقعا على الفاعل، مثل الحالات التي تتضمن تقرير حكم أو قاعدة قانونية، أو إعطاء توجيهات، فيمكن استخدام كل من "shall" و "must"، مثل:

Notice of an appeal **shall** be filed within 21 days.

Notice of an appeal **must** be filed within 21 days.

ورغم إمكانية استخدامهما بشكل متبادل في هذه الحالة، إلا أن غارنر وآدمز (Garner B. 1995; Adams, 2013) يعتقدان أنه من الأفضل عدم استخدام "shall" لتقرير الأحكام وإعطاء التوجيهات، والاكتفاء في مثل هذه الحالات بـ "must".

وتجدر الإشارة إلى وجود أفعال إلزامية بطبيعتها، ولا تستخدم معها صيغة "shall"، وتتمثل في الأفعال التي تعبر عن تصريحات الأطراف واتفاقهم، مثل:

Declare, acknowledge, and represent; accept; undertake; agree; warrant, and guarantee.

حيث تصاغ هذه الأفعال في اللغة الإنجليزية في المضارع البسيط، وتصاغ في اللغة العربية بصيغة الماضي. والأمر نفسه بالنسبة للأفعال التي تعبر عن موضوع العقد عموماً، كأجر وباع وتنازل وغيرها (صبره، 2014، ص ص. 96-97)، حيث لا ينبغي استخدام صيغة shall معها، بل يستعاض عنها بـ "hereby" مع المضارع البسيط، مثل:

أجر الطرف الأول بموجب هذا العقد إلى

First Party hereby leases to Second party

❖ التعبير عن الإباحة وتخويل السلطة التقديرية:

تستخدم في لغة القانون العربية صيغتا «يجوز لفلان أن يفعل» و «لفلان أن يفعل» للتعبير عن الإباحة وتخويل السلطة التقديرية (صبره، 2014، ص. 78). ويراد بهما بيان جواز القيام بالفعل، أو منح الفاعل حرية الاختيار في أن يفعل أو يمتنع عن الفعل. ويشرح صبره (2003، ص. 28) هذه الفكرة بقوله إنّ «حدوث الفعل يتوقف إما على السماح

للفاعل من الطرف الآخر بأن يفعل، أو على اختيار الفاعل نفسه». ومن أمثلة هذه الصيغ
أذكر المواد التالية من القوانين الجزائرية:

تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو بإعساره أو إفلاسه. إلا أنه
يجوز الاتفاق في حالة ما إذا مات أحد الشركاء أن تستمر الشركة مع ورثته ولو
كانوا قسرا. ويجوز أيضا الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو
أفلس أو انسحب من الشركة وفقا للمادة 440 أن تستمر الشركة بين الشركاء
الباقيين... (المادة 139 من الأمر رقم 75 - 58)

«لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين
دورتي مجلس الشعب.» (المادة 124 من الدستور الجزائري)
أما في لغة القانون الإنجليزية، فتستخدم صيغة "May+ infinitive" للتعبير عن
الإباحة وتحويل السلطة التقديرية، ويشرح آدمز ذلك بقوله:

Discretion is primarily conveyed by the use of May, which expresses
permission or authorization. When used in an active construction, may
means "has discretion to," "is permitted to," or "is authorized to." It
would be unnecessarily wordy to use any of these phrases instead of
simply may. (Adams, 2013, p. 182)

أي إن "may" تعني "يسمح لفلان" أو "يرخص لفلان"، ويفضل عدم استخدام عبارات
مثل "is permitted to" و "has discretion to" و "is authorized to" بدل "may".

❖ صيغ الحظر وإبطال السلطة التقديرية:

تستخدم في لغة القانون العربية صيغتا «لا يجوز لفلان» و«يحظر على فلان» للدلالة على أن الفاعل غير مسموح له بأداء الفعل المنصوص عليه (صبره، 2014، ص.8). ومن أمثلة هذه الصيغ في القانون الجزائري أذكر المادة 42 من الدستور الجزائري: «... يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية» والمادة 106 من الأمر رقم 75 - 58: «العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقررها القانون.»

أما في اللغة الإنجليزية، فتستخدم صيغة “shall not+ infinitive” للتعبير عن الحظر والمنع. ويرى آدمز (2013, pp. 212 - 215) أنها الصيغة الأفضل للتعبير عن الحظر، كما أشار إلى إمكانية استعمال “may not” للغرض نفسه، رغم أنه لا يفضلها لأنها تعني حرفياً “is not permitted to”.

في المقابل، يستشهد صبره (2014، ص. 100) باختلاف الصائغين القانونيين حول استخدام هاتين الصيغتين، ويتبنى الرأي الذي يفضل استخدام “may not” للتعبير عن الحظر أو المنع في النصوص القانونية الإنجليزية، كما في المثال التالي:

Tenant may not assign or sublet the premises without Landlord's consent.

❖ التعبير عن منح الحق أو إبطاله:

تستعمل في لغة القانون العربية عدة صيغ للتعبير عن منح الحق أو إبطاله، وهي: «لفلان الحق في» و«يحق لفلان أن يفعل» و«يستحق فلان» و«من حق فلان» (صبره،

2014، ص. 92). ومن أمثلة ذلك المادة 44 من الدستور الجزائري، والتي تنص على ما يلي: «يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته وأن يتنقل عبر التراب الوطني» والمادة 73 التي تنص على أنه: «لا يحق أن يُنتخب لرئاسة الجمهورية إلا المترشح الذي: ...»

أما في لغة القانون الإنجليزية، فتستخدم صيغة “be entitled to” والتي تعني “has the right to”، كما في الأمثلة التالية التي ذكرها صبره (2014، ص. 105):

Employee is entitled to one-month paid leave each year.

Agent is not entitled to receive any payments on behalf of Manufacturer.

كما تستخدم صيغة “is not entitled to” لنفي الحق أو سلبه.

وبين الجدول رقم 5 أهم الصيغ الآمرة التي تستعمل في اللغة الإنجليزية ومعانيها، وما يقابلها في اللغة العربية.

جدول رقم 5:

معاني واستعمالات بعض الصيغ الآمرة في اللغة الإنجليزية واللغة العربية

الصيغة الآمرة بالعربية	الوظيفة أو التفسير	الصيغة الآمرة بالإنجليزية
يجب على فلان أن يفعل/ يلتزم فلان بأن يفعل/ يفعل فلان	Has a duty to / Imposes a duty on the subject of the sentence (if a party)	Shall + infinitive
يجب .../ الفعل المضارع	Is required to (used for all requirements that are not duties imposed on the subject of the clause)/ The subject isn't a legal person and so cannot assume a duty	Must + infinitive

يجوز لفلان أن يفعل/ لام الجر.	Has discretion to, is permitted to	May + infinitive
لا يجوز لفلان أن يفعل.	Is required not to; is disallowed from; is not permitted to	May not + infinitive Shall not + infinitive

ملاحظة: الجدول مأخوذ عن غارنر (1995, pp. 940-942) وآدمز (2017) (Adams, 2017) مع بعض الإضافات والتعديلات.

❖ صيغ الشرط:

يقصد بالشرط الحالة أو الوضع الذي يجب تحققه قبل أن يصبح الحكم القانوني نافذاً (السباعي، د.ت، ص.40). وتتعدد الصيغ المستعملة للتعبير عن الشرط في اللغة العربية، إذ يمكن استعمال أداة شرط، مثل: «إذا، ومن، وإن، ومتى»، كما يمكن استخدام تراكيب أخرى مثل: «شريطة أن، وبشرط، ويشترط، وفي حال/ حالة كذا». أما بالنسبة لزمن الفعل، فيأتي كل من فعل جملة الشرط وجواب الشرط في الزمن الماضي (صبره، 2014، ص. 225، 235).

أما في لغة القانون الإنجليزية، فتستخدم للتعبير عن الشرط أدوات مثل: “where” و “if” و “in the event of” و “in case of”. وعلى العموم، لا تختلف طريقة التعبير عن الشرط في لغة القانون عن اللغة العامة، إلا أن الصائغين القانونيين يميلون إلى استعمال first conditional فقط (Lunn, 2017, p. 35)، أي باستعمال المضارع البسيط في العبارة التي تعبر عن الشرط، والمستقبل البسيط في جملة جواب الشرط، أو ما يسمى بالإنجليزية العبارة الرئيسية (main clause).

غير أنّ بعض الباحثين يرون أنه من الأفضل استعمال المضارع البسيط في كلا الفعلين، أي في فعل الشرط وجواب الشرط (صبره، 2014، ص. 235)، ويرى آدمز (Adams, 2013, pp. 223- 234)، أن كلا الاستعمالين ممكن، شريطة ألاّ تستعمل “shall” في جملة الشرط، لكن يمكن أن تستعمل في جملة جواب الشرط إذا استلزم الأمر. وقد نقلت عنه المثالين التاليين، حيث تمثل الجملة 1 الاستعمال الصحيح والجملة 2 الاستعمال الخاطئ:

- 1- If Investco receives a Violation Notice, it shall promptly notify Widgetco.
- 2- If Investco shall receive a Violation Notice, . . .

❖ التعبير عن الاستثناء:

وفقا للسباعي (د.ت ب، ص. 53)، فإن الاستثناء هو تحديد «الظروف والأوضاع التي لا تسري فيها القاعدة القانونية». وغالبا ما تستخدم لغة القانون العربية الصيغ التالية للتعبير عن الاستثناء: «إلا، وما عدا، وباستثناء، وما لم، وإلا إذا»، مثل في: مالم ينص القانون على خلاف ذلك، ما لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك (صبره، 2014، ص ص. 269-300).

أما في لغة القانون الإنجليزية فتستخدم “except” أو “unless” أو “save”، مثل في: unless otherwise agreed (صبره، 2014، ص. 302).

وقد حظي هذا النوع من العبارات باهتمام المنظرين والباحثين، إذ يندر أن تخلو منها الجملة التشريعية. وفي هذا السياق، أجرى بهاتيا (1982) دراسة موسعة على العبارات

المقيدة للمعنى في النصوص التشريعية، وتمكن من تصنيفها إلى عشرة أنواع وفقا للوظيفية التي تؤديها داخل الجملة التشريعية. ولتوضيح تلك الأصناف، أعددت المخطط رقم 3.

مخطط رقم 3 :

أنواع العبارات المقيدة للمعنى



يوضح المخطط رقم 3 إمكانية تقسيم العبارات المقيدة للمعنى في النصوص القانونية

إلى ثلاث مجموعات رئيسية، هي: العبارات التمهيدية، والعبارات الإجرائية، والعبارات المرجعية.

بالنسبة «للعبارات التمهيدية المقيدة للمعنى» (Preparatory Qualifications)، فيقصد بها العبارات التي تُحدّد السياق أو الظروف التي يُصبح فيها الحكم القانوني ساري المفعول. وقد عرّفها بهاتيا بأنها تلك العبارات التي تبين الحالات أو الشروط التي تُفعل القاعدة القانونية وتجعلها قابلة للتنفيذ القانوني، حيث يقول:

“Preparatory qualifications are meant to specify circumstances, including cases and conditions which trigger off a particular provision making it legally operative.” (Bhatia, 1982, p. 63)

وتنقسم هذه العبارات بدورها إلى ثلاثة أنواع، هي: العبارات التي تصف الحالة التي ينطبق عليها الحكم القانوني، ومن أمثلتها تلك التي تبدأ بـ “where” أو “in case of” أو “except where”. والعبارات التي تحدد الشرط، ويقصد بها العبارات الشرطية. والعبارات التي تفيد التحكم الإرادي، مثل “to the extent they think fit”.

أما «العبارات الإجرائية» (Operational Qualifications) فتستخدم لتوضيح الكيفية التي ينبغي أن يُنفذ بها الحكم القانوني، وتختلف عن العبارات التمهيدية التي تركز على الظروف أو الشروط. وتنقسم بدورها إلى عبارات «تحدد وسيلة تنفيذ الفعل القانوني»، مثل: “by order of” و “by notice” و “by this act”، و«عبارات تحدد الهدف القانوني»، مثل: “for the purpose of”، بالإضافة إلى «العبارات الزمنية»، التي يؤكد بهاتيا أنها أكثر الأنواع شيوعاً، حيث تحدد الإطار الزمني الذي يجب أن يُنفذ فيه الفعل، مثل: “within...” و “before” و “for a maximum of...”.

وتكتسي هذه العبارات أهمية بالغة، لأن تنفيذ الفعل القانوني بغير الطريقة أو التوقيت

المحددين قد يعرضه للبطلان (Bhatia, 1982, pp. 127, 128)

وأخيرا، بالنسبة «للعبارات المرجعية» (Referential Qualifications)، فهي العبارات

التي تربط بين حكم قانوني معين وأحكام أخرى ذات صلة قانونية به، سواءً بتحديد العلاقة

أو بتقديم شروح اصطلاحية، أو بالإشارة إلى مواقع قانونية معينة داخل النص، مثل:

”in accordance with“ و ”hereinafter“ و ”mentioned in“ .

ووفقا لصبره (2014، ص ص. 196 - 210)، فإن هذا التصنيف يصلح للتطبيق

على اللغة العربية، رغم أنه مستمد من لغة القانون الإنجليزية، إذ يشكّل إطارا إرشاديا عاما

لفهم طبيعة هذه العبارات ووظائفها في الصياغة القانونية العربية. وانطلاقا من هذا، أعددت

الجدول رقم 6 لتلخيص أبرز هذه العبارات المستعملة في الصياغة القانونية العربية، مثلما

أشار إليها صبره.

جدول رقم 6:

أمثلة عن العبارات المقيدة للمعنى المستعملة في الصياغة القانونية العربية

العبارات التمهيدية	العبارات الإجرائية	العبارات المرجعية
إذا...	بأمر/ بقرار من ...	بموجب ...
في حالة	بإخطار من ...	وفقا لـ
ما لم	بموجب هذا القانون	تنفيذا للمادة ...
بشرط أن	بغرض ...	وفق تعريف ...
إذا ما تراءى له ذلك	لمدة لا تتجاوز ...	المذكور أعلاه/ أدناه
وفقا لتقديره	في غضون ...	المحدد في ...

مع عدم الإخلال بـ ... بصرف النظر عن ...	من حين لآخر قبل اتخاذ أي قرار	بقدر ما يرى ذلك ملائماً بموافقة مكتوبة من ...
--	----------------------------------	--

وقد لاحظت أن العبارات المقيدة للمعنى التي اقترحها بهاتيا تشبه إلى حد كبير أصناف العبارات المسكوكة التي وضعتها ببيل، غير أن بهاتيا لم يول اهتماماً بالأصناف المصطلحية كما فعلت ببيل. كما أن ما يسميه بهاتيا بالعبارات التمهيدية، يندرج ضمن ما تصنفه ببيل ضمن الأنماط النحوية، ولعل سبب اختيارها لهذا التصنيف هو أن هذا النوع من العبارات يخضع لقواعد نحوية محددة، وهي عالية التكرار بطبيعة الحال (مثل قواعد صياغة العبارات الشرطية التي أشرت إليها في هذا العنصر).

وبناءً على ذلك، فإن قواعد الصياغة القانونية وأنواع العبارات المقيدة للمعنى التي وضحتها في هذا العنصر، تندرج جميعها ضمن التصنيف الذي اقترحته ببيل. وهو ما يثبت صحة ادعائها بشأن شمولية تصنيفها، وما يؤكد في الوقت ذاته أن فهم أساليب الصياغة القانونية وتعلمها يعد عاملاً حاسماً في الترجمة القانونية عموماً، وفي ترجمة العبارات المسكوكة.

إذ تختلف هذه الأساليب باختلاف اللغات والأنظمة القانونية، إلا أنها تؤدي الوظائف والأهداف ذاتها. ومن ثم، ينبغي على المترجم أن يلم بأساليب الصياغة القانونية في اللغات التي يترجم منها وإليها، حتى يتمكن من فهم النصوص القانونية ونقلها بما يضمن تحقيق آثارها القانونية في اللغة الهدف.

كما يتعين على المترجم، إلى جانب ذلك، الإلمام بالنظريات والتقنيات الترجمة الخاصة بالترجمة القانونية، لما لها من أهمية في توجيه قراراته الترجمة، وهو ما سأتوسع في مناقشته فيما تبقى من هذا الفصل.

4.2 الترجمة القانونية:

تعد الترجمة القانونية أحد فروع الترجمة المتخصصة، وهي تتعلق بترجمة النصوص القانونية بمختلف أنواعها. ورغم بساطة هذا التعريف في ظاهره، فإنه يشير في جوهري إلى واحدة من أصعب أنواع الترجمة. وذلك لما تتسم به لغة القانون من خصوصية، تعود أساساً إلى خصوصية القانون ذاته.

والتي ترجع أساساً إلى خصوصية القانون وطبيعته. إذ تطرح الصبغة الثقافية التي تكسو القانون وتتجسد في لغته صعوبات جمة، فلكل بلد نظام قانوني خاص به يعكس تاريخه وثقافته ومفاهيمه الدينية، كما أن لكل لغة قانون تقاليد صياغة راسخة لا ينبغي على المترجم الإخلال بها كي لا ينتج ترجمة خارجة عما هو مألوف ومتعارف عليه في لغة القانون الهدف.

وقد عرّف دو غروت (De Groot) الترجمة القانونية بأنها ليست مجرد ترجمة من لغة إلى أخرى، بل هي ترجمة من لغة قانونية إلى لغة قانونية أخرى، تتم من خلال تقنيات القانون المقارن، حيث يقول في هذا الصدد:

In principle, one may not translate into the normal colloquial language of the target language. When translating legal texts, more than just

linguistic skills are important. The translator must possess the skill to compare the legal content of terms in one language (one legal system) with the legal content of terms in another legal language (the other legal system).

وبناءً على ذلك، لا يجوز للمترجم أن يتعامل مع النص القانوني مثلما يتعامل مع غيره من النصوص العامة أو المتخصصة، وذلك نظراً للصبغة الثقافية التي تحملها لغات القانون.

إذ تؤكد **شارتشفيتش** (2000, p. 1) على ضرورة توظيف تقنيات القانون المقارن في الترجمة القانونية، وتعلل ذلك بأن تطبيق نظريات الترجمة العامة لا يفي بالغرض في هذا المجال، الذي يتطلب منهجيات وطرق مختلفة تتناسب مع طبيعة القانون ولغته، حيث تقول: "special methods and techniques are required in legal translation".

وتوضح أن السبب في ذلك هو أن النص القانوني لا يمكن أن يترجم بمعزل عن نظامه القانوني الأصلي، فالترجمة القانونية ليست مجرد نقل لغوي، بل هي عملية تواصلية في سياق القانون، وهو التعريف الذي تقترحه للترجمة القانونية (Šarčević, 2000, p. 1):

"legal translation is an act of communication in the mechanism of the law"
وبالتالي فإنه من الضروري أن تؤدي الترجمة الأثر القانوني للنص الأصل وهذا لا يكون إلا من خلال أخذ مُنتج النص القانوني بعين الاعتبار وتحديد متلقيه كذلك، بالإضافة إلى تبيين دور المترجم كعنصر فاعل في العملية التواصلية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التصورات المتعلقة بالترجمة القانونية قد تبلورت تدريجيا، إذ مرت بعدة مراحل حتى صارت ماهي عليه الآن. وتعدّ الترجمة القانونية واحدة من أقدم النشاطات الترجمية، وقد حظيت منذ بداياتها بهالة من القداسة تماما مثل النصوص الدينية. فوفقا لشارتشفيتش (1997, p. 24) كانت تتم الترجمة القانونية بشكل حرفي صارم، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، حيث كانت وحدة الترجمة هي الكلمة، وذلك خشية الإخلال برسالة القانون:

“In word-for-word translation, the words of the source text are translated literally into the target language and even the grammatical forms and word order of the source text are retained.” (Šarčević, 1997, p. 23)

واستمر هذا التصور الحرفي للترجمة القانونية قرونا طويلة إلى أن ظهرت في سبعينيات القرن الماضي نظريات الترجمة الوظيفية (مثل نظرية أنماط النصوص ونظرية الفعل الترجمي وسكوبوس)، التي أحدثت تحولا جوهريا في التفكير الترجمي، إذ نقلت التركيز من البنية اللغوية إلى الوظيفة التواصلية للنص. وهو التحول الذي أشارت إليه شارتشفيتش في قولها:

“The new emphasis on function turned the attention of translation theorists to the pragmatic aspects of texts, causing many of them to turn their backs on linguistic theories of translation.” (Šarčević, 1997, pp. 2–3)

مما حرّر المترجم من الالتصاق الحرفي بالنص الأصلي، إذ أصبح ينظر إليه بوصفه منتجا لنص جديد يقوم على عناصر تواصلية تختلف بحسب الهدف من الترجمة والمتلقي

المقصود. وبناءً على هذا التصور، أصبح من المتفق عليه إمكانية إنتاج ترجمات مختلفة للنص الواحد وفقاً للهدف من الترجمة ووفقاً لمتلقي الترجمة.

ونظراً للتغيرات التي عرفتتها الترجمة القانونية بفضل تطور دراسات الترجمة، يرى برييتو راموس (Prieto Ramos, 2014, pp. 268-273) أنه يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها دراسات الترجمة القانونية إلى ثلاث مراحل.

تمتد المرحلة الأولى من 1970 إلى منتصف 1990، وتمثل مرحلة النشأة والتأسيس الأكاديمي، حيث ترتبط بالاعتراف بالدراسات الترجمة كفرع مستقل، وتميزت هذه الفترة بتطبيق نظريات الترجمة العامة على النصوص القانونية.

أما المرحلة الثانية، فتمتد من منتصف 1990 إلى منتصف 2000، وقد شهدت ميلاد أهم الأعمال التأسيسية في الترجمة القانونية، على أيدي منظرين أمثال جيمار وشارتشفيتش، الذين ركزت دراساتهم على أهمية تحليل خصائص لغة القانون وما تسببه من مشاكل ترجمة بسبب الاختلافات المفاهيمية بين الأنظمة القانونية، مع أخذ العوامل التداولية والقانونية للنص بعين الاعتبار، إضافة إلى الدفاع عن فاعلية دور المترجم باعتباره وسيطاً قانونياً بين مختلف الأنظمة القانونية وليس مجرد وسيط لغوي.

وتمتد المرحلة الأخيرة من منتصف 2000 إلى اليوم، وهي مرحلة توسع وانتشار دراسات الترجمة القانونية، تتسم بالتوجه نحو الدراسات التطبيقية وتعدد المناهج والتخصصات. إذ ازداد الاهتمام بتعليمية الترجمة القانونية، وتطوير كفاءات المترجم

القانوني، بالإضافة إلى المدونات الإلكترونية واستعمالات التكنولوجيا الحديثة في الترجمة القانونية.

وقد خلاص بريثو راموس إلى تعريف دراسات الترجمة القانونية بأنها:

“Legal translation studies is an interdiscipline which is situated on the interface between translation studies, linguistics, terminology, comparative law, and cultural studies.” (2014, p. 271)

ما يعني أنها مجال متعدد التخصصات، يتقاطع مع الدراسات الترجمة، واللسانية، والمصطلحية، والقانون المقارن، والدراسات الثقافية.

ومن خلال ما سبق، يمكن وضع تعريف شامل للترجمة القانونية يلخص أهم خصائصها، إذ يقصد بها ترجمة مختلف أنواع النصوص القانونية التي تتميز بصيغتها الثقافية المستمدة أساساً من خصوصية الأنظمة القانونية. وهي ليست مجرد ترجمة بين لغتين، بل ترجمة بين نظامين قانونيين أو بين لغتين قانونيتين، تتم بالاستعانة بتقنيات القانون المقارن، بغية تحقيق الأثر القانوني نفسه في اللغة الهدف.

5.2 صعوبات الترجمة القانونية:

وبالنظر إلى ما سبق عرضه من خصوصية الترجمة القانونية، يتبين أن هذه الخصوصية تنعكس مباشرة في طبيعة الصعوبات التي تواجه المترجم القانوني أثناء الترجمة. وبحكم كون الترجمة القانونية نشاطاً يقع عند تقاطع اللغة والقانون والثقافة، فإنها تطرح صعوبات متعددة المستويات.

وفي هذا السياق، اقترحت **بييل** (2022, p. 383) تصنيفا للصعوبات التي تواجه المترجم القانوني، وذلك بالانطلاق من خصائص القانون ولغته، وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

✓ صعوبات متعلقة بالاختلافات اللغوية والدلالية والتركييبية والتداولية بين الخطابات القانونية.

✓ صعوبات متعلقة بعملية الترجمة والتي يواجهها المترجم عند معالجة النص القانوني.

✓ صعوبات تتعلق بطبيعة الأنظمة القانونية المعنية بعملية الترجمة.

واعتقد أن هذا التصنيف يشبه إلى حد كبير ما اقترحه **دوغروت** بشأن اختلاف درجات صعوبة الترجمة القانونية، غير أن نموذج **بييل** يبدو أكثر تفصيلا. إذ يرى **دوغروت** أن درجة صعوبة الترجمة القانونية تتحدد أساسا بعاملين رئيسيين هما: النظامان القانونيان واللغتان المعنيتان بالترجمة القانونية. وقد أولى أهمية أكبر لتأثير الأنظمة القانونية مقارنة باللغات. وأوجز **دوغروت** فرضيته في العبارة التالية:

“Legal translations will be (relatively) easiest, if both legal systems which the translations are concerned with are closely related and the languages in question are also closely related.” (De Groot, 1987, p. 789)

وبالتالي، فإن الترجمة القانونية تكون أسهل نسبيا كلما كان النظامان القانونيان متقاربين، وإذا كانت لغتهما متقاربتين كذلك، وتزداد صعوبة كلما كانا متباعدين أو مختلفين.

وقد دعم فرضيته بعدة أمثلة (De Groot, 1987, pp. 798-800)، حيث يرى أن الترجمة القانونية بين الفرنسية والإسبانية تعد سهلة نسبيا، وذلك بسبب انتمائهما إلى نفس العائلة اللغوية وتشابه أنظمتها القانونية. كما أن الترجمة بين الفرنسية والهولندية لا تطرح

صعوبات كبيرة رغم اختلاف اللغتين، نظرا لتقارب النظامين القانونيين. أما الترجمة بين الإنجليزية والهولندية فتعد معقدة بسبب الاختلاف الجذري بين النظامين الأنجلوسكسوني والمدني، وتزداد الصعوبة أكثر عندما تكون اللغتان والنظامان القانونيان متباعدين، كما هو الحال بين الروسية والصينية.

ورغم بساطة هذه الفرضية في ظاهرها، إلا أن تطبيقها العملي ليس بالأمر الهين. فحتى في حالة تقارب الأنظمة القانونية واللغات، قد تنشأ صعوبة ناجمة عما يعرف بـ «بأشباه النظائر». ولهذا شدد **دوغروت** على أن الإلمام بتقنيات القانون المقارن شرط أساسي للمترجم القانوني لتجنب الوقوع في الترجمات الخاطئة وضمان سلامة الأثر القانوني للنص المترجم.

ومن بين تقنيات القانون المقارن، تبنت **شارتشفيتش** (1997, p. 236) فكرة التكافؤ الوظيفي، معتبرة إياه إحدى أهم هذه التقنيات وأكثرها قابلية للتطبيق في مجال الترجمة القانونية. حيث يقوم التكافؤ الوظيفي، باعتباره إحدى تقنيات القانون المقارن، على البحث عن مفاهيم قانونية في الأنظمة القانونية الأجنبية تؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها مفهوم معين في النظام القانوني المحلي.

وترى **شارتشفيتش** أنه ينبغي على المترجم اتباع الطريقة نفسها في الترجمة القانونية. وقد قامت بتكييف هذه التقنية وتوظيفها كمصطلح تقني خاص بالترجمة القانونية، إلى

جانب تقنيات أخرى لترجمة المصطلحات القانونية. وأعتقد أن هذه التقنيات صالحة للتطبيق على ترجمة العبارات القانونية المسكوكة أيضا، وهو ما سأوضحه فيما يلي.

6.2 تقنيات ترجمة العبارات القانونية المسكوكة:

أكد كل من ألكراز وهيوز (Alcaraz & Hughes, 2014, p. 4) أن الهدف الأساسي للترجمة القانونية هو تحقيق التكافؤ الوظيفي، إذ يعتقدان أن مهمة المترجم القانوني من المفترض أن تكون البحث عن المكافئات الوظيفية، وهو ما يمكن فهمه من قولهما:

“After all, the aim, in legal as in other forms of translation, is to provide target versions that are at least as readable and natural as their source predecessors.” (2014, p.216)

وهي الفكرة ذاتها التي تؤكد عليها بيبيل (2022, pp. 389-390)، مستشهدة بكل من شارتشيفيتش وألكراز وهيوز، إذ تعتبر أن الترجمة القانونية الوفية ليست التي تتم كلمة بكلمة، بل هي التي تحدث الأثر القانوني نفسه في اللغة الهدف.

وقد استدلت شارتشيفيتش على أهمية تجاوز الحرفية في الترجمة القانونية، مستشهدة

ببيجون Pigeon الذي يقول:

« Mais, encore une fois, ce qui me paraît être carrément à rejeter, c’est la traduction ‘littérale’ par un mot qui ne correspond qu’en apparence à celui qu’il s’agit de traduire (1982:280). » (Šarčević, 1997, p. 234)

أي أن الاعتماد على المكافئات اللغوية في سياق الترجمة القانونية أمر غير مقبول، وذلك لأنها متطابقة ظاهريا ولا تحمل نفس المفهوم والأثر القانوني الذي يحمله المكافئ الوظيفي، والذي تشير إليه شارتشيفيتش كذلك تحت تسمية المكافئ الطبيعي (natural equivalent).

وينطبق هذا المبدأ على ترجمة العبارات المسكوكة في لغة القانون، حيث تقول بييل

(2014, p. 182) في هذا الصدد أن:

Translators are expected to ensure what Gouadec refers to as ‘**phraseological conformity**’, i.e., TL phraseology, sentence structure and text organization which are typical of a genre, text type and professional group (2007: 23) ... Similarly, the legal translation literature recommends translating collocations and other phraseological patterns functionally to answer reader expectations and conform to the TL legal style.

وتؤكد بهذا على ضرورة التكافؤ الوظيفي على مستوى العبارات المسكوكة، حيث يجب

أن تكون العبارات المسكوكة في النص المترجم طبيعية وموطنة. وقد وصفت بييل التكافؤ

الوظيفي في عدة مرات بأنه الطريقة المثلى في الترجمة “the *ideal* method of

(Biel, 2009, p. 186; Biel, 2022, p. 384) translation”

وفي السياق نفسه، أكدت روسيلا ولاندروس أيضا أن أدبيات الترجمة القانونية تشير

إلى أن الهدف الأساسي للمترجم القانوني عند ترجمة العبارات المسكوكة هو تحقيق التكافؤ

الوظيفي، حيث قالتا في هذا الصدد:

When tackling the challenge of recreating the legal style of the source language (SL) and translating phraseological units as its key feature into the target language (TL), the main aim is to achieve functional

equivalence between the SL and the TL phrasemes. (Ruusila & Lindroos, 2016, p. 133)

وبناءً على ما سبق، سأعتمد في هذه الدراسة على تقنيات ترجمة المصطلحات القانونية التي اقترحتها شارتشيفيتش، التي تتمثل في: التكافؤ الوظيفي، والتوسيع المعجمي، والتكافؤ الحرفي، والتكافؤ الوصفي، والاقتراض.

حيث خلصت، من خلال قراءاتي وبالأستعانة بما ذكرته من وجهات نظر الباحثين في ترجمة العبارات القانونية المسكوكة، إلى أنّ الهدف الأساسي لكل ترجمة قانونية هو تحقيق التكافؤ الوظيفي، لكن في حال تعذر تحقيقه يمكن اللجوء إلى الأنواع الأخرى من التكافؤ وفق شروط معينة.

❖ التكافؤ الوظيفي (functional equivalence):

لقد حظي مصطلح «التكافؤ» بأنواعه المختلفة باهتمام واسع في نظريات الترجمة العامة، غير أن استعماله لا يقتصر على هذا المجال فحسب. فوفقاً لشارتشيفيتش (1997, p. 236) يعد التكافؤ الوظيفي إحدى تقنيات القانون المقارن.

وبالانطلاق من فكرة التكافؤ والأثر المكافئ في نظريات الترجمة العامة، والتكافؤ الوظيفي في القانون المقارن، قامت شارتشيفيتش بتكييف هذا المصطلح وتعريفه باعتباره مصطلحاً تقنياً خاصاً بالترجمة القانونية، حيث عرفته كما يلي:

"A term designating a concept or institution of the target legal system having the same function as a particular concept of the source legal system" (Šarčević, 1997, p. 236)

وتقصد بذلك أن المكافئ الوظيفي هو المصطلح الذي يشير في النظام القانوني الهدف إلى مفهوم يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها المفهوم في النظام القانوني المصدر، حتى وإن اختلفت تسميته أو بنيته.

ولتوضيح مفهوم التكافؤ الوظيفي كتقنية ترجمة، اخترت مثالا توضيحيا من النظام القانوني الجزائري، يتمثل في المصطلح متعدد الكلمات «مفتشية التسجيل والطابع».

وفقا للتعريف الذي يقترحه الوافي (2023) في محاضرة حول قانون التسجيل، منشورة على منصة موودل الخاصة بجامعة تبسة، يشير هذا المصطلح إلى «مصلحة عمومية ذات طبيعة إدارية جبائية تابعة لوزارة المالية وظيفتها تسجيل جميع التصرفات التي أخضعها القانون لإجراء التسجيل أو التي أراد أصحابها إعطاءها تاريخا ثابتا». فإذا كنا بصدد تسجيل عقد تأسيس شركة على سبيل المثال، فإن المكافئ الوظيفي لمفتشية التسجيل والطابع ليس "inspectorate of registration and the stamp" إذ لا يشير هذا المصطلح إلى أي مفهوم في النظام القانوني البريطاني، وبالتالي لا يحمل أي وظيفة. إذ إنّ الجهة التي يتم فيها تسجيل عقود تأسيس الشركات وفقا للنظام البريطاني تسمى "companies house" (Frost, 2013, p. 10) وبالتالي فإن هذا المصطلح الأخير هو المكافئ الوظيفي الذي يؤدي نفس وظيفة مفتشية التسجيل والطابع في النظام القانوني البريطاني.

الأمر نفسه بالنسبة للعبارة المزدوجة "authorize and empower" (Garner, 1995, p. 293) والتي تستخدم عادة في الوكالات القانونية الإنجليزية للتعريف بالوكيل وتحديد

صلاحياته، في حين تستعمل العبارة «وكل وأنا ب عنه» في الوكالات الجزائرية (طاهري، 2013، ص. 403).

ورغم أن التكافؤ الوظيفي هو التقنية المثلى في الترجمة القانونية بالنسبة لشارتشفيتش وغيرها (1997, pp. 236, 242)، فإنها تؤكد أنه لا يمكن تطبيقه دائما، إذ تتوقف مقبوليته على مدى تشابه الخصائص والأثر القانوني بين المفاهيم القانونية في الأنظمة قيد الدراسة، حيث يمكن أن يكون التكافؤ تاما أو جزئيا أو منعدما. بالإضافة إلى ضرورة أخذ سياقه القانوني ومجالات تطبيقه بعين الاعتبار.

كما أكدت على ضرورة تحديد الهدف من الترجمة ومتلقي الترجمة للتمكن من تحديد مقبولية مكافئ وظيفي ما، أي هل الهدف من الترجمة تقديم وصف وشروحات بغرض إفهام غير المتخصصين، أم أنها ستستخدم في سياقات قانونية رسمية (Šarčević, 1998, p.960). وتشير ببيل (2009, p. 186)، إلى أن التكافؤ الوظيفي يمكن متلقي الترجمة من إدراك مفاهيم قانونية مميزة في النظام القانوني المصدر باستعمال مصطلحات مألوفة في نظامه القانوني، مما يقلل الغرابة ويسهل الفهم. غير أنه قد يوحى بوجود تطابق تام بين المفاهيم في النظامين القانونيين، وهو أمر نادر الحدوث، كما توضح ببيل في قولها:

The most TL-oriented equivalents, known as functional or dynamic equivalents, approximate the SL culture by evoking well-internalized concepts...The functional equivalent is easy to understand as it quickly activates relevant knowledge structures. However, its major

disadvantage is that it may map too much system-specific knowledge that is not connected with the SL concept and may suggest that the TL and SL concepts are identical. (Biel, 2022, p. 186)

وللتغلب على هذه الإشكالية، اقترحت شارتشيفيتش استعمال «التوسيع المعجمي» ك تقنية ترجمة تساعد على تلافي الاختلافات أو تقليص الفجوة بين المكافئ الوظيفي والمفهوم الأصلي، بما يضمن نقل الأثر القانوني بأكبر قدر من الدقة.

❖ التوسيع المعجمي (lexical expansion):

تقوم هذه التقنية على استعمال المكافئ الوظيفي مع إضافة عنصر أو عناصر لغوية إليه، بهدف توضيح الفروق بينه وبين مفهوم المصطلح الأصلي أو خصائصه، وتسهيل الفهم على المتلقي، وتعرفه شارتشيفيتش كما يلي:

“Lexical expansion can be used to delimit or expand the sense of the functional equivalent.” (Šarčević, 1997, p. 250)

ما يعني أن التوسيع المعجمي هو تقنية يمكن من خلالها تقييد أو توسيع مفهوم المكافئ الوظيفي. وأذكر على سبيل المثال مصطلح «الدية» الذي يقصد به المال الذي يدفع عن القتل أو الجرح (ابن منظور، د.ت، ص.4803).

والمكافئ الوظيفي الإنجليزي له هو مصطلح “blood money”، الذي يعرفه غارنر كالتالي:

“A payment given by a murderer's family to the next of kin of the murder victim.” (Garner, 2009, p. 223)

إذ يشير كلا المصطلحين إلى مبلغ مالي يدفع لأهل القتل. غير أن مفهوم الدية في بعض الأنظمة العربية محكوم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما هو الحال في قانون العقوبات القطري الذي تنص مادته الأولى على أن:

«تسري أحكام الشريعة الإسلامية في شأن الجرائم الآتية إذا كان المتهم أو المجني عليه مسلماً: ... جرائم القصاص والدية.»

وبغرض توضيح هذا البعد الديني، يمكن للمترجم أن يلجأ إلى تقنية التوسيع المعجمي للمكافئ الوظيفي الإنجليزي، ليصبح مثلاً: blood money under Islamic law.

غير أن تطبيق تقنية التوسيع المعجمي غير ممكن دائماً، إذ توجد حالات لا يتوفر فيها أي مكافئ وظيفي في النظام القانوني الهدف، أي أن مفهوم المصطلح الأصلي غير موجود تماماً في النظام القانوني الهدف. وهو ما يستلزم اللجوء إلى ما تسميه شارتشفيتش بـ "alternative equivalents" أي «المكافئات البديلة»، وهي ما سأعرضه فيما يلي.

❖ التكافؤ الحرفي (Literal equivalence):

أشرت سابقاً إلى أن إيجاد المكافئ الوظيفي ليس ممكناً دائماً بسبب اختلاف الأنظمة القانونية، وبالتالي فإنه ليس من الضروري أن يكون لكل مصطلح أو عبارة مسكوكة مكافئ وظيفي في النظام القانوني الهدف. وقد اقترحت شارتشفيتش في مثل هذه الحالات اللجوء إلى «التكافؤ الحرفي»، وهو كما يشير اسمه عبارة عن ترجمة حرفية للمصطلح أو العبارة المسكوكة، وتعدّه بمثابة توليد، لأنه يشير إلى مفاهيم غريبة عن النظام القانوني الهدف.

كما أشارت إلى أنه في بعض الحالات يمكن أن يكون المكافئ الوظيفي هو نفسه المكافئ الحرفي، مثل cour d'appel و court of appeal (1997, pp. 234, 259).

إلا أن غياب المكافئ الوظيفي لا يعني التسليم تلقائياً باستخدام المكافئ الحرفي، إذ ينبغي أن يستوفي هذا الأخير شروطاً معينة حتى يكون مقبولاً في النظام القانوني للغة الهدف.

فمن جهة، يجب ألا يكون للمكافئ الحرفي أي مفهوم قانوني في النظام القانوني الهدف، وإلا أصبح مضللاً بإحالاته إلى مفهوم قانوني مغاير للمقصود. وتوضح شارتشيفيتش (1988, p. 972) ذلك بقولها:

"As a rule, a literal equivalent should be used only if the term in question does not have a specific meaning in the legal reality of the TL."

ومن جهة أخرى، يجب أن يكون المكافئ الحرفي مفهوماً ومقبولاً من حيث التركيب والدلالة، وألاً يسبب غموضاً أو التباساً، كأن يكون بلا معنى أو أن يكون من «أشباه النظائر» (false friends).

وذكرت شارتشيفيتش (1997, p. 260) على سبيل المثال مصطلح "common law" الذي يميز الأنظمة الأنجلوسكسونية والذي لا يوجد مكافئ وظيفي له في دول القانون المدني، حيث يمكن ترجمته حرفياً إلى الفرنسية بـ «droit commun».

وأشير على سبيل المثال إلى مصطلح «الطلاق الرجعي» الذي يترجم إلى الإنجليزية بـ "revocable divorce"، حيث لا يوجد مكافئ وظيفي له في النظام القانوني

الأنجلوسكسوني، لأنه يتعلق بفك الرابطة الزوجية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وبالرجوع إلى أنواع الطلاق في النظام الأنجلوسكسوني (Martin, 2003, p. 159)، نجد أنواعا أخرى ليس من ضمنها الطلاق الرجعي بطبيعة الحال، وبذلك فإن التكافؤ الحرفي هنا مقبول ومناسب.

وكمثال أخير أذكر المصطلح الإنجليزي "consideration" والذي يشير إلى ركن من أركان العقد وفقا للنظام القانوني الأنجلوسكسوني، إذ إنّ:

English law requires that the contractual promise be supported by consideration. This means that a party must give, do or promise something in return for what it obtains from the other party. Jurisdictions in the French legal tradition require that the contract have a cause. (Smits, 2014, p. 63)

ما يعني أن المكافئ الوظيفي لهذا المصطلح في النظام القانوني الفرنسي هو "cause"، وبالتالي فإنه من غير الممكن ترجمة المصطلح الإنجليزي إلى الفرنسية بـ "consideration"، لأنهما في هذه الحالة من أشباه النظائر.

ولا يفوتني أن أشير هنا إلى قاسمي (2015)، التي تطرقت إلى مسألة الأخطاء الترجمية الناتجة عن "أشباه النظائر"، حيث أوضحت أنّ استعمال اللغة الفرنسية "كلغة ثالثة"، على حد وصفها، "قد يؤدي إلى هفوات دلالية ذات أبعاد مهنية"، خاصة وأن التطابق الشكلي أو الصوتي للكلمات في لغتين مختلفتين لا يعني بالضرورة تكافؤهما (قاسمي،

2015، صفحة 44). ولهذا شدّدت على ضرورة التعامل مع أي لغة ثالثة أو وسيطة في الترجمة عموماً بحذر شديد.

❖ التكافؤ الوصفي (Descriptive equivalence):

ترى شارتشفيتش أنه ينبغي اللجوء إلى التكافؤ الوصفي في حالة تعذر تطبيق تقنية التكافؤ الحرفي لأيّ من الأسباب المذكورة أعلاه، وتعرفه كما يلي:

"An expression which describes the term or function of the institution or concept in question" (1988, p. 973).

ما يعني أنه بإمكان المترجم أن ينقل المصطلح إلى لغة النظام القانوني الهدف عن طريق وصفه أو وصف وظيفته، وبالتالي فهي تقنية قائمة على الإيضاح. وتعتقد ببيل (2009, p.185) أن هذه التقنية لها ميزات عديدة، إذ إن توظيفها يسهم في سد الفجوات المعرفية التي قد تكون لدى المتلقي، إلا أن عيبها الوحيد هو أن الترجمة الناتجة ستكون طويلة. وقد عبرت عن هذه الفكرة بقولها:

This technique is more TL-oriented ... as it takes into account the recipient's knowledge gaps. It is based on explicitation, i.e. making explicit in the TT what may be implicit in the ST... The descriptive equivalent may provide more (but not complete) information than the literal equivalent and is certainly more comprehensible. The major disadvantage of descriptive equivalent is its length.

وكمثال عن غياب التكافؤ الوظيفي وتعذر التكافؤ الحرفي، أذكر مصطلح "institutionalized persons" الخاص بالنظام القانوني الأمريكي (U.S Department of Justice, 2015) والذي يقصد به الأشخاص المودعون في مؤسسات حكومية، كالسجون ودور الرعاية والأحداث، ولا يمكن ترجمته حرفيا بالأشخاص المؤسسين لغموض المصطلح المولد، وأقترح ترجمته باتباع تقنية التكافؤ الوصفي ب: «الأشخاص المودعون في مؤسسات الرعاية أو الإصلاح الحكومية.»

وفي حال تعذر تطبيق كل ما سبق من تقنيات، فلا يبقى أمام المترجم سوى الاقتراض كخيار أخير.

❖ الاقتراض / التطبيع (Borrowing/ Naturalization)

تعد تقنية الاقتراض أو التطبيع الحل الأخير بالنسبة للمترجم عندما يصادف عبارة أو مصطلحا خاصا بنظام قانوني معين، ولا يوجد له مكافئ وظيفي أو مفهومي في النظام القانوني الهدف. وترى شارتشيفيتش (1997, p. 256)، أنه بإمكان المترجم في هذه الحالة الاحتفاظ بالمصطلح الأجنبي كما هو في النص المترجم، مع إمكانية وضعه بين علامتي اقتباس أو بخط مائل لتمييزه، أو إرفاقه بشرح بين قوسين. حيث يقول وينستون (Wenston, 1991, p.26) في هذا الصدد:

"Inevitably ... there will be a number of SL expressions which defy translation in the strict, narrow sense because nothing truly comparable to the corresponding concept exists in the TL culture and a literal translation makes no sense."

ما يعني وجود عدد من المصطلحات والعبارات التي يصعب ترجمتها، إذ تتجلى من خلالها الاختلافات الثقافية بين الأنظمة القانونية، أذكر على سبيل المثال مصطلح "congress" الذي يشير إلى برلمان الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف في اللغة العربية بـ «الكونغرس» (الفاروقي، 2008، صفحة 155). ومصطلح «الوقف»، وهو مصطلح إسلامي، يشير إلى أملاك عقارية حبسها مالكها ليُجعل التمتع والانتفاع بها لصالح جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة (القرام، 1998، ص. 277). حيث يترجم إلى اللغة الإنجليزية بـ "wakf":

“**Wakf:** permanent dedication of property for religious or charitable purposes under Muslim law.” (Khan, 2024)

كما أذكر مصطلح "force majeure" والذي اقترضته لغة القانون الإنجليزية من الفرنسية، ويشير إلى حالة وقوع حدث لا يمكن توقعه أو التحكم به:

“Force majeure: literally “a superior force,” force majeure is the usual form of this LEGALISM denoting an event or effect that can be neither anticipated nor controlled. It is the LAW FRENCH equivalent of the LAW LATIN vis major.” (Garner, 1995, p. 366)

وترى بيبيل (2009, p. 184) بأن الاقتراض هو خيار آمن بالنسبة للمترجم، إذ يجنبه تحمل مسؤولية القيام بترجمة غير دقيقة، وهو بذلك على حد تعبيرها، "يحقق الدقة على حساب الفهم"، فلا يمكن لمتلقي الترجمة فهم المصطلح من دون العودة إلى النظام القانوني المصدر. ولم تغفل شارتشفيتش (1997, p. 259) عن هذه النقطة، وقد عدتها ميزة كبرى

للاقتراض. حيث يعطي إحالة دقيقة إلى النظام القانوني الأجنبي والذي تفسر على ضوءه مصطلحات الوثيقة القانونية موضوع الترجمة.

بعد عرض مختلف التقنيات الترجمية التي تستخدم في ترجمة المصطلحات القانونية، والتي تبين لي أنها قابلة للتطبيق على العبارات القانونية المسكوكة أيضا، أود أن أؤكد مجددا على أهمية العبارات المسكوكة المكافئة وظيفيا في الترجمة القانونية، وذلك بالانتقال إلى مناقشة مفهوم «الكفاءة العبارتية».

7.2 الكفاءة العبارتية:

وفقا لاطلاعي، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بما يعرف بـ «الكفاءة العبارتية» (phraseological competence)، لا سيما في الترجمة القانونية نظرا لكثرة توظيف العبارات المسكوكة في النصوص القانونية. وتجدر الإشارة إلى أنه، على حد علمي، لا يوجد نموذج للكفاءة الترجمية يشير إليها بشكل مباشر، وذلك لأنها تتقاطع مختلف الكفاءات اللغوية، والتواصلية، والنصية، والتداولية.

وقد تناولت تشافار Cavar وفيدوفيتش بولت Vidović Bolt (2020, p. 13) الكفاءة العبارتية في سياق تعلم اللغات، وعرفتها بأنها "القدرة على التعرف على العبارات المسكوكة وفهمها واستعمالها بشكل صحيح".

واعتقد أنه يمكن إسقاط هذا التعريف على الكفاءة العبارتية للمترجم القانوني، إذ ينبغي على المترجم القانوني أن يمتلك القدرة على التعرف على العبارات المسكوكة وفهمها

واستعمالها في النص القانوني الأصلي، إلى جانب التعرف على العبارات المسكوكة المكافئة وظيفيا لها في لغة النظام القانوني الهدف وفهمها والقدرة على استعمالها.

وفي هذا السياق، أكد كل من **باروس وكاسترو** (Barros & Castro, 2018, p. 41) على ضرورة تطوير الكفاءة العبارتية لدى متعلمي الترجمة القانونية، لا سيما وأن لغة القانون تتميز عن غيرها من اللغات المتخصصة بتوظيف تراكيب ومفردات مميزة، وبذلك فإن العبارات المسكوكة تمثل صميم لغة القانون، وهي ما يجعل الترجمة تبدو طبيعية، حيث يقول **نيومارك** في هذا الصدد:

“The translator will be caught every time, not by his grammar, (...) by his vocabulary, (...) but by his unacceptable or improbable collocations.” (Biel, 2012, p. 225).

كما يعتقد **كولسن** Colson أن دراسة العبارات المسكوكة في الترجمة يساهم في تطويرها نظرية وممارسة، خاصة وأن توظيف عبارات مسكوكة "ملائمة" قد أصبح مطلوبا في عملية الترجمة، وهي بذلك من العوامل الأساسية في تقييم جودة الترجمة:

“Phraseology may be one of the key factors for evaluating the quality of a translation.”(Colson, 2008, p. 201)

وهي الفكرة نفسها التي يؤكد عليها **غواديك** Gouadec، إذ يشير إلى أن مستخدمي الترجمات يرغبون في الحصول على ترجمات تتسم بـ "الملائمة العبارتية"، أي أن تكون العبارات المسكوكة المستعملة في النص المترجم هي نفسها تلك التي نجدها في الكتابات غير المترجمة حول الموضوع ذاته، والتي يوظفها المتخصصون في المجال.

وإذا أسقطنا هذه الفكرة على الترجمة القانونية إلى اللغة الإنجليزية مثلا، نقصد أن تكون العبارات المسكوكة المستعملة في عقد مترجم مثلا هي نفسها تلك التي يوظفها المحامون عند تحريرهم العقود باللغة الإنجليزية، أي عبارات مسكوكة مكافئة وظيفيا.

Phraseology is becoming an important component task of the translation process. In fact, it is now becoming quite clear that customers and translation users want phraseological conformity (meaning the translator uses the collocations, set phrases, sentence patterns and paragraph organizations which are particular to the subject area of the type of document concerned or used only by a particular professional group).

(Gouadec, 2010, p. 24)

وحسب بييل فإن هناك من يرى أن ترجمة العبارات المسكوكة عموما بغير مكافئاتها الوظيفية هو فشل للمترجم بسبب عدم كفاءته، لكنها تعتقد أن إطلاق مثل هذه الأحكام يغفل حقيقة بالغة الأهمية، وهي غياب التكافؤ الوظيفي في بعض الأحيان، حيث تقول:

“...this view, however, does not account for cases when the functional equivalence happens not to exist.” (2014, p. 117).

وقد أشارت روسيلا ولاندروس (Ruusila & Lindroos, 2016, p. 132) إلى هذه

المسألة في قولهما:

The obvious hurdle in translating legal phrasemes is the established fact that these linguistic units are bound to the legal system, so an in-depth understanding of their function and meaning can only be achieved

through familiarizing oneself with the legal framework. The existence of differences between legal systems has led to the conclusion that in legal translation, non-equivalence or non-similarity is the rule.

ويفهم من هذا القول أن الصعوبة الأساسية في ترجمة العبارات القانونية المسكوكة تكمن في ارتباطها الوثيق بالنظام القانوني الذي تنتمي إليه، إذ لا يمكن فهمها أو تحديد وظائفها من دون التعمق في القانون والتأقلم معه. كما أن اختلاف الأنظمة القانونية من حيث المفاهيم والبنى يجعل "غياب التكافؤ" هو القاعدة وليس الاستثناء. ومن ثم، فإن الحكم على مترجم بالفشل لمجرد عجزه عن إيجاد مكافئ وظيفي لعبارة مسكوكة يعد موقفاً مجحفاً، لأنه يتجاهل الطبيعة المعقدة والمتباينة للأنظمة القانونية.

وبخلاصة القول أن الكفاءة العبارتية بالغة الأهمية، إذ تجسد التكامل بين المعرفة اللغوية والمعرفة القانونية والمعرفة الترجمانية. حيث تتطلب من المترجم امتلاك قاعدة معرفية واسعة تشمل الأنظمة القانونية، ولغات القانون، وخصائصها، وأساليب الصياغة القانونية، فضلاً عن إتقانه تقنيات الترجمة وتوظيفها.

8.2 خلاصة الفصل:

ناقشت في هذا الفصل ماهية لغة القانون وأبرز خصائصها في اللغة العربية والإنجليزية. كما تطرقت إلى مفهوم الصياغة القانونية وأهم قواعدها في كلا اللغتين، نظراً لأن جودة الترجمة القانونية تتوقف على مدى فهم المترجم لخصائص لغة القانون وتمكنه من الصياغة القانونية السليمة.

انتقلت بعد ذلك إلى التعريف بالترجمة القانونية وأنواعها، مع استعراض أبرز صعوباتها. ثم وضحت مختلف تقنيات ترجمة العبارات القانونية المسكوكة، وهي نفسها التقنيات التي اقترحتها شارتشيفيتش لترجمة المصطلحات القانونية عموماً. وتتمثل هذه التقنيات في التكافؤ الوظيفي، الذي يعد هدف أي ترجمة قانونية، وإن كان تحقيقه غير ممكن دائماً. وهو ما يستدعي الاعتماد على التكافؤ الحرفي ضمن شروط معينة، أو التكافؤ الوصفي أو الاقتراض. وأكدت في نهاية الفصل على أهمية الكفاءة العبارتية، التي تتعلق بتصميم لغة القانون، أي العبارات المسكوكة، والتي تعد مؤشراً على جودة الترجمة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على مدونة عقود

إيجار تجاري جزائرية وترجماتها الرسمية

0.3 تمهيد الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى استخراج العبارات المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية، واستكشاف تقنيات الترجمة التي وظفها مترجمان رسميان جزائريان في نقلها إلى اللغة الإنجليزية. وقد استندت في ذلك إلى مختلف الأسس النظرية والمنهجية التي عرضتها في الفصلين السابقين.

ولتحقيق هذا الغرض، قمت بتجميع مدونة متوازية أطلقت عليها تسمية "مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها"، وقد بينت خصائصها، وأوضحت طريقة تجميعها، ومنهجية دراستها التي أنجزتها على مرحلتين متكاملتين.

حيث تتعلق المرحلة الأولى بجرد العبارات القانونية المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية، واختبار إمكانية تصنيفها وفقا لتصنيف ببيل، نظرا لقابليته للتطبيق على مختلف اللغات والنصوص ذات الطابع التشريعي، بصرف النظر عن اللغة. وعليه، أعتقد أنه صالح للتطبيق على عقود الإيجار التجاري الجزائرية، ذلك أنّ الوظائف التي تؤديها لغة التشريع هي نفسها في كل لغات القانون، سواء العربية أو الإنجليزية أو غيرها.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في الدراسة الإحصائية المقارنة لعينة من ترجمات هذه العبارات، بهدف رصد وإحصاء تقنيات الترجمة التي وظفها المترجمان الرسميان، ومعرفة ما إذا توصلا إلى المكافئات الوظيفية للعبارات المسكوكة، أم أنهما قد استخدمتا تقنيات ترجمة أخرى.

1.3 التعريف بالمدونة:

تتمثل مدونة بحثي في عشرة عقود إيجار تجاري جزائرية، محررة من طرف موثقين مختلفين خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2023، مع ترجمتين رسميتين إلى اللغة الإنجليزية لكل عقد، أي بإجمالي 20 ترجمة. وقد حرصت عند تجميع العقود على أن تشكل عينة تمثيلية وكافية لدراسة أنواع العبارات المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية المعاصرة.

وقد واجهت صعوبات جمة خلال عملة التجميع، ليس فقط من حيث الجهد والوقت المبذولين، بل أيضا بسبب طبيعة الوثائق محل الدراسة. فعلى خلاف وثائق القانون العام، كالدساتير والقوانين، التي يمكن الوصول إليها عبر الشبكة العنكبوتية بكل يسر، فإن وثائق القانون الخاص، كالعقود التوثيقية، غير متاحة للعموم وتخضع للسرية، نظرا لما تتضمنه من بيانات شخصية ومعلومات تخص أطرافها وحدهم. كما يلتزم الموثق بموجب القانون بالحفاظ على سرية وثائق زبائنه ومعلوماتهم، ولا يجوز له نشرها بأي شكل من الأشكال.

ورغم هذه التحديات، فقد تمكنت من جمع العقود بمساعدة بعض أفراد العائلة والمعارف. وقد بلغ العدد الإجماليّ لكلماتها 10490 كلمة، مما يجعلها، وفقا لبوكر وبيرسن (2002, p. 42)، مدونة متخصصة تمثيلية وكافية، فغالبا ما تكون المدونات المصممة

لدراسة اللغات المتخصصة أصغر بكثير من تلك المصممة لدراسة اللغة العامة.

حرصت كذلك على أن تحمل جميع العقود الموضوع نفسه، أي الإيجار التجاري على وجه الخصوص، واستبعدت بذلك كل أنواع الإيجار الأخرى كالإيجار السكني مثلاً. كما حرصت على أن تكون هذه الإيجارات مبرمة بين أشخاص طبيعيين، لا سيما وأن الأشخاص المعنويين (أي الشركات والمؤسسات) يستدعون توظيف أنواع أخرى من العبارات المسكوكة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تلك التي أحصتها كل من الحلاق وبن عودة (2021، ص. 235): «عقد تأسيسي» و«الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري» و«الشركة المؤسسة بموجب عقد تأسيسي تلقاه الأستاذ ... الموثق» و«الكائن مقرها الاجتماعي ب...» وغيرها من العبارات التي لا تستعمل إلا فيما يتعلق بالأشخاص المعنويين.

وبالإضافة إلى ذلك، راعيت أن يكون محرر العقود موثقاً، وأقصيت بذلك عقود الإيجار العرفية أو الإدارية، لا سيما وأن أحد أهداف هذه الدراسة يتمثل في دراسة ضرب من ضروب العقود التوثيقية التي يحررها الموثقون الجزائريون في مكاتبهم، بلغتهم الأم، أي العربية. ويعتبر هذا الشرط أساسياً لضمان سلامة اللغة المستعملة، وتقادياً لأي تركيب غير مألوف أو غير اصطلاحي (Bowker & Pearson, 2002, p. 52).

كما راعيت تنوع مصادر العقود، بحيث تكون محررة من طرف موثقين مختلفين. لأن الاعتماد على عقود موثق واحد قد يؤدي إلى انحصار النتائج حول أسلوبه الخاص واختياراته

اللغوية، بينما يسمح التنوع في الموثقين في الحصول على تصور عام أكثر دقة حول أصناف العبارات المسكوكة التي يوظفها الموثقون الجزائريون.

أما فيما يخص الإطار الزمني المختار (2016-2023)، فقد حددته ليعكس أصناف العبارات المسكوكة المعاصرة، دون تتبع تطورها التاريخي. إذ إنّ لغة القانون تتطور وتتغير مع مرور الزمن بفعل عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. وقد أشارت بن عودة (2021، ص. 76) إلى أنّ العقود في الجزائر خلال الفترة العثمانية كانت تصاغ بلغة عربية فصيحة متسمة بالسجع والتكرار، أما في الفترة الفرنسية فكانت تتسم بكثرة الاقتراض من الفرنسية، إذ يمكن أن نجد كلمات مثل نوتير ودومن وغيرها، وكلمات من العامية، وعقود كاملة محررة بالدارجة الجزائرية، أما العقود التوثيقية اليوم فتصاغ باللغة العربية الفصحى تحت طائلة البطلان.

وقد لخصت كل الخصائص التي راعيتها عند تجميع عقود مدونتي في الجدول رقم 7.

جدول رقم 7:

خصائص عقود الإيجار التجاري المجمعة

العدد	عدد الكلمات	نوع العقود	الصائغ أو المحرر	لغة الصياغة	الإطار الزمني
10 عقود	10490 كلمة	عقود إيجار تجاري مبرمة بين أشخاص طبيعيين	موثقون جزائريون	العربية	2016 - 2023

تشكل العقود الموضحة خصائصها في الجدول رقم 7 مدونة متخصصة أحادية اللغة،
سأستخدمها في الجزء اللغوي من دراستي، بهدف استكشاف لغة عقود الإيجار التجاري
الجزائرية من خلال استخراج العبارات المسكوكة المميزة لها. وقد قمت بتحويل هذه العقود
من نسخ ورقية إلى نسخ إلكترونية بصيغة وورد "Word"، تمهيدا لدراستها لاحقا باستخدام
برنامج «سكتش إنجن».

ونظرا لأن دراستي تعنى أساسا بالترجمة القانونية، فقد توجهت إلى ديواني ترجمة
رسمية في الجزائر العاصمة بغرض ترجمة هذه العقود إلى اللغة الإنجليزية. وقد أبلغت
المرجمين بأنني سأستخدم ترجمتهما في إطار إعداد رسالة دكتوراه في الترجمة القانونية،
وحصلت على موافقتهم على ذلك، دون أن أفصح عن تركيز دراستي على تقنيات ترجمة
العبارات المسكوكة على وجه التحديد، وذلك نقاديا لأي تأثير مسبق على اختياراتهما
الترجمية.

وبعد استلامي للترجمات، قمت بتحويلها أيضا من نسخ ورقية إلى نسخ إلكترونية
بصيغة وورد. أما الخطوة الأخيرة في تجميع المدونة الترجمة فقد كانت التصنيف في
برنامج الإكسل "Excel". حيث خصصت ملفا للمدونة الفرعية الأولى التي تتمثل في
العقود الأصلية وترجمات المترجم 1 وملفا للمدونة الفرعية الثانية والتي تحتوي على العقود
الأصلية وترجمات المترجم 2.

تمثل الصورة رقم 1 لقطة شاشة تظهر جزءًا من تصنيف أحد عقود المدونة، حيث

وضعت الفقرات أو الجمل بالعربية في العمود (A)، مقابل ترجماتها إلى اللغة الإنجليزية

في العمود (B).

الصورة رقم 1:

لقطة شاشة للتصنيف في برنامج الإكسل

File Home Insert Draw Page Layout Formulas Data Review View Automate Help					
Clipboard Font Alignment Number Styles Cells Editing Add-ins					
A68					
A	B	C	D	E	
(2) - لا يسوغ له إحداث أي تغيير ولا هدم ولا القيام بأعمال تتعلق بتقرب الجدران المحيطة أو الركائز الداعمة دون إذن كتابي من المؤجر.	2- He can't introduce any change or demolition nor carry-out any works relating to perforating perimeter walls or supporting pillars without the written consent of the lessor.				
(3) - لا يجوز للمستأجر أن يمنع المؤجر من إجراء الترميمات المستعجلة التي تحفظ العين المؤجرة.	3- The lessee can't impede the lessor from carrying-out emergency restorations to preserve the leased places.				
(4) - يجب عليه الاعتناء بالعين المؤجرة وأن يحافظ عليه مثل ما يبذله الرجل العادي وأن لا يتركه عرضة للإهمال، ويعتبر مسؤولاً عن ما يلحق العين المؤجرة أثناء انقضاء العقد من فساد أو هلاك غير ناشئ عن استعماله استعمالاً عادياً.	4- He should maintain the leased places and preserve them at his best and not abandon them and will be considered as liable for all what happened in the leased places as damage or deterioration not resulting from his ordinary use.				
(5) - يقوم بجميع الإصلاحات للأضرار التي قد يحدثها بهذا المحل أثناء تواجده به ولا يستطيع مطالبة المؤجر بالتعويض عن ذلك أو التخفيض من قيمة الإيجار.	5- He will carry-out all the repairs of the damages occurred in the premises during his use and can't request from the lessor any compensation for that or reduction in the lease price.				
(6) - يقع على عاتقه الضرائب المضافة على نشاطها التجاري وكذا استهلاك الكهرباء والماء طوال مدة الإيجار حتى ولو ظهرت متأخرة إذا تأكد أنه ترتب عليه حال ممارسته لمهنته بهذا المحل.	6- He will pay all the taxes on his commercial activity as well as the electricity and water consumption during the lease term even if it is delayed and he confirmed that it resulted during his activity practice in the premises.				
(7) - أن يمثل للقوانين السارية المعمول سواء كانت قرارات بلدية أو لوائح بلدية أو تلك الصادرة عن مصالح الأمن العمومي الخاصة باحترام الأخلاق العامة للمجتمع وأوقات العمل وبدأ و انتهاء .	7- He will observe the laws in force even they are town hall decisions or city hall provisions or those issued by the services of the public security regarding the general ethic respect of the society or work starting or ending schedule.				
(8) - لا يسوغ له الرجوع ضد المؤجر في حالة وقوع حوادث في المحل المؤجر سواء له أو لعماله لأي سبب كان.	8- He can't make appeal against the lessor in case of accidents in the leased premises for him or his staff whatever the reason.				
(9) - لا يستطيع التنازل عن هذا الإيجار للمغير (الإيجار من الباطن) سواء بصورة كلية أو جزئية ويحمل شخصياً نتائج ما قد يبرمه مع الغير من الاتفاقات التي لا تسري في حق المؤجر لأنه لم يكن طرفاً فيه إلا إذا كان ذلك بإذن كتابي من المؤجر.	9- He can't waive this lease to others (sub-lease), fully or partially and will personally bear the results from what he entered into with others as agreements that will not be in force against the lessor because he wasn't a party unless with written consent from him.				
	10. In case of bankruptcy or legal liquidation of the lessee this lease will be				

وقد أدرجت في الجدول رقم 8 عدد الكلمات في كل عقد وفي كل ترجمة.

جدول رقم 8:

حجم مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها

العقد/رقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
الأصلي	1436	1241	1146	1116	1065	1056	983	931	862	654	10490
الترجمة 1	1926	1625	1170	1218	1421	1209	1026	1053	772	970	12390
الترجمة 2	1597	1377	1341	1425	1207	1238	1097	1134	1118	873	12407

وبذلك، تمكنت من تجميع مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها إلى الإنجليزية،

وهي مدونة متوازنة، تتكون من مدونتين فرعيتين، تضم كل منهما عقود إيجار تجارية

جزائرية وترجماتها إلى اللغة الإنجليزية. ويبلغ العدد الإجمالي لكلمات المدونة **35287**

كلمة، وهو حجم كافٍ لإجراء هذه الدراسة بشقيها اللغوي والترجمي.

2.3 منهجية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بأنها ذات مرحلتين متكاملتين، مرحلة لغوية ومرحلة ترجمية، وظفت

في كليهما أدوات تحليل المدونة بغية استكشاف نمط من أنماط الكتابة القانونية الجزائرية

وتقنيات ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.

حيث سأقوم في المرحلة الأولى باستخراج العبارات المسكوكة التي تميز عقود الإيجار

التجاري الجزائرية، وذلك بالاعتماد على المنهجية القائمة على المدونة، بالإضافة إلى

التحليل اليدوي عند الاقتضاء. وسأحاول تصنيفها وفقا لتصنيف ببيل، الذي ترى أنه صالح

للتطبيق على كل اللغات وكل أنواع الكتابة القانونية التشريعية. وقد افترضت في هذه

الأطروحة إمكانية تطبيق هذا التصنيف على لغة العقود الجزائرية، نظرا لأن الوظائف التي

تؤديها لغة التشريع هي نفسها في كل لغات القانون، بما فيها العربية والإنجليزية.

وقد ارتأيت تلخيص الخطوات التي اتبعتها في هذه المرحلة في النقاط التالية:

1. استخراج أنماط تنظيم النص يدويا، نظرا لأن لها مواقع محددة في العقود.

2. توليد قائمة التكرارات، مع تحديد أدنى تكرار بمرتين، على أن يظهر هذا التكرار

في عقدين اثنين على الأقل.

3. الاستعلام عن سلاسل الكلمات وتحليل السياقات لكل عنصر لغوي يحظى بتكرار

عال في مدونتي.

تمثل الصور رقم 2 و3 و4 لقطات شاشة من برنامج «سكتش إنجن» توضح

المراحل المذكورة أعلاه.

الصورة رقم 2:

لقطة شاشة لجزء من قائمة التكرار

WORDLIST

word (1,915 items | 8,898 total frequency)

لقطة الشاشة رقم 1

1

Word	Frequency ² ↓		Word	Frequency ² ↓		Word	Frequency ² ↓	
1 و	491 ...		168 يُفسخ	10 ...		335 المدنية	5 ...	
2 من	219 ...		169 يقع	10 ...		336 ابتداء	5 ...	
3 في	152 ...		170 الضمانات	10 ...		337 أمام	5 ...	
4 الإيجار	129 ...	Concordance		10 ...		338 شركة	5 ...	
5 أو	107 ...	Concordance with macro		10 ...		339 الخاصة	5 ...	
6 المؤجر	106 ...	N-grams		10 ...		340 المضايقات	5 ...	
7 هذا	103 ...	Word Sketch		9 ...		341 صراحة	5 ...	
8 على	101 ...	Thesaurus		9 ...		342 فساد	5 ...	
9 رقم	96 ...			9 ...		343 الوفاء	5 ...	
10 لا	85 ...	177 للطرف		9 ...		344 عزوز	5 ...	
11 المستأجر	80 ...	178 طلب		9 ...		345 أبصم	5 ...	
12 عن	71 ...	179 الموطن		9 ...		346 غيرها	5 ...	
13 بتاريخ	71 ...	180 مساحته		9 ...		347 فتح	5 ...	
14 العقد	65 ...	181 كتابي		9 ...		348 قانون	5 ...	
15 أن	62 ...	182 لرخصة		9 ...		349 قبض	5 ...	
16 المحل	61 ...	183 تاجر		9 ...		350 بإخلاء	5 ...	

تبين الصورة رقم 2 جزءًا من قائمة التكرارات، حيث اخترت مصطلح «الإيجار» كمثال، نظرا لتكراره العالي في المدونة. يتيح برنامج «سكتش إنجن» مجموعة من الخيارات بجانب كل عنصر لغوي، يمكن الوصول إليها بالنقر على النقاط الثلاث الموجودة على يمين تكرار العنصر اللغوي. وبالضغط على خيار “concordance” يمكن الانتقال إلى الكشف السياقي للعنصر المختار، والذي تبينه الصورة رقم 3. أما اختيار “N-grams” فيتيح لنا استعراض سلاسل الكلمات المرتبطة بهذا العنصر، مثلما تبين الصورة رقم 4.

الصورة رقم 3:

لقطة شاشة للكشف السياقي لمصطلح الإيجار

The screenshot shows the CONCORDANCE tool interface. At the top, there is a search bar with the word 'الإيجار' entered. Below the search bar, there is a table of results. The table has columns for 'doc#', 'KWIC', and 'Left context'. The results are numbered 1 through 16. The KWIC column shows the word 'الإيجار' in various contexts. The 'Left context' column shows the text preceding the word. The interface also includes a sidebar with various icons and a top bar with the word 'CONCORDANCE'.

تبين الصورة رقم 3 نتيجة الكشف السياقي لمصطلح «الإيجار»، حيث يظهر السياق اللغوي السابق للمصطلح وكذلك اللاحق له. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج يتيح إمكانية ضبط عدد الكلمات المراد عرضها قبل العنصر اللغوي والمختار وبعده.

الصورة رقم 4:

لقطة شاشة لنتيجة الاستعلام عن سلاسل كلمات مصطلح الإيجار

N-GRAMS			2-6-grams, word		
Frequency ?			Frequency ?		
1	هذا الإيجار	30 ***	18	الإيجار يفسخ بقوة القانون من	5 ***
2	مدة الإيجار	26 ***	19	الإيجار يفسخ بقوة القانون من تاريخ	5 ***
3	مقابل الإيجار	15 ***	20	فإن هذا الإيجار يفسخ بقوة	5 ***
4	تم هذا الإيجار	12 ***	21	فإن هذا الإيجار يفسخ بقوة القانون	5 ***
5	في الإيجار	10 ***	22	الإيجار يفسخ بقوة القانون	5 ***
6	النهاية مدة الإيجار	9 ***	23	هذا الإيجار يفسخ بقوة	5 ***
7	الإيجار و	9 ***	24	عن حقه في الإيجار	5 ***
8	فإن هذا الإيجار	7 ***	25	له التنزل عن حقه في الإيجار	5 ***
9	عند انتهاء مدة الإيجار	6 ***	26	التنزل عن حقه في الإيجار	5 ***
10	الإيجار لمدة	6 ***	27	فإن هذا الإيجار يفسخ	5 ***
11	الإيجار يفسخ	6 ***	28	هذا الإيجار يفسخ	5 ***
12	الإيجار لمدة الباقية	6 ***	29	الإيجار المصدق ههنا	4 ***
13	الإيجار يفسخ بقوة	5 ***	30	الإيجار الحالي	4 ***
14	حقة في الإيجار	5 ***	31	الشروط تم هذا الإيجار	4 ***
15	الإيجار تم	5 ***	32	الإيجار المصدق	4 ***
16	هذا الإيجار يفسخ بقوة القانون من	5 ***	33	الإيجار المصدق فيما بعد	4 ***
35	التكاليف و الشروط تم هذا الإيجار	4 ***	34	الإيجار المصدق	4 ***
36	و الشروط تم هذا الإيجار	4 ***	35	الإيجار المصدق	4 ***
37	من الإيجار	4 ***	36	الإيجار المصدق	4 ***
38	الإيجار زيادة على	3 ***	37	الإيجار المصدق	4 ***
39	الإيجار أو	3 ***	38	الإيجار المصدق	4 ***
40	مقابل الإيجار زيادة	3 ***	39	الإيجار المصدق	4 ***
41	مقابل الإيجار زيادة على	3 ***	40	الإيجار المصدق	4 ***
42	الإيجار التلقا الطرفان على	3 ***	41	الإيجار المصدق	4 ***
43	الإيجار زيادة	3 ***	42	الإيجار المصدق	4 ***
44	الإيجار لمدة	3 ***	43	الإيجار المصدق	4 ***
45	طلب تعويض أو نقص في الإيجار	3 ***	44	الإيجار المصدق	4 ***
46	عن هذا الإيجار	3 ***	45	الإيجار المصدق	4 ***
47	عند انتهاء الإيجار	3 ***	46	الإيجار المصدق	4 ***
48	الإيجار على	3 ***	47	الإيجار المصدق	4 ***
49	الإيجار على الحالة	3 ***	48	الإيجار المصدق	4 ***
50	في الإيجار لمدة	3 ***	49	الإيجار المصدق	4 ***

تظهر الصورة رقم 4 سلاسل الكلمات المرتبطة بالعنصر اللغوي المختار، والتي تتراوح مكوناتها بين كلمتين وست كلمات. ويتيح البرنامج إمكانية ضبط الإعدادات لتحديد عدد الكلمات المكونة للسلسلة (من 2 إلى 6 كلمات) وفقا لأهداف الباحث واختياراته.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المرونة التي يوفرها البرنامج في التنقل بين مختلف أدوات التحليل، كقائمة التكرار والتكشيف السياقي وسلاسل الكلمات، مما يساعد على تمحيص النتائج وتدقيقها. غير أنني سأكتفي في العنصر المخصص لعرض نتائج الجرد بعرض أصناف العبارات المسكوكة التي استخرجتها من المدونة، مرفقة ببعض النماذج لكل صنف، دون إعادة تفصيل الخطوات الإجرائية التي اتبعتها في كل مرة.

وبعد الانتهاء من معالجة الجانب اللغوي من دراستي، سأنتقل إلى المرحلة الثانية منها، التي تتمثل في إجراء دراسة إحصائية مقارنة لعينة مختارة من ترجمات العبارات

القانونية المسكوكة، وذلك بهدف رصد تقنيات الترجمة التي وظفها مترجمان رسميان جزائريان عند نقل هذا النوع من العبارات إلى اللغة الإنجليزية. وقد اعتمدت في ذلك على منهجية إحصائية مقارنة تركز على المراحل التالية:

- **عرض العبارة المسكوكة** كما وردت في العقود الأصلية، مع تحديد صنفها ووظيفتها وشرحها، وذلك بالاستناد إلى النصوص القانونية الجزائرية ذات الصلة (لا سيما القانون المدني، والقانون التجاري، وقانون تنظيم مهنة الموثق)، فضلاً عن الاستعانة بالمراجع الفقهية والمعاجم والقواميس القانونية المتخصصة.
- **البحث عن مكافئ وظيفي** محتمل في تقاليد الصياغة القانونية الإنجليزية، وتعريفه إن وُجد، بالاستناد إلى مدونات ومراجع قانونية متخصصة باللغة الإنجليزية.
- **عرض الترجمات** التي قدمها المترجمان الرسميان للعبارة قيد الدراسة، مع ذكر عدد تكراراتها، وذلك بالاستعانة بالتكشيف السياقي الموازي.
- **التعليق على الترجمات** ورصد التقنيات التي وظفها المترجمان، للتحقق مما إذا تمكنا من التوصل للمكافئ الوظيفي للعبارة المسكوكة، إن وجد، وللتعرف على التقنيات الترجمية التي اعتمداها في حال غياب المكافئ الوظيفي.

3.3 الجرد اللغوي للمدونة:

تمكن أدوات تحليل المدونة مستخدميه من رصد التكرارات داخل المدونة، وبالتالي تلفت انتباههم إلى الظواهر اللغوية المميزة لها، أما تفسير تلك الظواهر أو تصنيفها فيبقى على عاتقهم. وقد خصصت هذا الجزء من دراستي لاستكشاف العبارات المسكوكة التي

تميز عقود مدونتي، وتصنيفها، ومحاولة تفسيرها، وتحليلها في ضوء السياق القانوني الجزائري. واعتمدت في ذلك على الجمع بين التحليل الآلي الذي يقدمه برنامج «سكتش إنجن» والتحليل اليدوي، حسبما هو مناسب لكل نوع من أنواع العبارات.

أ. أنماط تنظيم النص:

تمثل أنماط تنظيم النص تلك العبارات المسكوكة التي تشكل قالب العقد، وتجعل الانتقال بين فقراته سلسا ومنظما. ويشمل هذا الصنف وفقا لبييل العناوين، وعبارات الافتتاح والختام والعبارات الانتقالية، وهي كلها معروفة الموضع في العقود، لذلك ارتأيت أن أستخرجها وأحصيها يدويا.

العناوين:

تحتوي جميع عقود المدونة على عنوان رئيسي يحدد نوع العقد، بالإضافة عناوين فرعية تنظم مختلف فقراته. غير أن الموثقين لم يعتمدوا على عنوان واحد للعقود، رغم أنها من نفس النوع وتحمل نفس الخصائص، حيث وجدت:

▪ "عقد إيجار" (3 تكرارات)

▪ "عقد إيجار تجاري" (3 تكرارات)

▪ "عقد إيجار محل" (تكراران)

يكتسي عنوان العقد أهمية بالغة، إذ يحدد موضوع هذا العقد، ومن غير المعقول أن يخطئ الموثق في تسمية عنوان عقده، إلا أنني لاحظت في سياق مدونتي أن الموثق قد

يستعمل أحيانا تسمية عامة للعقد، كأن يسميه عقد إيجار دون تحديد طبيعة هذا الإيجار، هل هو مهني أم تجاري أم حرفي وغيرها. مع ذلك فإنه من السهل التعرف على نوع الإيجار من خلال الاطلاع على فقرة التخصيص، وبعض البنود المتعلقة بالشروط والتكاليف والمأخوذة من القانون التجاري.

وقد لخصت مختلف العناوين الواردة في المدونة مع تكراراتها في الجدول رقم 9

جدول رقم 9:

العناوين الرئيسية والفرعية في المدونة

العنوان	التكرار	عدد العقود
إثباتا لما ذكر	10	10
مقابل الإيجار	9	9
مدة الإيجار	8	8
تخصيص الأماكن	7	7
أصل الملكية	7	7
التكاليف والشروط	7	7
عقد إيجار تجاري	3	3
عقد إيجار	3	3
التزامات المستأجر	3	3
التزامات المؤجر	3	3
عقد إيجار محل	2	2
الشروط والتكاليف	2	2
أصل الاستفادة	2	2
الاختصاص القضائي	2	2
الحالة المدنية	2	2

أما فيما يتعلق بالعناوين الفرعية، والتي تتجلى أهميتها في تنظيم مختلف فقرات العقد وتسهيل التنقل بين أجزائه، فقد لاحظت أنّ العناوين الفرعية لعقود مدونتي شبه متطابقة وفي أحيان قليلة مترادفة، كما أن ترتيب هذه العناوين متشابه إلى حد كبير، وقد أطلعتني الموثقة سهل عائشة في لقاء في مكتبها يوم 20 جانفي 2022 على الساعة العاشرة صباحا أن القانون لا يلزم الموثق بترتيب معين لعناوين فقرات العقد، إلا أن هناك ترتيبا منطقيا لا يمكن التغاضي عنه، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحديد أصل الملكية قبل تعيين هذه الملكية كما لا يمكن تحديد التكاليف والشروط قبل التعريف بأطراف العقد وطبيعته.

كما أطلعتني الموثقة أن القانون يلزم الموثق بتحرير البنود المتعلقة بأركان العقد، أي التعيين والمدة والتخصيص والمقابل، بالإضافة إلى المعلومات التي ينص قانون الموثق على ذكرها وهي تلك المتعلقة بتحديد طرفي العقد وعبرة ختام العقد، أما باقي التفاصيل فيمكن لطرفي العقد أن يعفيا الموثق من ذكرها، كأصل الملكية مثلا، وهو ما يعلل غياب بعض الفقرات في بعض العقود.

❖ عبارات الافتتاح والختام:

تلتزم المادة 29 من القانون رقم 06 - 02 الموثق الجزائري بكتابة بياناته من اسم ولقب وعنوان في أي وثيقة يحررها، إلا أنّها لم تحدد شكلا معيّنا لترتيب هذه البيانات أو موضعها، مع ذلك فقد جرت العادة بين الموثقين بافتتاح العقود بها، وقد أشار طاهري (2013، ص.35) في شرحه لمختلف نماذج العقود التوثيقية أن أول ما يذكر في العقد

هو الموثق الذي حرر أمامه العقد، ويكون بالصيغة التالية: أمام الأستاذ(ة) ...، الموثق(ة)

ب ...، الموقع(ة) أسفله، كما رصدت عدة تنوعات لأجزاء هذه العبارة، وهي:

• «لدى الأستاذ» (5 تكرارات) / «أمام الأستاذ» (5 تكرارات)

• «الممضي أسفله» (تكراران) / «الموقع أدناه» (7 تكرارات)

• «الكائن مكتبه بـ» (4 تكرارات) / «الموثق بـ» (6 تكرارات)

أما فيما يتعلق باختتام العقود، فقد جاء بعبارة موحدة تقريبا، وهي:

«حرر وانعقد بمكتب الموثق الموقع أدناه (أو الممضي أسفله)

سنة ...

وفي ... من شهر ... (مع كتابة التاريخ بالأرقام والحروف)

وبعد التلاوة والشرح وقع (أو وقع وأبصم) الطرفان مع الموثق الممضي أسفله.»

وهي العبارة التي يستعملها الموثقون الجزائريون، فبالاستناد إلى المادة 29 من القانون

06 - 02 يجب أن يتضمن العقد الذي يحرره الموثق: «...المكان والسنة والشهر واليوم

الذي أبرم فيه، ...، والتنويه على تلاوة الموثق على الأطراف، النصوص الجبائية والتشريع

الخاص المعمول به، وتوقيع الأطراف، والشهود، والموثق والمترجم عند الاقتضاء.»

❖ العبارات الانتقالية:

لاحظت تكرارا مرتفعا لعدد من العبارات الانتقالية في مدونتي والتي أرى أنها لا تهدف

إلى الانتقال بين أجزاء العقد فحسب، بل منها ما يهدف لاختتام فقرة من فقرات العقد، أو

ما يمهد إلى جزء من أجزاء العقد أو فقراته، ومهما يكن الهدف، فإنني أعتقد أن تسميتها بالانتقالية مناسب، وذلك لكيلا يتم خلطها وعبارات افتتاح واختتام العقد من جهة، ولأنها في جميع الحالات تعد مؤشرا للانتقال من موضع لآخر في العقد.

وأول عبارة من العبارات الانتقالية هي تلك التي ترد مباشرة بعد التعريف بالمؤجر والتي تهدف إلى ذكر تصريحه بأنه قام بتأجير المحل مع تمهيدها للإعلان عن هوية المستأجر في الفقرة التي تليها، ويمكن أن نجد عدة تنوعات لها، لا سيما فيما يتعلق بالعبارات التقيدية التي ترد فيها، إلا أن الهيكل الأساسي لها يبقى دائما كالتالي: «والذي (أو التي أو الذين أو اللاتي حسب جنس المؤجر وعدده) صرّح أنه أجر إلى...»

أما العبارة الانتقالية الثانية فهي التي يختتم بها الجزء المخصص للتعريف بأطراف العقد، وهي العبارة التي تلي التعريف بالمستأجر، والتي تؤكد على حضوره مجلس العقد وعلى قبوله بالإيجار، ورغم تنوعاتها الممكنة إلا أنها دائما ما تحتوي على اسم الفاعل من حضر وقبل، أي الحاضر والقابل، مثل: «الحاضر مجلس هذا العقد، والقابل بنفسه وبشروط العقد استتجار المحل المُعَيَّن أدناه.» (4 تكرارات)

وتتمثل العبارة الانتقالية الثالثة بتلك التي يختتم بها الجزء المخصص لتعيين المحل المؤجر، والتي تهدف إلى التأكيد على قبول المستأجر بالمحل المؤجر على الحالة التي هو عليها عند تحرير العقد لضمان ألا ينشب أي نزاع في المستقبل بسبب حالة المحل المؤجر أو ما يتعلق بها، ويمكن أن ترد هذه العبارة كالتالي: «وصرح المستأجر أنه عاينه لهذا

الغرض وقبل به على وصفه الحالي دون قيد منه ولا شرط أي كان نوعهما والكل يمتد ويستترسل وما يشمل من مرافق وملحقات دون أي استثناء ولا تحفظ.» (تكرار).

والعبارة الانتقالية الأخيرة فتمثل في تلك التي تمهد لذكر مختلف شروط العقد، ودائماً ما تستهل بعبارة تم هذا الإيجار، أما عن تنوعاتها الممكنة فأذكر ما يلي:

• «تم هذا الإيجار وقبّله الطرفان وفق الشروط والالتزامات القانونية والعادية المتبعة في مثل هذا الشأن لا سيما التالية التي التزم الطرف المستأجر بالقيام بها وتنفيذها وهي...»

• «تم هذا الإيجار طبقاً للتكاليف والشروط القانونية والعادية الجاري بها العمل في مثل هذا الشأن والخاصة لا سيما ما يلي...»

ب . الأنماط النحوية:

اعتمدت في استخراج الأنماط النحوية المميزة لمدونتي على قائمة التكرارات، حيث قمت بالتدقيق في كل الأفعال التي وردت فيها والتعرف على سياقات استعمالها للتحقق من أنها تعبر عن وظائف لغة القانون (أي الإلزام والحظر والجواز ومنح الحقوق) أو الاستثناء والشرط والغاية.

وقد رصدت 91 عبارة مسكوكة تحمل وظيفة الإلزام، كما لاحظت أن النمط الأكثر توظيفاً للتعبير عن الإلزام هو " يلتزم المستأجر / المؤجر ب ". وقد لخصت عينة من الأفعال التي وردت في المدونة للتعبير عن الإلزام في الجدول رقم 10.

جدول رقم 10 :

عينة من الأنماط النحوية المعبرة عن الإلزام

عدد العقود	التكرار	الفعل المعبر عن الإلزام
8	17	يلتزم / تلتزم
10	15	يتحمل
6	7	يقوم / تقوم
3	7	يوفي
6	6	يحافظ
4	6	يؤدي
3	4	يبرر
4	4	يصون
3	3	يأخذ
3	3	يترك
3	3	يخصص
2	2	يجب عليه أن

وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول عموماً، هو تكرار مرتفع للتعبير عن الإلزام

بواسطة عبارة «يلتزم المستأجر/ المؤجر ب...» بمعدل 17 تكراراً في 8 عقود، إضافة إلى

الإلزام الضمني باستعمال الأفعال المضارعة عموماً.

وعلاوة على ذلك، فقد رصدت تكراراً مرتفعاً لفعلين في الزمن الماضي، وهما الفعل

صرح، بمعدل 23 تكراراً في 10 عقود، في سياق تصريحات الأطراف المتعاقدة، كتصريح

المستأجر أنه قد رأى المحل المؤجر وعائنه، وتصريح المؤجر أنه أجر المحل، وتصريح

المؤجر أنه قبض مبلغ الإيجار. أما الفعل الثاني فهو التزم، بمعدل 12 تكراراً في 6 عقود،

في سياق التعبير عن التزامات الأطراف، كالتزام المستأجر بإخلاء الأماكن المؤجرة. وهي الأفعال التي تتعلق بموضوع العقد، والتي أشار صبره (2014، ص. 96) أنها دائما ما ترد في الزمن الماضي.

أما عن العبارات التي تحمل وظيفة الجواز والحظر، فقد أظهر جرد المدونة أن الموثقين الجزائريين يميلون بالدرجة الأولى إلى توظيف عبارة «لا يسوغ لـ» و«لا يجوز لـ» للتعبير عن الحظر، وهما مترادفان، إذ يقال سوغ الأمر أي أباحه وأجازه. ويبين الجدول رقم 11 عينة من الأنماط النحوية المعبرة عن الجواز والحظر.

جدول رقم 11:

عينة من الأنماط النحوية المعبرة عن الجواز والحظر في المدونة

العبارة	التكرار	عدد العقود
لا يسوغ لـ	19	7
لا يجوز لـ	12	6
يمكن لـ	5	5
دون أن يمكن لـ	5	5
لا يمكن لـ	3	3

ويتبين من هذه العينة تكرار مرتفع لعبارة "لا يسوغ لـ"، وما أود الإشارة إليه هو أنّ صبره لم يذكر هذه الصيغة في كتبه التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة، مما قد يدل على أنها عبارة مفضلة لدى الموثقين الجزائريين.

كما توصلت من خلال قائمة التكرارات والتكشيف السياقي إلى ميل الموثقين إلى استخدام عبارة «في حالة كذا» للتعبير عن الشرط، بالإضافة إلى أدوات الشرط: إن، وإذا،

ولو. أما فيما يتعلق بالاستثناء فقد انحصر باستعمال «إلا» و«إلا إذا». ولم أجد باقي الصيغ التي أشار صبره إلى استخدامها للاستثناء، أي «ما لم» و«إذا لم» و«ماعدًا» و«باستثناء». يلخص الجدول رقم 12 مختلف العبارات المسكوكة التي تؤدي وظيفة الشرط والاستثناء والغاية التي أحصيتها في مدونتي.

جدول رقم 12:

عينة من عبارات الشرط والاستثناء والغاية في المدونة

العبارة	التكرار	عدد العقود
في حالة وقوع حوادث في المحل المؤجر	6	6
في حالة إفلاس أو تصفية قضائية للمستأجر	5	5
إن ظهر ذلك للمؤجر	5	5
لتنفيذ هذا العقد	5	5
من أجل تنفيذ هذا العقد	4	4
لو تجاوزت مدتها أربعين يوما	4	4
إلا بإذن كتابي من المؤجر	4	4
إلا بالموافقة الصريحة والكتابية من طرف المؤجر	2	2
إلا بالإذن الكتابي والصريح من المؤجر	2	2
إلا بإذن مكتوب	2	2
إن توفي المستأجر	2	2

أما بالنسبة للمبني للمجهول والأسلوب المحايد، فقد لاحظت من خلال جرد قائمة التكرارات وجود عدد من الأفعال المبنية للمجهول، منها ما هو مصاغ من الفعل المضارع، مثل: تُؤدَّى ويُفسخ، ومنها ما هو مصاغ من الفعل الماضي، مثل: حُرِّرَ وانعقد، وهي

الصيغ الشائعة في اللغة العربية للبناء للمجهول. بالإضافة إلى استعمال صيغة «تم + مصدر» للتعبير عن الأسلوب المحايد. يبين الجدول رقم 13 عينة من هذه الصيغ وتكراراتها.

جدول رقم 13:

عينة من العبارات المبنية للمجهول والأسلوب المحايد في المدونة

العبارة	التكرار	عدد العقود
تم هذا الإيجار	11	10
يُفسخ هذا الإيجار	11	10
حُرر وانعقد	10	10
تؤدي حقوق التسجيل	5	5

ج . أنماط تشكيل المصطلحات / المصطلحات متعددة الكلمات:

أشرت في الفصل الأول من هذا البحث إلى أن هذا النوع من العبارات المسكوكة يتعلق بمصطلح أساسي تتجمع حوله وحدات لغوية أخرى، لتبرز خصائصه أو صفاته أو أنواعه الفرعية. وبناءً على ذلك، قمت باستخراج مختلف أنماط تشكيل المصطلحات الواردة في مدونتي، من خلال البحث أولاً عن المصطلحات الأساسية في قائمة التكرارات، ثم الاستعلام عن التعابير متعددة الكلمات لكل منها، ومن ثم تمحيص القائمة الناتجة. وقد اخترت على سبيل المثال المصطلح الأكثر تكراراً في المدونة، وهو «الإيجار»، والذي

لاحظت أنه يتجمع بعدد من الوحدات اللغوية فيشكل مصطلحات متعددة الكلمات، مثل:

مدة الإيجار ومقابل الإيجار، وقيمة الإيجار، ونهاية الإيجار، وغيرها.

خصصت الجدول رقم 14 لعرض عينة من أنماط تشكيل المصطلحات التي

استخرجتها، بعدد تكراراتها في المدونة، وعدد العقود التي وردت فيها.

جدول رقم 14:

عينة من أنماط تشكيل المصطلحات الواردة في المدونة

عدد العقود	التكرار	المصطلحات متعددة الكلمات
9	26	مدة الإيجار
8	23	المحل المؤجر
5	22	الطرف المؤجر
10	17	مقابل الإيجار
10	16	الأماكن المؤجرة
3	15	الطرف المستأجر
5	15	العين المؤجرة
10	13	شهادة ميلاد
10	13	بطاقة التعريف الوطنية
6	6	الأماكن المستأجرة
6	6	محضر قضائي
5	5	محضر معاينة
5	5	قانون التسجيل المعدل
5	5	مجلس العقد
4	4	قانون التسجيل المعدل والمتمم
4	4	إذن كتابي
4	4	نسخة تنفيذية

4	4	عقد تأمين
4	4	دائني المستأجر
2	4	المحل المعين
3	3	نشاط تجاري

د. متلازمات تضمين المصطلحات:

بالنسبة لمتلازمات تضمين المصطلحات، سواء كانت المصطلحات بسيطة أو مركبة، فقد اتبعت نفس الخطوات المذكورة لاستخراج المتلازمات متعددة الكلمات للتوصل إلى مختلف المتلازمات التي ترافق المصطلحات القانونية وتدمجها في النص. وقد بينت عينة منها في الجدول رقم 15.

جدول رقم 15:

عينة من متلازمات تضمين المصطلحات الواردة في المدونة

عدد العقود	التكرار	متلازمات تضمين المصطلحات
9	12	تم (هذا) الإيجار
10	10	تنفيذ (هذا) العقد
2	10	يلتزم (الطرف) المستأجر بـ
6	7	مشهر بالمحافظة العقارية
6	6	مواصلة الاستغلال بشخص آخر
6	6	الرجوع ضد المؤجر
2	6	يفسخ الإيجار
5	5	التنازل عن حقه في الإيجار
5	5	محضر المعاينة المعد من طرف

4	5	إخلاء الأماكن المؤجرة
5	5	التأمين على الكوارث الطبيعية
2	2	طلب تعويض
2	2	أجر المحل
2	2	يحوز المحل
2	3	توجيه تنبيه بالإخلاء

هـ . المتلازمات المعجمية:

تطابقت النتائج التي توصلت إليها فيما يخص المتلازمات المعجمية مع ما توصلت إليه ببيل، حيث ترى أن المتلازمات المعجمية هي الصنف الأكثر تكرارا في لغة التشريع، وما توصل إليه غودج - روشكوفسكي، حيث لاحظ أن العبارات الأكثر تكرارا في العقود هي تلك المرتبطة بالزمن، إلى جانب العبارات التي تحيل أو تشير إلى موقع ما في الوثيقة أو إلى سند مرجعي ما. وقد خصصت الجدول رقم 16 لعرض عينة من العبارات التي تتعلق بالزمن.

جدول رقم 16:

عينة من العبارات التي تتعلق بالزمن

العبارة	التكرار	عدد العقود
بتاريخ	71	10
لمدة	8	7
للمدة الباقية	7	6
عند انتهاء مدة الإيجار	6	6
المؤرخ في	5	4

5	5	من تاريخ
4	4	تسري ابتداء من
4	4	ابتداء من تاريخ
3	3	عند انتهاء الإيجار
2	2	تسري بأثر رجعي ابتداءً من
2	2	عند نهاية الإيجار
2	2	عند انتهاء أمد الإيجار
2	2	طوال مدة الإيجار

وخصصت الجدول رقم 17 لعرض عينة من عبارات الإحالة، سواء لأجزاء من العقد

أو العقد نفسه، أو إلى نصوص قانونية أو وثائق ما.

جدول رقم 17:

عينة من عبارات الإحالة الواردة في المدونة

عدد العقود	التكرار	العبرة
10	44	هذا العقد
10	30	هذا الإيجار
10	18	حسب شهادة ميلاده/ها رقم
8	12	بموجب هذا العقد
10	10	الصادرة عن دائرة
8	10	المذكور(ة) أعلاه
8	10	هذا الاستعمال
7	9	الحامل لرخصة السياقة رقم
4	9	الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم
6	9	بموجب عقد
5	5	بقوة القانون
5	5	حسب محضر المعاينة

3	3	بموجب عقد بيع
3	3	طبقا لأحكام قانون التسجيل
3	3	طبقا للأمر رقم

أما فيما يخص العبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات، قمت بالاستعانة ببرنامج «سكتش إنجن» بالاستعلام حول سلاسل الكلمات التي تحتوي «أو» والتي تحتوي «و» ، ثم قمت بترشيح نتائج الاستعلام المتحصل عليها واستخراج جميع العبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات الموجودة في المدونة، وقد عرضت بعضا منها في الجدول رقم 18.

جدول رقم 18:

عينة من العبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات الواردة في المدونة

العقود	التكرار	العبرة
8	15	القانونية والعادية
9	9	حرر وانعقد
7	9	التكاليف والشروط
6	6	المصاريف والحقوق
6	6	الضرائب والرسوم
5	6	إفلاس أو تصفية قضائية
5	5	وقع وأبصر
5	5	العقد وتوابعه
4	4	العقد وتوابعه القانونية
4	4	الحكم بالتفليس أو التصفية
4	4	مواصلة الاستغلال بشخص آخر والتنازل عن الإيجار
4	4	يتحمل المضايقات ويترك القيام بأعمال الترميمات

4	4	التنازل عن حقه في الإيجار وتأجيره كلياً أو جزئياً
3	3	العقد وتوابعه القانونية والعادية
3	3	تعويض أو نقص في الإيجار

لقد أتاح لي الجرد اللغوي لمدونتي التأكد من قابلية تصنيف العبارات القانونية المسكوكة المميّزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية وفقاً لتصنيف ببيل، إذ وجدت فعلاً جميع الأصناف التي أشارت إليها، باستثناء العبارات التشريعية، لأن لغة العقود التوثيقية، وإن كانت تعد لغة تشريعية، إلا أنها تبقى محصورة في مصالح الأطراف المتعاقدة فقط.

كما توصلت إلى أن الأنماط المعجمية هي الأكثر تكراراً في المدونة، وهو ما سبق أن أشارت إليه ببيل كميّزة لهذا الصنف من العبارات المسكوكة. وتأتي الأنماط النحوية في المرتبة الثانية، وذلك نظراً لطبيعة العقود باعتبارها وثائق تنشئ التزامات مختلفة. أما الأنماط المصطلحية فتظهر في المرتبة الثالثة، وأقصد بالأنماط المصطلحية أنماط تشكيل المصطلحات ومتلازمات تضمين المصطلحات، والتي لا يمكن إغفال أهميتها في اللغة المتخصصة عموماً. أما أنماط تنظيم النص، ورغم أنها تحظى بتكرار عالٍ في المدونة، إلا أنها محدودة الأنواع مقارنة بالأنماط الأخرى، ويمكن استخراجها يدوياً.

وبعد استخراج العبارات المسكوكة وتصنيفها، أنتقل إلى المرحلة الثانية من دراستي، والتي تقوم على اختيار عينة من العبارات المسكوكة التي استخرجتها واستكشاف وإحصاء التقنيات التي استعملها المترجمان الرسميان في نقلها إلى اللغة الإنجليزية.

4.3 دراسة ترجمية مقارنة لعينة من العبارات القانونية المسكوكة:

يتمثل هدف هذه الدراسة الترجمية الإحصائية المقارنة في استكشاف التقنيات التي وظيفها مترجمان رسميان في ترجمة العبارات المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية إلى اللغة الإنجليزية، ومعرفة ما إذا تمكنا من التوصل للمكافئ الوظيفي للعبارة المسكوكة في حالة وجوده، والتعرف على التقنيات الترجمية التي استعملها في حالة غيابه، أو في حالة عدم توظيفهما له. ولهذا الغرض، سأتناول بالتحليل والمقارنة عددا من النماذج التي اخترتها بحيث تمثل مختلف أصناف العبارات القانونية المسكوكة، لا سيما تلك التي تحظى بأعلى التكرارات في المدونة.

❖ النموذج الأول: عقد إيجار تجاري / عقد إيجار محل/ عقد إيجار

يمثل النموذج الأول عناوين العقود، والتي يمكن تصنيفها ضمن أنماط تنظيم النص باعتبارها عناوينا، كما يمكن تصنيفها ضمن المصطلحات متعددة الكلمات.

ويعرف المشرع الجزائري «عقد الإيجار» بأنه: «عقد يمكّن المؤجر بمقتضاه المستأجر من الانتفاع بشيء لمدة محددة مقابل بدل إيجار معلوم ويجوز أن يحدد بدل الإيجار نقدا أو بتقديم أي عمل آخر.» (المادة 467 من الأمر رقم 75 - 58)

ولا يختلف مفهوم عقد الإيجار التجاري عن عقد الإيجار، حيث يخضع الإيجار التجاري للأحكام الواردة في المواد من 467 إلى 537 من الأمر رقم 75 - 58، بالإضافة إلى أحكام المواد من 169 إلى 202 من القانون التجاري، وذلك لأنه يتعلق بـ: «إيجار

العقار المخصص لمزاولة التجارة. وهو عقد يلتزم بمقتضاه مالك العقار بأن يمكن المستأجر تاجرا كان أو حرفيا من استغلال العين المؤجرة في تجارته لمدة معينة مقابل أجره محددة.» (لوزي، 2018، صفحة 104).

أما في النظام القانوني الأنجلوسكسوني، فلم أجد نصا تشريعا صريحا يعرف عقد الإيجار التجاري بشكل مباشر كما هو الحال في النظام القانوني الجزائري، لكن تمكنت من التوصل إلى مفهومه بالرجوع إلى القواميس القانونية المتخصصة. حيث لاحظت إجماع القواميس، التي اطلعت عليها، على تعريفه بأنه عقد يبرم لأغراض تجارية أو مهنية، ومن بين هذه التعريفات أذكر على سبيل المثال:

“Commercial lease: a lease for business purposes.” (Garner, 2009, p. 971)

“Commercial lease: a formal agreement to rent a building, vehicle, or property that will be used for business purposes.” (Combley, 2011, p. 148)

وبناء على ذلك، توصلت إلى أن المكافئ الوظيفي لمصطلح «عقد إيجار تجاري» هو "commercial lease agreement". أما عن الترجمات التي اقترحها المترجمان الرسميان لمصطلحات «عقد إيجار تجاري»، و«عقد إيجار»، و«عقد إيجار محل»، فسأذكرها فيما يلي، مع الإشارة إلى عدد تكرارات كل ترجمة بين قوسين:

عقد إيجار تجاري	عقد إيجار	عقد إيجار محل
Commercial lease (2)	Commercial lease	Commercial
المترجم 1	agreement (2)	lease agreement
Commercial lease	Rental agreement (1)	(2)
agreement (1)		

 Lease agreement of premises (2) Lease agreement (3) Commercial lease agreement (3) المترجم 2

بالنسبة لمصطلح «عقد إيجار تجاري»، فقد وفق كلا المترجمين في التوصل للمكافئ الوظيفي له (commercial lease agreement)، حتى في الحالة التي استخدم فيها المترجم 1 مصطلح “commercial lease”، لأن مصطلح “lease” في لغة القانون الإنجليزية يمكن أن يستعمل بمعنى إيجار وبمعنى عقد الإيجار باعتباره وثيقة (Garner, 1995, p. 514).
 أما بالنسبة لمصطلح «عقد إيجار»، والذي ورد كمصطلح عام في ثلاثة من العقود دون تحديد نوع الإيجار، فقد قام المترجم 2 بترجمته إلى مكافئه الوظيفي “lease agreement”. في حين قام المترجم 1 بترجمته في إحدى الحالات بـ “rental agreement”، وهو وإن كان يعد مكافئاً وظيفياً، فإنني أرى أن تجنب استخدامه في هذا السياق هو الأفضل، للأسباب التي سأوضحها فيما يلي.

رغم أن rental و lease مترادفان، إلا أن بينهما فروقات دقيقة من حيث الاستعمال، إذ يقول ميلنكوف في هذا الصدد (1992, pp. 368-369):

As a verb, rent is synonym of lease. There are some nuances of choice.
 For both real and personal property, lease is more characteristically the lawyer’s word, rent the lay term. lease implies more formality, especially the preparation of leases as opposed to a rental agreement which may be the same thing. Personal property is increasingly leased or rented.

ما يعني أنّه في سياق إيجار العقارات عموماً، فإنّ "lease" هو المصطلح الرسمي الذي يوظفه المحامون، في حين ينتمي مصطلح "rent" إلى السجل اللغوي العام المتداول بين الناس. وبناءً على ذلك، فإنّ "lease agreement" أكثر رسمية من "rental agreement"، مع أن كليهما يشير إلى عقد إيجار.

أما روسيني (Rossini) فقد أشارت إلى أن الفرق بين "rental agreement" و "lease agreement"، في سياق إيجار العقارات، يتمثل في أنّ الأول يستخدم غالباً للإيجارات قصيرة المدة، بينما يستخدم الثاني للإيجارات طويلة المدة، كإيجارات التجارية، وهو ما استخلصته من قولها التالي:

Rental agreement: for the use of property. Leasing and rental are quite similar concepts. In the case of personalty, rental usually implies a short-term relationship. One rents (US) or hires (UK) a car for a week, but one leases a car for months. In the case of real property, usually one rents residential property but leases commercial property commonly, although the agreement may also be called a lease in either case. Parties may be called lessor and lessee whether the situation is called leasing or rental or hire. (Rossini, 1998, p. 14)

وبناءً على ذلك، أرى أنّه من الأفضل تجنب استعمال "rental agreement"، على الأقل في سياق عقود مدونتي، لأنها عبارة عن إيجارات تجارية من جهة، ولضرورة الحفاظ على الأسلوب الرسمي للعقود من جهة أخرى.

وفيما يخص مصطلح «عقد إيجار محل»، فقد لاحظت أن المترجم 1 قد استخدم تقنية التكافؤ الوظيفي في ترجمته. أما المترجم 2 فقد قام باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي (lease agreement of premises).

❖ النموذج الثاني: العبارة الافتتاحية

يتمثل النموذج الثاني في العبارة الافتتاحية للعقد، والتي تتدرج ضمن أنماط تنظيم النص نظرا لموقعها القار في بداية العقد، وتهدف هذه العبارة إلى التعريف بالموثق الذي حرر العقد. وبحسب نتائج الجرد الذي قمت به، يمكن أن ترد هذه العبارة كالتالي: «أمام/ لدى الأستاذ ... موثق بـ / الكائن مكتبه في ... الموقع/ الممضي أدناه/ أسفله».

ومن خلال اطلاعي على دليل الموثق الجزائري (طاهري، 2013)، لاحظت أن كل نماذج المحررات التي يحتويها تفتتح بهذه العبارة، وبالتالي يمكن القول أنها من الخصائص النمطية المميزة للعقود التوثيقية الجزائرية. في المقابل تختلف العبارة الافتتاحية في العقود الأنجلوسكسونية، وذلك لأن العقود في النظام الأنجلوسكسوني لا يحررها الموثق، إذ يقتصر عمله على مصادقة التوقيعات، كما أنه لا يحظى بنفس مكانة وصلاحيات الموثق في النظام القانوني الجزائري أو الأنظمة المدنية عموما، التي تعده ضابطا عموميا يتمتع بسلطات واسعة:

« La fonction de notaire telle que nous la concevons n'existe pas... Les "notaries" n'apparaissant que comme témoins des signatures. » (Enkaoua, 2012, p.7)

أما في تقاليد الصياغة الأنجلوسكسونية، تفتتح العقود عادة بما يعرف بـ “the introductory clause”، وهي العبارة التي تلي العنوان مباشرة، ويعرّفها آدمز كالتالي:

“After the title comes the introductory clause, which states the type of agreement involved, perhaps the date of the agreement, and the parties to the agreement.” (Adams, 2013, p. 82)

ويمكن أن ترد هذه العبارة على النحو التالي أيضا:

“This agreement is made and entered into this (date), by and between...”
(Adams, 2013, p. 83)

وبناءً على ما توصلت إليه من اختلافات جوهرية بين العبارة الافتتاحية للعقود الجزائية والعقود الأنجلوسكسونية، أعتقد أنه من غير المناسب توظيف العبارة الإنجليزية المكافئة وظيفيا. ومع ذلك، أرى أن الخيار الأنسب هنا هو البحث عن العبارة التي يوظفها موثوق النظام الأنجلوسكسوني التي تؤدي نفس الوظيفة القانونية من حيث التعريف بالموثق، وأقصد هنا العبارة المسكوكة التي يوظفها موثوق النظام القانوني الأنجلوسكسوني في الوثائق التي يصادقونها، والتي غالبا ما تكون كالتالي:

“On this ... day of ... in the year ... , before me, the undersigned notary public, personally appeared ...” (Ashcroft, 2021, p. 45)

“On ..., before me, ..., a notary public, personally appeared” (Weber, 2022, p. 16).

وقد قام المترجمان في مدونتي بقل العبارة الافتتاحية كالتالي:

In front of Master ..., notary in ..., the undersigned. (3)

المترجم 1

Before the undersigned, Me. ..., notary public in ... (4)

In front of Master ..., notary in ...whose office is located at ...,
the undersigned (2).

Before Me. ..., Notary public at ..., the undersigned. (1)

Before Me. ... , Notary in ..., undersigned (7)

المترجم 2

Before Me. ..., notary in ..., whom office is located in...,
undersigned. (3)

أولاً، بالنسبة إلى عبارة «أمام الأستاذ»، فقد قام المترجم 1 بترجمتها إلى "in front of Master" في خمسة عقود، معتمداً بذلك تقنية التكافؤ الحرفي. غير أنّ هذا الخيار لا يبدو موفقاً، لا سيما في ظل وجود عبارة مسكوكة مكافئة وظيفياً.

فرغم أن "before" تعني "in front of"، إلا أن هذه الأخيرة تستخدم في السياقات العامة وليس القانونية الرسمية، وفقاً لما ورد في (Sinclair, 1996, p. 18):

Before: if a person or thing is **before** something, they are in front of it.

A formal use/... If someone or something appears or comes before a person or a group, they are there to be heard or considered officially by that group or person.

أما بالنسبة إلى لقب "Master" فيستعمل، فوفقاً للحارث، للإشارة إلى "رب العمل" أو للإشارة إلى مشرف قضائي تعينه المحكمة أو موظفين تابعين للمحكمة العليا، أو غيرهم من الموظفين في القضاء (2008، ص ص. 447 - 448) كما يعني المدرس أو المعلم (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.707) ولم أعر على أي استعمال لهذا اللقب للإشارة إلى الموثق.

حيث توصلت إلى أن الموثق في الأنظمة الأنجلوسكسونية لا يملك لقباً تشريفاً، إذ يشير إلى نفسه في محرراته إما باستخدام ضمير المتكلم (before me) أو (before the undersigned) التي وفق المترجم 1 في استعمالها في أربعة عقود محققاً بذلك التكافؤ الوظيفي.

كما لجأ المترجمان إلى الاقتراض من اللغة الفرنسية (Before Me.) في حالة واحدة بالنسبة للمترجم 1، وفي جميع الحالات بالنسبة للمترجم 2. حيث استعمل «Me.»، وهو اختصار للقب الذي يطلق على الموثقين والمحامين في أنظمة القانون المدني:

«Maître (M^e) s'applique aux **notaires, avocats, avoués, greffiers,...**»
(Varigault , 1866, p. 59)

فنتجت عبارة هجينة، تجمع بين التكافؤ الوظيفي والاقتراض. ووفقاً لما عرضه من تقنيات ترجمية، أعتقد أن هذا الخيار يمكن أن يكون مناسباً في حال كان الهدف إبراز المرجعية القانونية، أي الإشارة إلى اللقب المميز لموثق النظام القانوني المدني.

ثانياً، بالنسبة لعبارة «الموثق ب»، والتي تفيد تحديد مكان مكتب الموثق، فقد وفقاً في ترجمتها بالمكافئ الوظيفي لها، أي Notary in أو Notary public فكلاهما صحيحان:

“Notary, notary public: notary is a common ellipsis of notary public in both AmE and BrE.” (Garner, 1995, p. 598)

وأخيراً بالنسبة لعبارة الموقع أدناه، والتي تستعمل للإشارة إلى مصادقة الموثق على الوثيقة المحررة عموماً، فقد استعمل المترجمان تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع الحالات، أي بعبارة “the undersigned”.

ومن خلال تحليلي لترجمة العبارة الافتتاحية، لاحظت أن درجة صعوبة الترجمة تزداد مع زيادة طول العبارة. إلا أنّ تفكيك العبارة إلى العبارات المكونة لها قد يمكننا من إيجاد مكافئ وظيفي لكل منها على حدة، مما سيؤدي إلى إنتاج ترجمة مقبولة من حيث الأسلوب ضمن تقاليد لغة القانون الهدف.

❖ النموذج الثالث: التمهيد للشروط والالتزامات

تكررت العبارة المسكوكة «تم هذا الإيجار وفقاً للشروط والالتزامات القانونية والعادية المتبعة في مثل هذا الشأن» ست مرات في مدونتي، وتدرج ضمن أنماط تنظيم النص، حيث تتمثل وظيفتها في التمهيد لعرض شروط العقد.

كما يمكن تصنيف عبارة «تم هذا الإيجار» ضمن الأنماط النحوية وضمن متلازمات تضمين المصطلحات، لا سيما وأن نتائج الجرد اللغوي قد أظهرت تكراراً مرتفعاً لتلازم الفعل «تم» مع مصطلح «الإيجار». أما بالنسبة لبقية العبارة التمهيدية، أي «وفقاً للشروط والالتزامات القانونية والعادية المتبعة في مثل هذا الشأن»، والتي تحتوي على متلازمتين معجميتين (وفقاً لـ/ المتبعة في مثل هذا الشأن) وعبارة مزدوجة (الشروط والالتزامات القانونية والعادية)، فقد توصلت إلى أنها تستعمل بهدف الاختصار، حيث تعني:

Sous les charges et conditions ordinaires et de droit. Cette locution de la pratique notariale signifie selon les règles que la loi et l'usage prévoient pour chaque type de conventions d'après sa nature. Cette

mention de style dans les actes notariés dispense l'acte d'énumérer toutes les obligations des parties. (Picotte, 2018, p. 1581)

ما يعني أن الموثق غير ملزم بذكر جميع الشروط والالتزامات القانونية والعرفية التي تترتب عن العقد، بل يكفي بتوظيف هذه العبارة للإشارة إلى خضوع العقد ضمناً لأحكام القانون والعرف الجاري بها العمل في العقود المماثلة.

أما العبارة المسكوكة المكافئة وظيفياً في تقاليد الصياغة القانونية الإنجليزية، والتي تؤدي وظيفة التمهيد لبداية الجزء الخاص بشروط العقد، فتأخذ أشكالاً عديدة، منها:

“NOW, THEREFORE, in consideration of the mutual covenants contained herein and intending to be legally bound hereby, the parties hereto agree as follows” (GIAMPIERI, 2022, p. 303)

أو “Now therefore, both parties hereto agree and accept as follows” أو

باختصار: “The parties agree as follows” (صبره، 2003، ص. 55)

وقد قام المترجمان بنقل العبارة التمهيدية إلى اللغة الإنجليزية كالتالي:

- this rental was carried out in accordance with the legal and ordinary charges and conditions in force in the matter, (1) المترجم 1
- this rental has been concluded under the legal and ordinary charges and conditions in force in such matters, (1)
- This rental took place and was accepted by both parties under the usual legal and ordinary conditions and commitments; (3)
- this lease has been executed under the ordinary and legal charges and conditions in force in this respect (1)

المترجم 2 - this lease was carried out under the legal and ordinary charges and conditions in force in such matters, (6)

تظهر هذه الترجمات اعتماد المترجمين تقنية التكافؤ الحرفي في نقل العبارة التمهيدية. وقد ارتأيت تفكيك هذه العبارة إلى الوحدات المكونة لها، والتي يمكن أن ترد أيضا كعبارات مسكوكة في سياقات أخرى.

أولا، فيما يخص عبارة «تم هذا الإيجار»، التي تفيد إبرام عقد الإيجار، إذ يقال: تم الشيء، أي تحقق وحدث ووقع (معجم المعاني الجامع، د.ت). فيتمثل المكافئ الوظيفي لها في اللغة الإنجليزية في: “this lease is made and entered into” أو “this lease in made and concluded” (صبره، 2003، ص ص 32-33)، وقد ورد في إحدى دراسات ببيل أن عبارة “to conclude a contract” شائعة الاستعمال في الترجمات، لكنها نادرا ما تستعمل في العقود الأصلية المكتوبة بالإنجليزية، حيث يفضل استخدام “made” أو “entered into”، وتقول في هذا الصدد:

“The collocation *to conclude an agreement* is possible yet it is rarely to be found in non-translated English contracts, where phrases such as *contract made* or *contract entered into* are more frequent.” (Biel, 2010, p.31)

وقد استخدم المترجم 1 المكافئ الوظيفي في موضع واحد فقط (this rental has been concluded)، أما في باقي المواضع فقد اعتمد كلا المترجمين على التكافؤ الحرفي. حيث استخدمتا أفعالا تعبر عن مفاهيم قانونية مختلفة، مثل “carry out” و “execute” واللدان يشيران إلى تنفيذ العقد (غزالة، 2007، صفحة 331).

أما فعل "take place" فهو مكافئ حرفي ينتمي إلى اللغة العامة، ويعني "يقع أو يحدث" (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.875)، ولا يتلازم مع "agreement" أو "contract" أو "lease" (Deuter, Greenan, Noble, & Phillips, 2003, pp. 17, 159, "lease" أو "contract" 455)

وبالتالي، فإن اعتماد تقنية التكافؤ الحرفي في هذا السياق غير موفق، إذ أدى إلى وضع عبارات مسكوكة تشير إلى مفاهيم مغايرة، أو غير مألوفة في لغة العقود الإنجليزية. أما بالنسبة لعبارة «وفقاً لـ»، والتي تعد من المتلازمات المعجمية، فقد قام المترجمان بترجمتها باتباع تقنية التكافؤ الوظيفي بـ «under» و«in accordance with»، ووفقاً لغارنر (1995, p. 517) هما مترادفان، حيث يعنيان:

"In accordance with: To be in accordance is to be in conformity or compliance" (Garner, 1995, p. 14)

وفيما يخص "الشروط والالتزامات القانونية والعادية" والتي يمكن تصنيفها كعبارة مزدوجة، فقد اتجه المترجمان إلى اتباع تقنية التكافؤ الحرفي، "legal and ordinary conditions and commitments" سواءً بشكل مباشر من العربية، أو بالاستعانة بوساطة اللغة الفرنسية، مثل "charges et conditions" (سأناقش هذه العبارة بشكل موسع في النموذج الثاني عشر: التكاليف والشروط)

وأخيراً، فيما يخص عبارة "المتبعة في مثل هذا الشأن" والتي تعد من المتلازمات المعجمية كذلك، فقد نقلناها باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي. حيث تستعمل "in force" للإشارة إلى القوانين والتشريعات، وتعني سارية المفعول (غزالة، 2007، ص. 586)، مثل:

“the law in force/ the legislation in force” (Herbst & Readett, 2012, pp. 339, 565).

غير أن المقصود هنا ليس سريان المفعول، بل الشروط التي عادة ما يتم تطبيقها (applicable)، وبالتالي فإن المكافئ الحرفي لم يكن موفقا هنا. في حين كان موفقا في تنمة العبارة، أي "في مثل هذا الشأن"، باستثناء الحالات التي قام فيها المترجم 1 بحذف العبارة وباستخدام مكافئ حرفي من اللغة العامة، أي "in this respect".

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن المترجمين قد التزموا بالنقل الحرفي للعبارة، الأمر الذي أدى إلى بعض الهفوات. وبناءً على هذا العرض والتحليل يمكن تنقيح الترجمات ليصبح تركيب العبارة متوافقا وأسلوب لغة القانون الإنجليزية مع الحفاظ على نقل وظيفتها:

“This lease is made under/ accordance with the standard/ legal and ordinary/ legal and customary terms and conditions applicable to such matters.”

❖ النموذج الرابع: الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم

تكررت عبارة «الحامل/ الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم كذا» 12 مرة في المدونة، وتتكون من مصطلح متعدد الكلمات (بطاقة التعريف الوطنية) والنمط المعجمي المعبر عن إحالة إليها كوثيقة قانونية، أي «الحامل لـ»، والذي يمكن اعتباره كذلك ملازما لفظيا.

تختلف الأنظمة القانونية في طريقة تنظيم الوثائق المثبتة لهوية الأفراد، إذ تفرض بعض الدول إصدار بطاقة تعريف وطنية على جميع المواطنين، كما هو الحال في الجزائر،

حيث أُحدثت بطاقة التعريف الوطنية بموجب المرسوم رقم 67-126 المؤرخ في 21 يوليو 1967، وهي تُعد الوثيقة الرسمية لإثبات هوية المواطن الجزائري.

ويتمثل المكافئ الوظيفي لمصطلح بطاقة التعريف الوطنية في "identity card"، لأن:

"identity card, also ID card, an official document or card with your name, date of birth, photograph, or other information on it that proves who you are." (Cambridge University Press, n.d.)

أي البطاقة أو الوثيقة التي تحمل بيانات الأشخاص، من اسم وتاريخ ميلاد وصورة شخصية تثبت هويتهم.

أما بالنسبة لعبارة الإحالة «الحامل لـ» فيكافئها وظيفيا "to hold"، حيث يستعمل مصطلح "holder" للإشارة إلى شخص يحمل أو يملك وثيقة قانونية ما (Garner, 2009, p. 828)

لتصبح العبارة المكافئة وظيفيا: holder of identity card No.

وقد قام المترجمان بنقل هذه العبارة كالتالي:

Holder of national identity card no. (8)	المترجم 1
Holder of ID no. (4)	

Holder of national identity card No. (12)	المترجم 2
---	-----------

قام المترجمان باستعمال تقنية التوسيع المعجمي، إذ وفقا في التوصل إلى المكافئ الوظيفي للعبارة المسكوكة، وقاما بتوسيعه من خلال التمسك بنقل صفة "الوطنية" المميزة

لتسمية بطاقة التعريف الجزائرية. إلى جانب ذلك، قام المترجم 1 باستعمال المكافئ الوظيفي المختصر ID في أربع حالات، والذي يستعمل أيضا للإشارة إلى رقم بطاقة التعريف.

❖ النموذج الخامس: حسب شهادة ميلاده/ها رقم ...

وردت عبارة «حسب شهادة ميلاده رقم...» 18 مرة في نصوص المدونة. وتستعمل باعتبارها نمطا معجميا يهدف للإحالة أو الإشارة للسند المرجعي أو الوثيقة القانونية التي تثبت صحة بيانات أطراف العقد، كما أن «شهادة الميلاد» عبارة عن مصطلح متعدد الكلمات.

وبالرجوع إلى المعاجم العربية نجد أن «حسب» تعني «وفقا لـ» (معجم المعاني الجامع، حسب، د.ت)، ولها عدة مكافئات وظيفية في اللغة الإنجليزية أبرزها “according to” حيث تعني وفقا لغارنر:

“According to: depending on, as explained or reported by, or in accordance with.” (1995, p. 15)

أما بالنسبة للمكافئ الوظيفي لـ «شهادة ميلاد» فيتمثل في “birth certificate” حيث يشير هذا المصطلح إلى الوثيقة الرسمية التي تحتوي بيانات ميلاد الشخص، وهي وفقا لغارنر:

“**Birth certificate:** A formal document that records a person's birthdate, birthplace, and parentage.” (Garner, 2009, p. 219).

وقد جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

According to his/her birth certificate no. (14)

المترجم 1

As per his/ her birth certificate no. (4)

As per birth certificate No. (18)

المترجم 2

قام المترجمان باستعمال تقنية التكافؤ الوظيفي في ترجمة هذه العبارة المسكوكة، حيث استخدم المترجم 1 العبارة الشائعة according to بالإضافة إلى استخدام as per أحيانا أخرى. في حين اعتمد المترجم 2 على عبارة as per في جميع ترجماته، وهي تعني: “as per: is commonly understood to mean in accordance with.” (Garner, 1995, p. 80).

❖ النموذج السادس: الحاضر مجلس العقد

تكرر مصطلح «مجلس العقد» في خمسة مواضع في المدونة، أربعة منها تواردت مع «الحاضر»، ويمكن تصنيفه ضمن متلازمات تضمين المصطلحات. ويقصد بمجلس العقد «المكان الذي يتم فيه التعاقد، والذي يرتبط فيه الإيجاب بالقبول» (عبد الله، 2016)، وهو مفهوم إسلامي غير موجود في الأنظمة القانونية الغربية، حيث يقول أنور في هذا الصدد:

“What distinguishes Islamic contracts from its Western counterparts is that it insists on the session of contract (majlis al-‘aqd).” (Anwar, 2021)

أي أن ما يميز العقود الإسلامية عن نظيراتها الغربية هو تأكيدها على «مجلس العقد»، وقد لاحظت أن Anwar قد اعتمد مزيجا من التقنيات، حيث استعمل مكافئا وظيفيا وحرافيا في نفس الوقت للمجلس باعتباره زمان ومكان الاجتماع، أي “session” والذي تعرفه القواميس القانونية كالتالي:

“Session: 1- the period when a group of people meets...2- the period during which formal meetings of a body are being held.” (Collin, 2004, p. 274)

بالإضافة إلى اقتراض المصطلح (majlis al-‘aqd) لكي يؤكد على عدم انتماء هذا

المصطلح للقوانين الغربية. أما المترجمان في مدونتي فقد قاما بنقله كالتالي:

Present at council of this deed (1)

المترجم 1

Here present (2)

Present in this deed (3)

المترجم 2

حيث قام المترجم 1 باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي في عبارة “present at council

of this deed”، إلا أنني أعتبرها غير موفقة في هذا السياق، وذلك أن “council” يشير

إلى المجلس باعتباره مجموعة أشخاص، أي هيئة، وليس للدلالة على اجتماعهم في زمان

ومكان ما:

“Council: an official group chosen to run something or to advise on a problem.” (Collin, 2004, p. 74)

أما فيما يخص باقي الترجمات، فقد وفق في التوصل إلى مكافئ وظيفي ينتمي إلى

اللغة الإنجليزية القديمة، “here present” (Howell, 1816, pp. 115, 285, 291)، حيث

يشير إلى حضور الشخص وتواجده الآن في المكان.

وفيما يخص المترجم 2، فقد قام باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي مع حذف مصطلح

مجلس، وأرى أن ترجمته هنا غير موفقة، لأنها تعني بالترجمة الراجعة المذكور أو الوارد

في العقد، وهي بذلك لا تشير إلى الحضور الجسدي في وقت التعاقد.

❖ النموذج السابع: من جنسية جزائرية

تكررت عبارة «من جنسية جزائرية» (10 مرات) أو «جزائري الجنسية» (13 مرة) أو «الجزائري الجنسية» (4 مرات) للإشارة إلى جنسيات الأطراف المتعاقدة، وهي من البيانات التي يجب على الموثق ذكرها في العقود التي يحررها، وفقا للمادة 29 من القانون 06 – 02.

والجنسية هي الرابطة القانونية التي تصل شخص بدولة، ويمكن التمييز بين نوعين منها: الأصلية والمكتسبة إما عن طريق زواج أو تجنس أو غيرها (القرام، 1998، ص.196). أما المكافئ الوظيفي لها في اللغة الإنجليزية فيتمثل في “nationality”، ونجد تعريفها كالتالي:

“Nationality: the state of legally being a citizen of a particular country .../of Chinese/Algerian/any etc nationality.” (Pearson Education, 2013, pp. 1431-1432).

أي أن تكون مواطن بلد ما، حيث يستعمل التركيب: of بالإضافة إلى الصفة الدالة على الجنسية للإشارة إلى جنسيات الأشخاص. أما الصفة الدالة على الجنسية فتكون بطبيعة الحال مشتقة من اسم الدولة الذي ينقل عن طريق الاقتراض.

وقد جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

of Algerian nationality (25)
Algerian citizen (2)

المترجم 1

Algerian national (26)
of Algerian nationality (1)

المترجم 2

حيث قام المترجمان باستعمال تقنية التكافؤ الوظيفي في كل ترجمتهما، سواء في "of Algerian nationality" أو في "Algerian citizen" والتي تعني بالترجمة الراجعة «مواطن جزائري» وبالتالي تؤدي الوظيفة نفسها، فالمواطن الجزائري هو الشخص الذي يحمل الجنسية الجزائرية.

❖ النموذج الثامن: وهو متمتع بكامل قواه العقلية والبدنية

يمكن تصنيف هذه العبارة ضمن متلازمات تضمين المصطلحات، حيث يتلزم المصطلح متعدد الكلمات «القوى العقلية والبدنية» مع الفعل «يتمتع»، وتستعمل هذه العبارة للتأكيد على أهلية الأطراف للتعاقد بكامل إرادتهم وإدراكهم لتبعات ونتائج التعاقد. وتوجد عبارة إنجليزية مكافئة وظيفيا لها، حيث تشير المراجع الى أن:

An agreement is legally enforceable only when it is done without external influences. An unsound mind and memory may lead to a decision which one should not have taken in normal course and hence such agreements are treated as void. The parties to an agreement declare that they are in 'sound mind and memory' to show that they are doing it with full consciousness of mind to make it a legally enforceable agreement. (Legal explanations, n.d.).

أي أن الاتفاق لا يكون ملزما قانونا إلا إذا تم دون تأثيرات خارجية. إذ إن اختلال العقل أو الذاكرة سيؤدي بالأشخاص إلى اتخاذ قرارات لم يكونوا ليتخذوها في الظروف

العادية، لهذا يجب أن يصرح أطراف العقد أنهم بكامل قواهم العقلية “of sound mind and memory” للتأكيد على وعيهم بالتعاقد ولكي يكون اتفاقهم ملزماً قانونياً. وقد ترد كالتالي:

The party declares that he is of sound mind and memory.

وقد أشير إلى أن هذه العبارة من أكثر العبارات المزدوجة استعمالاً في لغة القانون

الإنجليزية (Garner, 1995, p. 561; Tiersma, 2000, p. 15)، ويعرفها غارنر (2009, p.

353) بأنها: “Having use of and control over one’s own mental faculties”، أي

القدرة على استخدام القدرات العقلية والتحكم فيها.

أما عن ترجماتها في مدونتي، فهي كالتالي:

المترجم 1 in full possession of his mental and physical faculties (2)

whilst enjoying all his physical and mental faculties (1)

المترجم 2 enjoying from all his mental and physical abilities (3)

قام المترجم 1 بتوظيف عبارة مكافئة وظيفياً وشائعة في اللغة الإنجليزية المعاصرة:

“in (full) possession of your faculties/senses: able to think in a clear and intelligent way, and not crazy or affected by old age.” (Pearson Education, n.d.).

أما بالنسبة للخيار الثاني للمترجم 1، فأرى أنه لم يكن موفقاً تماماً مثل خياره الأول،

حيث قام بترجمة عبارة "وهو متمتع" بشكل حرفي باعتبار أن "وهو" تشير إلى الحال،

فترجمها بـ “whilst enjoying”، ووفقاً للبلعبيكي فإن whilst تعني: بينما، في حين، مادام،

على الرغم (2008, p.1378)، وأظن أن هذا التركيب يبدو أقرب للأسلوب الأدبي وليس القانوني، خاصة وأنني لم أجد أي استعمال مماثل في المراجع القانونية المتوفرة لدي.

أما بالنسبة لفعل «enjoy» فيستعمل في الكتابة القانونية بمعنى:

“enjoy is frequently used in legal writing in the sense “to have, possess.”
(Garner, 1995, p.316)

إلا أن المترجم 2 لم يوفق في استعماله، حيث اقترح عبارة غير طبيعية من حيث

التركيب اللغوي، فاستعمال “enjoy” مع “from” خاطئ (Pearson Education, 2013, p.

725)، والتركيب الصحيح هو “to enjoy something”

مع ذلك، فقد وفق في توظيف التكافؤ الوظيفي في ترجمة عبارة “mental and

physical abilities”، حيث إن abilities مرادفة لـ faculties (Merriam-Webster, n.d.).

❖ النموذج التاسع: مدة الإيجار

ورد مصطلح «مدة الإيجار» 27 مرة في المدونة، منها 8 مرات كعنوان فرعي، أي

ضمن أنماط تنظيم النص. وتعد المدة ركنا من أركان الإيجار التي لا ينعقد دون تحديدها،

إذ تنص المادة 467 من الأمر رقم 75 - 58 على أن «الإيجار عقد يمكن المؤجر

بمقتضاه المستأجر من الانتفاع بشيء لمدة محددة مقابل بدل إيجار معلوم».

ويكافئ هذا المصطلح وظيفيا المصطلح الإنجليزي “term”، الذي يستخدم في العقود

للإشارة إلى الفترة الزمنية التي يكون الإيجار أو العقد عموما ساري المفعول خلالها، كما

توضحه التعاريف التالية:

“In contracts or leases, a period of time, such as one year, in which a contract or lease will be in force.” (Hill & Hill, 2009, p. 421)

كما تشرح روسيني (Rossini, 1998, p. 17) مصطلح Term واستعمالاته كما يلي:

Term: a period of time that is the measure of the contract's valid existence. A contract may be entered into for a term of five years or a period of five years. Otherwise, contracts may be concluded for an indefinite term or period.

وعليه، يمكن الإشارة إلى مدة الإيجار باستعمال مصطلح “Period”.

أما عن ترجمات مدونتي فقد كانت كالتالي:

Duration of the lease (4)

المترجم 1

Rental period (4)

Term of the lease (3)

Rental term (3)

Lease term (2)

Lease duration (2)

Rental duration (2)

Rental agreement's duration (2)

Term (1)

Location duration (1)

Duration of the rental (1)

Period of the lease (1)

Lease period (1)

Lease term (22)

المترجم 2

Lease period (5)

وفق المترجم 2 في توظيف تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع ترجماته، حيث استعمل مصطلح "lease term" في 22 موضعا، واستعمل "lease period" في خمسة مواضع. كما وفق المترجم 1 في توظيف تقنية التكافؤ الوظيفي في 15 موضعا، وذلك في الترجمات التالية: "rental period" و "term of the lease" و "rental term" و "lease term" و "term" و "period of the lease" و "lease period".

أما فيما يخص عبارة "location duration"، والتي تعني بالترجمة الراجعة مدة المكان، وهو تركيب غير دقيق لا وظيفيا ولا مفهوميا. ويبدو لي أن المترجم 1 قد اعتمد على النقل الحرفي للمكافئ الوظيفي الفرنسي "durée de location"، إلا أن المصطلحين من أشباه النظائر، إذ يعني "location" باللغة الإنجليزية:

"Location: the place where someone or something is." (Pearson Education, 2013, p. 1277)
أي المكان وليس الإيجار مثلما هو الحال في الفرنسية، حيث ورد في القرام (1998، ص. 178) الإيجار: location، وبالتالي فالترجمة غير موفقة.

أما فيما يخص بقية ترجمات المترجم 1، التي تحتوي على مصطلح "duration"، والتي تبدو جميعها صحيحة من حيث التركيب ومن حيث الإشارة إلى المفهوم المكافئ وظيفيا، إلا أن روسيني تقول في هذا السياق:

"However, it is incorrect to speak of a "duration" of five years or an indefinite "duration." Duration is never used with a number, but rather refers to the continued existence of something: for the duration of this contract." (Rossini, 1998, p. 17)

ما يعني أنه لا يصح استخدام "duration" في تحديد مدة الإيجار، وبالتالي فإن الترجمات المذكورة ليست موفقة.

❖ النموذج العاشر: تخصيص الأماكن

ورد مصطلح «تخصيص الأماكن» سبع مرات كعنوان في المدونة، أي كنمط من أنماط تنظيم النص، ويمكن أن يعتبر كذلك مصطلحا متعدد الكلمات. ويقصد بالتخصيص (القرام، 1998، ص. 96) تحديد استعمال معين لمال أو ملك، مثل الإيجار بغرض السكن أو بغرض ممارسة نشاط تجاري أو حرفي أو مهني. ويكتسي التخصيص أهمية قانونية بالغة في الحفاظ على العين المؤجرة من جهة وعلى حقوق المؤجر من جهة أخرى، حتى لا يلحق به ضرر نتيجة سوء استعمال العين. إذ يحظر على المستأجر تغيير التخصيص المتفق عليه في العقد بدون موافقة المؤجر (المادة 491 من الأمر رقم 75 - 58).

وهو الأمر نفسه بالنسبة للنظام القانوني الأنجلوسكسوني، حيث يجب تخصيص بند في العقد تحت عنوان "use" (Warda, 2001, p. 108) يذكر فيه النشاط الذي ستم ممارسته في المحل المؤجر، حتى يضمن المؤجر ألا تتم ممارسة أي نشاط غير قانوني أو خطر في محله:

"To insure that the tenant does not use the premises for any illegal or dangerous purpose or compete with other tenants, include this clause."

كما وجدت مكافئا وظيفيا آخر، وهو "permitted use of Premises"، والذي يشير

كذلك إلى الاستعمال المسموح وفقا لعقد الإيجار:

The “permitted use of premises” clause limits the tenant to only engage in certain types of business. Before allowing the tenant to use the property for additional purposes that are not stated in the Lease, the tenant needs to obtain the written consent of the Landlord. (LawDepot, n.d.)

أي أن هذا البند يحدد طبيعة النشاط الذي يمارسه المستأجر ويمنعه من تغييره بدون الحصول على موافقة المؤجر، وهو ما يتطابق ومفهوم تخصيص الأماكن في النظام القانوني الجزائري.

وقد جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

Assignment of places (2)	المترجم 1
Assignment of premises (2)	
Occupancy (2)	
Real estate use (1)	

Assignment of places (6)	المترجم 2
Assignment of premises (1)	

وقد تبين لي أن المترجمين قد أتيا بمجموعة من المصطلحات تختلف عن المكافئ الوظيفي الذي توصلت إليه. وأعتقد أن سبب هذا قد يرجع إلى تعدد دلالات مصطلح التخصيص، فبالرجوع إلى معجم المصطلحات القانونية والاقتصادية (مطر، 2005، ص. 366)، وجدت مقابل مصطلح التخصيص ما يلي: “allocation, allotment, appropriation, assignment” باللغة الإنجليزية ومصطلح “affectation” باللغة الفرنسية.

وقد اختار المترجمان مصطلح “assignment” والذي يعني تحويل حق، أو مال، أو نقله، أو التنازل عنه للغير (الفاروقي، 2008، ص. 58)، وهو مكافئ حرفي للتخصيص، إذ يشير إلى مفهوم قانوني مغاير تماما.

كما استعملنا هذا المكافئ الحرفي إلى جانب المكافئ الوظيفي لمصطلح الأماكن، أي “premises” (في حالتين بالنسبة للمترجم 1، وفي حالة واحدة بالنسبة للمترجم 2)، مما أدى إلى وضع المصطلح متعدد الكلمات “assignment of premises”، والذي يعني التنازل عن الأماكن.

أما بالنسبة لمصطلح “occupancy”، الذي استعمله المترجم 1 مرتين، فيعتبر مكافئاً وظيفياً للتخصيص، وله عدة معانٍ، منها:

Occupancy: The act, state, or condition of holding, possessing, or residing in or on something; actual possession, residence, or tenancy, ...

The period or term during which one owns, rents, or otherwise occupies property/ The state or condition of being occupied/ The use to which property is put. (Garner, 2009, p. 1212)

أي أنه المكافئ الوظيفي لشغل الأماكن وكذا تخصيص الأماكن.

وفيما يخص “real estate use”، فهو مكافئ وظيفي، إذ يقصد بـ real estate:

“Real estate: Land and things permanently attached to it, such as buildings, houses, stationary mobile homes, fences and trees. Real estate is also called real property. Anything that isn’t real estate is personal property” (Hill & Hill, 2009, p. 305).

أي العقار، والأماكن المؤجرة عموماً يمكن أن تكون عقاراً أو جزءاً من عقار، وبالتالي فقد وظف المترجم 1 في هذه الترجمة تقنية التكافؤ الوظيفي.

❖ النموذج الحادي عشر: مقابل الإيجار

ورد المصطلح المتعدد الكلمات «مقابل الإيجار» 17 مرة في المدونة، تسع منها باعتباره نمطا من أنماط تنظيم النص (أي عنوان). ويعد «مقابل الإيجار» أو «بدل الإيجار» ركناً أساسياً لانعقاد عقد الإيجار، إذ إنّ عدم اتفاق الطرفين عليه يفضي إلى بطلان العقد بطلاناً مطلقاً (شيهاني، 2017، ص. 110). ويقصد به «المقابل الذي يدفعه المستأجر للمؤجر نظيراً للمنفعة التي يحصل عليها من عقد الإيجار» (شيهاني، 2017، ص. 107)، ولا يشترط أن يكون هذا المقابل مبلغاً مالياً، إذ تنص المادة 467 من الأمر رقم 75 - 58 على جواز تحديده نقداً أو بتقديم أي عمل آخر.

أما المكافئ الوظيفي لهذا المصطلح في النظام الأنجلوسكسوني فهو المصطلح البسيط "rent" أو "rental"، والذي تعرفه القواميس القانونية المتخصصة كالتالي:

"Rent/ rental: money paid, or occasionally a service provided, in return for using something such as an office, house, factory, car or piece of equipment for a period of time." (Collin, 2004, p. 256).

أي أنه المال الذي يدفع، أو الخدمة التي تقدم، مقابل استعمال شيء، كمكتب، أو منزل، أو مصنع على سبيل المثال، لمدة من الزمن.

وقد جاءت ترجماته في مدونتي كالتالي:

Rent (8)

Lease rate (2)

المترجم 1

Rental cost (4)

Rental consideration (1)

/ (2)

Lease price (17)

المترجم 2

قام المترجم 1 باستعمال تقنية التكافؤ الوظيفي 8 مرات، كما استعمل تقنيات أخرى في باقي المواضع. حيث قام باتباع تقنية التكافؤ الحرفي في "rental consideration"، إلا أن المصطلح الناتج يحمل دلالة مميزة في النظام القانوني الأنجلوسكسوني، مما يستلزم تجنب تقنية التكافؤ الحرفي وفقا لشارتشفيتش، حيث يعتبر "consideration" ركنا من أركان العقد، ويقول صبره (2003، ص.80) في هذا الصدد:

«ظهر السبب "cause" في فرنسا والمقابل "consideration" في إنجلترا لأسباب ونتيجة لظروف تاريخية متشابهة. ويعرف المقابل بأنه الشيء الذي يغري طرفا ما على الدخول في العقد. ويشترط أن يكون مشروعاً، وألا يكون منافياً للأخلاق. ويقوم المقابل ببعض وظائف السبب...»

أما فيما يتعلق ببقية الترجمات التي قدمها المترجم 1، وهي: "lease و rental cost" "rate"، فأعتقد أنه اعتمد على وساطة اللغة الفرنسية في نقلها إلى الإنجليزية، إما نقلاً حرفياً أو باستعمال الترجمة الآلية، مما أسفر عن استعمال مصطلحات تشير إلى مفاهيم قانونية مختلفة عن مفهوم «مقابل الإيجار»، أو غير شائعة الاستعمال وسأبين سبب اعتقادي هذا فيما يلي.

يتمثل المكافئ الوظيفي الفرنسي لمصطلح مقابل الإيجار في: «prix du bail» أو «prix de location»، أما في اللغة الإنجليزية، فيقابل «prix» كل من «price»، أو «cost»، أو «rate» (Herbst & Readett, 2012, p. 727)

وسواء اعتمد المترجم 1 على النقل الحرفي أو الترجمة الآلية، فإن ترجماته غير موفقة، لأن مصطلح «lease rate» يشير إلى مفهوم قانوني مغاير، هو:

“lease rate: in a leasing agreement, the interest rate.” (Farlex Financial Dictionary, n.d).

أما مصطلح “rental cost” فلم أجده في أي من القواميس القانونية، مثلما هو الحال بالنسبة لـ “lease price” الذي استعمله المترجم 2. فقامت بالاستعانة بقواميس المتلازمات اللفظية وبحثت عن الأسماء التي تتلازم مع مصطلحي “lease” و “rental” ولم أجد “price” و “cost” ضمنها (Deuter et al., 2003, pp. 470, 645)، كما قمت بالأمر نفسه بالنسبة لـ “price” و “cost” ولم أجد أي استعمال لـ “lease” و “rental” (Deuter et al., 2003, pp. 182, 609).

❖ النموذج الثاني عشر: التكاليف والشروط

تجسد العبارة المزدوجة «التكاليف والشروط» نمودجا من أنماط تنظيم النص، حيث وردت سبع مرات كعنوان في المدونة. وتكمن وظيفتها في الإعلان عن القسم أو الجزء المخصص في العقد لتحديد مختلف الالتزامات والواجبات الواقعة على عاتق المؤجر والمستأجر.

أما المكافئ الوظيفي لهذه العبارة في النظام الأنجلوسكسوني فهو “terms and conditions”، والتي يعرفها قاموس أوكسفورد للقانون بأنها مختلف الأحكام والقواعد التي

تنظم العقد وتحكمه (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 494)

ويرى غارنر أن هذه العبارة المزدوجة غير ضرورية من حيث الاستعمال، ويكفي توظيف مصطلح “terms” فقط، لأنه يشمل “conditions”:

“Terms: conditions or stipulations limiting what is proposed to be granted or done” (Garner, 1995, p. 872)

وقد قام المترجمان بنقلها كالتالي:

Terms and responsibility (2)	المترجم 1
Charges and conditions (2)	
Expenses and conditions (2)	
Terms and conditions (1)	

Terms and conditions (7)	المترجم 2
--------------------------	-----------

نلاحظ أن المترجم 2 قد وظف التكافؤ الوظيفي في ترجمة هذه العبارة، في حين لم يوفق المترجم 1 في ذلك سوى مرة واحدة فقط. حيث اقترح ثلاث ترجمات لهذه العبارة، وهي جميعها مكافئات حرفية، فمقابل تكاليف قد يكون “charges” أو “expenses”.

إلا أن تراكيب مثل: “charges and conditions” أو “expenses and conditions” ليست شائعة في لغة القانون الإنجليزية. ويبدو أن المترجم قد اعتمد تقنية التكافؤ الحرفي في نقل العبارة العربية، أو أنه قد اعتمد على العبارة الفرنسية المكافئة وظيفيا، أي “charges et conditions”، ونقلها حرفيا كذلك، إلا أن charges بالفرنسية يشير إلى:

« ... le mot *charges* étant assimilé aux obligations et aux responsabilités particulières des parties. » (Picotte, 2018, p. 1581)

أي التزامات أطراف العقد بشكل عام، وليست بالضرورة الالتزامات المادية، في حين

أن “charges” بالإنجليزية يعني المصاريف (Garner, 1995, p. 228).

أما فيما يخص عبارة terms and responsibilities، فهي غير شائعة في سياق تحديد

شروط العقود الإنجليزية، حيث تعني “responsibilities” الالتزامات المالية:

“Responsibility, when used in the sense “liability to be made to account or pay, is a legalism not generally understood by nonlawyers...” (Garner, 1995, p. 764).

ومن الممكن الاكتفاء بمصطلح “terms”، لتحقيق الوظيفة القانونية للعبارة بشكل

يتوافق وأعراف الصياغة الإنجليزية، مثلما أشار غارنر.

النموذج الثالث عشر: المحل المؤجر

تكرر المصطلح متعدد الكلمات «المحل المؤجر» 22 مرة في المدونة، ويقصد بالمحل

في الإيجار عموماً «العين المؤجرة» وقد تكون عقارا أو منقولا (ححو، 2021، ص. 15)،

أما في الإيجار التجاري فهو المكان المؤجر لممارسة نشاط تجاري أو حرفي (لوزي، 2018،

ص. 105)، وقد ورد هذا المصطلح مع عدة ألفاظ مصاحبة له، أبرزها المؤجر، ليكون

مصطلحا أكثر دقة وهو المحل المؤجر.

أما عن المكافئ الوظيفي له فهو “leased premises”، إذ يشير إلى:

“Leased premises refer to the specific property or space that a landlord rents out to a tenant under a lease agreement. This can include residential

properties, office spaces, retail storefronts, warehouses, or other commercial properties.” (CoBrief, n.d.).

أي أنه عقار أو جزء من عقار يقوم مالكة بتأجيره، وقد يكون مسكنا، أو مكتبا، أو متجرا، أو أي عقار مخصص للاستعمال التجاري، وهو ما يتوافق مع مفهوم المحل المؤجر المبين أعلاه.

وقد قام المترجمان بنقل العبارة إلى الإنجليزية كالتالي:

The rented premises (6)	المترجم 1
The leased premises (3)	
The premises currently rented (2)	
The shop described above (1)	
The aforementioned property (1)	
The rented property (2)	
The rent property (2)	
The rented places (1)	
The real estate presently leased (1)	
/ (2)	

The leased premises (21)	المترجم 2
The aforementioned premises (1)	

يتبين من عرض مختلف الترجمات أن المترجم 2 قد استعمل تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع الحالات. حتى في عبارة “the aforementioned premises”، والتي تعني بالترجمة الراجعة “المحل المذكور سابقا”، وهو تركيب شائع في الصياغة الإنجليزية للإشارة إلى ما قد تم ذكره سابقا في العقد، وتؤدي وظيفة الإحالة للمحل المؤجر موضوع العقد.

أما بالنسبة للمترجم 1، فنلاحظ أنه يوظف في كل مرة مصطلحا مختلفا للإشارة إلى
المحل المؤجر، حيث استعمل التكافؤ الوظيفي 12 مرة (the rented premises, the leased
premises, the aforementioned property, the rented property).

كما استعمل تقنية التكافؤ الوصفي خمس مرات (the shop described above, the
premises currently rented, the real estate presently leased, the premises
currently leased).

بالإضافة إلى التكافؤ الحرفي في "the rented places". أما بالنسبة لاستعماله عبارة
"the rent property" بدلا من "the rented property"، فأعتقد أنه خطأ مطبعي.

❖ النموذج الرابع عشر: المحل المعين أعلاه / أدناه

وردت عبارة «المحل المعين» خمس مرات في مدونتي، منها مرتان بصيغة «المعين
أدناه»، وثلاث مرات بصيغة «المعين أعلاه». وهي من المتلازمات المعجمية التي تستعمل
للإشارة إلى موقع ما في الوثيقة، تمت الإشارة فيه إلى العقار موضوع العقد دون الحاجة
إلى تحديد أوصافه في كل مرة.

حيث يقصد بالتعيين «تبيان مقاييس عقار وحدوده»، أو بشكل عام «وصف،
مواصفات، بيان، تعريف، ذكر أو شرح تفاصيل شيء، أو مقوماته، أو حاله، أو ما يتصل
به مما يلزم بيانه» (الفاروقي، 2008، ص. 212) ويكافئه وظيفيا في اللغة الإنجليزية
مصطلح "description"، وذلك لأن مفهومه هو:

A description of leased premises refers to a detailed statement or specification in a lease agreement that outlines the physical characteristics and boundaries of the property being leased. This description includes important details such as the address, the size of the property, the layout, and the specific area or unit that is being rented. It may also include reference to any common areas that tenants have access to, such as parking lots or shared facilities. (CoBrief, n.d.)

أي أنه بيان مفصل يرد في عقد الإيجار ويحدد بدقة العقار المؤجر من حيث موقعه، ومساحته، وحدوده والأجزاء المشتركة، كمواقف السيارات مثلاً.

أما بالنسبة للإحالة، فتستعمل في الكتابة القانونية الإنجليزية، على سبيل الذكر، كل من: "above" للإحالة إلى شيء قد تم ذكره من قبل و "below" للإحالة إلى شيء سيذكر لاحقاً (Garner, 1995, pp. 8, 9 - 103). وأذكر من أمثلتها ما يلي:

"the property described above, the vehicle described above, as defined below, the meaning set forth below, the above-named company, the above-recited considerations." (Roche M. , 2018)

وبناء على ما سبق، فإن المكافئ الوظيفي لعبارة «المحل المعين أعلاه / أدناه» يمكن

أن يكون: "the premises described above/ below" أو "the above- described premises" أو "the below- described premises".

وقد اعتمد المترجمان عدة ترجمات لهذه العبارة، وهي:

the premises designated below (2)

the above-named premises (1)

المترجم 1

the real estate currently leased (1)

the below- mentioned property (1)

the hereinafter described premises (3)

المترجم 2

the aforementioned premises (2)

قام المترجم 2 باستعمال تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع الحالات، حيث استعمل عبارات شائعة في لغة العقود الإنجليزية للإحالة إلى العقار. أما المترجم 1 فقد استعمل تقنية التكافؤ الوصفي في عبارة "The real estate currently leased". واستعمل تقنية التكافؤ الوظيفي مع الحرفي في عبارة "the premises designated below"، حيث إن "designation" هو المكافئ الحرفي للتعين، ويعني تعيين سمة أو أمانة دالة تستعمل في الوصية لتشير إلى شخص معين وتغني عن الحاجة إلى التصريح باسمه (الفاروقي، 2008، ص.213)، وبالتالي يشير هذا المصطلح إلى مفهوم مختلف عن مفهوم تعيين العقار. أما في باقي الترجمات، فقد استعمل المترجم 1 تقنية التكافؤ الوظيفي (the above- named premises, the below-mentioned property)

❖ النموذج الخامس عشر: قانون التسجيل المعدل والمتمم

ورد المصطلح متعدد الكلمات «قانون التسجيل المعدل والمتمم» أربع مرات في مدونتي. وتعرف القرام التسجيل بأنه «إجراء يتمثل في تدوين عقد في سجل رسمي يمسكه موظفو التسجيل، الذين يقبضون من جراء ذلك رسماً جبائياً، ويعتبر هذا التسجيل ملزماً لمعظم العقود تحت طائلة غرامة جبائية» (1998، ص. 118). ولم أجد مكافئاً وظيفياً

لهذا المصطلح في سياق اللغة الإنجليزية، ووفقا لاطلاعي وبحثي فإن الترجمة باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي تفي بالغرض خاصة وأنه لا وجود لما يسمى بـ "registration code/ law" في الأنظمة القانونية الأنجلوسكسونية.

أما بالنسبة للعبارة المزدوجة «المعدل والمتمم»، فقد توصلت من خلال الاطلاع على تسميات مجموعة من القوانين أنه في سياق النظام القانوني الإنجليزي تستعمل عبارة "as amended فقط، وتستعمل في سياق النظام القانوني الأمريكي عبارة "as amended and supplemented" في نص القانون وليس في تسميته (law justia, n.d.)، إلا أنها تعتبر مكافئا وظيفيا، فهي تشير على كل حال إلى التغييرات التي طرأت على القانون أو الإضافات التي تمت عليه.

وقد قام المترجمان بنقل العبارة المسكوكة كالتالي:

The modified and supplemented registration code. (1) المترجم 1

The amended registration law (1)

The modified registration law (1)

The amended and supplemented registration law. (1)

The registration law, amended and completed. (4) المترجم 2

قام المترجمان في نقل الجزء الأول من العبارة، أي مصطلح «قانون التسجيل»، باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي، وهي التقنية التي أشرت أنها مناسبة في هذا السياق. أما بالنسبة للجزء الثاني من العبارة المسكوكة، أي «المعدل والمتمم» فقد قام المترجم 1 بنقلها

وظيفيا مرتين (the amended and supplemented, the amended) بما ينسجم وطريقة تسمية القوانين التي أشرت إليها، إلا أنه استعمل في إحدى ترجماته المكافئ الحرفي "modified".

والأمر نفسه بالنسبة للمترجم 2 فقد قام بترجمة تحاكي طريقة تسمية القوانين في النظام الأنجلوسكسوني، إلا أنه استعمل مكافئاً حرفياً لمصطلح المتمم، أي "completed".

❖ النموذج السادس عشر: تؤدي حقوق التسجيل

تكررت عبارة «تؤدي حقوق التسجيل» خمس مرات في المدونة، ويمكن النظر إليها باعتبارها نمطا نحويا مبنيا للمجهول معبرا عن الإلزام. كما تمثل نموذجا عن أنماط تضمين المصطلحات، أي مصطلح "حقوق التسجيل"، والفعل الملازم له "تؤدي".

ويقصد بحقوق التسجيل رسوم التسجيل التي يتم اقتطاعها مقابل القيام بتسجيل العقد في مصلحة التسجيل من طرف موظف عمومي، وتختلف الرسوم عن الضرائب في أن الضرائب تفرضها الدولة بصورة جبرية وإلزامية ودون مقابل، في حين أن الرسوم تدفع مقابل خدمة أو إجراء ما (الوافي، 2023).

أما المكافئ الوظيفي للمصطلح فهو "registration fee"، باعتباره المال الذي يدفع مقابل تسجيل شيء ما رسمياً، حيث يعرف كالتالي:

"Registration: the act of having something noted on an official list...
Registration fee: money paid to have something registered." (Collin, 2004, p. 254).

والفعل الذي يتلزم وهذا المصطلح هو "to pay" (Pearson Education, 2013, p.

843)، فتصبح العبارة المكافئة وظيفياً: "registration fees shall be paid..."

وقد قام المترجمان بنقلها كالتالي:

Registration fees are paid ... (3)

المترجم 1

Registration fees will be paid ... (1)

Registration fees shall be paid... (1)

The registration rights will be paid ... (2)

المترجم 2

The registration rights will be perceived ... (2)

The registration rights are paid ... (1)

بالنسبة للمترجم 1، فقد وفق في التوصل إلى المكافئ الوظيفي لحقوق التسجيل وكذا

للفعل الذي يتلزم مع هذا المصطلح في جميع الحالات، إلا أنه لم ينقل الوظيفة الإلزامية

للعبارة سوى مرة واحدة. فبالرغم من صحة جميع ترجماته نحويًا من حيث التعبير عن

المبني لمجهول، إلا أنها لا تعكس وظيفة الإلزام. حيث استعمل المضارع البسيط في عبارة

"registration fees are paid..." وهو أنسب لتقديم شروحات أو تعليمات، واستخدم كذلك

المستقبل "registration fees will be paid" وكلاهما لا يعكس الطبيعة الإلزامية لإجراء

التسجيل وفقاً للقانون الجزائري.

أما المترجم 2 فقد اعتمد تقنية التكافؤ الحرفي فترجم «الحقوق» بـ "rights"، وأظن أن

سبب هذا الخطأ هو تأثير المكافئ الوظيفي الفرنسي (les droits de l'enregistrement).

إذ يستعمل مصطلح «droit» بالفرنسية بمعنى: "حق، أو رسم، أو قانون" (Jabbour &

Souheil, 1983, p. 351)

«Droit: (taxe) fee; charge; duty; tax» (Herbst & Readett, 2012, p. 340)

أما مكافئه الحرفي الإنجليزي right فيعني:

“Right, n., ... “an interest or expectation guaranteed by law.”

أي أنه الحق مثلما تعرفه القرام (1998، ص. 106) "ثبوت قيمة معينة لشخص

بمقتضى القانون، فيكون لهذا الشخص أن يمارس سلطات معينة يكفلها له القانون".

والأمر نفسه بالنسبة للفعل “perceive”، فهو من أشباه النظائر للفعل الفرنسي

«percevoir» الذي يعني تحصيل أو جمع:

«percevoir v: to collect» (Herbst & Readett, 2012, p. 677)

في حين يعني الفعل الإنجليزي “perceive”: “يفهم، يحس، يدرك” (غزالة، 2007،

صفحة 953)، وبالتالي فهو لا يشير إلى التحصيل بمعنى تحصيل الأموال، بل بمعنى

الإدراك والفهم والإحساس.

❖ النموذج السابع عشر: نسخة تنفيذية

تكررت عبارة «نسخة تنفيذية» أربع مرات في مدونتي، وهي من المصطلحات متعددة

الكلمات.

تنص المادة 11 من القانون رقم 06 – 02 على أن «يقوم الموثق ضمن الشروط

المنصوص عليها في القانون، بتسليم نسخ تنفيذية للعقود التي يحررها أو نسخ عادية منها

أو المستخرجات، والعقود التي لا يحتفظ بأصلها»، ويسري على النسخة التنفيذية للعقد ما

يسري على الأحكام القضائية، وفقا للمادة 31 من القانون نفسه.

ويقصد بالنسخة التنفيذية عموماً نسخة من عقد أو حكم أو صورة لهما ممهورة بالصيغة التنفيذية، والتي تسمح باللجوء إلى طرق التنفيذ (القرام، 1998، ص. 146). ووفقاً لدراسة مقارنة أجراها المجلس الأعلى للتوثيق في فرنسا حول الفروقات بين موثقي الأنظمة المدنية والأنجلوسكسونية، فإن هذه الأخيرة لا تعترف مطلقاً بفكرة أن يكون العقد التوثيقي سنداً تنفيذياً:

« La Common law ignore totalement le concept du titre exécutoire basé sur un acte notarié. Le passage par une décision de justice est impératif pour toute procédure d'exécution civile en faveur d'une partie privée. » (Centre Notarial de Droit Européen, 2008, p. 2).

وبناءً على ذلك، لا يوجد مكافئ وظيفي لمصطلح النسخة التنفيذية في النظام القانوني الأنجلوسكسوني. ومن خلال مراجعة مجموعة من المعاجم القانونية المتخصصة، تمكنت من رصد بعض ترجمات هذا المصطلح، والتي تراوحت تقنيات نقلها بين التكافؤ الحرفي: “first authentic” (WordReference, n.d.)، والتكافؤ الوصفي: “enforceable copy” (copy (bearing the executory formula))، باعتبارها نسخة طبق الأصل عن سند رسمي

أو حكم وتحمل الصيغة التنفيذية (Bassil, Bechara, & Rahme, 2010, p. 294)،

أما الترجمات التي وجدتها في مدونتي فهي:

Gross enforcement (1)	المترجم 1
Main executive (1)	
Executive copy (2)	

Enforcement formula (3)	المترجم 2
Enforcement copy (1)	

ويتضح من خلال عرض الترجمات أن المترجم 1 قد اعتمد ثلاث ترجمات مختلفة للمصطلح. فبالنسبة لـ "Gross enforcement"، اعتقد أنه استعان بالمكافئ الوظيفي الفرنسي "grosse" (القرام، 1998، ص. 146)، إلا أن مصطلح "gross" بالإنجليزية يعني جسيم أو فادح أو إجمالي ... (Baalbaki & Baalbaki, 2008, pp.511,512)، وبذلك تكون الترجمة الراجعة للعبارة تنفيذ إجمالي أو تنفيذ جسيم، وهي خاطئة اصطلاحيا.

من جهة أخرى، استعمل تقنية التكافؤ الوصفي في عبارة "main executive"، إلا أنها ليست واضحة، فصحيح أن "executive" تعني حرفيا تنفيذي، إلا أن اقترانها بـ "main" يوحي بأنها تسمية لمنصب إداري، لا سيما وأن "executive" مصطلح يقصد به السلطة التنفيذية، أي الحكومة، أو وظيفة تنفيذية تتعلق بإدارة الدولة (Bassil, Bechara, & Rahme, 2010, p. 261)، وبذلك، فإن الترجمة التي اقترحها تؤدي إلى اللبس.

أما خياره الأخير، وهو "executive copy"، فيعد مقبولا كمكافئ حرفي، إلا أنه ينبغي عدم الخلط عموما بين "executive" و "executory" التي تعني «واجب التنفيذ أو قابل للتنفيذ» (الفاروقي، 2008، ص. 248).

في حين وظف المترجم 2 تقنية التكافؤ الوصفي في عبارة "enforcement formula"، بالإضافة إلى التكافؤ الحرفي في عبارة "enforcement copy".

❖ النموذج الثامن عشر: لا يجوز لـ

تكرر النمط النحوي المعبر عن الحظر، «لا يجوز للمستأجر/ المؤجر فعل كذا»، 12 مرة في المدونة، في سياقات مثل التنازل عن الإيجار أو تغيير التخصيص وغيرها. وقد ذكرت في الفصل الثاني من هذه الدراسة أن النمط النحوي المكافئ وظيفيا في اللغة الإنجليزية هو “may not”، كما يبيح بعض الصائغين القانونيين استعمال “shall not” أيضا.

وقد قام المترجمان بنقل هذا النمط النحوي إلى الإنجليزية كما يلي:

Cannot (5)	المترجم 1
Is not authorised (3)	
Is prohibited from (1)	
Can only (1)	
Shall not (1)	
May not (1)	

Can't (12)	المترجم 2
------------	-----------

استخدم المترجم 2 “can't” في جميع الحالات، في حين استخدم المترجم 1 “cannot” و “can only” في ست حالات، والتي تعني بالترجمة الراجعة «لا يستطيع»، وهي مكافئات حرفية لا تتقل وظيفة الحظر ولا تحقق الأثر القانوني. حيث أكد غارنر على ضرورة التفريق بين “can” و “may”، في قوله:

“can; may. The distinction between these words has been much discussed. Generally, can expresses physical ability; may expresses permission or authorization, and sometimes possibility” (Garner, 1995, p. 128)

ما يعني ان “can” تستعمل للتعبير عن القدرة البدنية، في حين تستعمل “may” للتعبير عن الإذن أو الترخيص.

وقد يكون سبب اعتماد المترجمين لتقنية التكافؤ الحرفي في هذا السياق، راجعا إلى تأثير اللغة الفرنسية، التي تستعمل فعل «pouvoir» للتعبير عن القدرة (la capacité) والإذن أو التصريح (l'autorisation) من دون التفريق بينهما (Centre National de Ressources Textuelles et Lexicales, n.d.).

كما استعمل المترجم 1 تقنية التكافؤ الوظيفي في “may not” و “shall not”، وهما الصيغتان المستعملتان وفقا لتقاليد الصياغة القانونية الإنجليزية، أما بالنسبة إلى عبارتي “is not authorised to” و “is prohibited from”، فهما مكافئان وصفيان لـ “may not” و “shall not” حيث قام المترجم بشرح الوظيفة القانونية لهذين الأخيرين.

النموذج التاسع عشر: لا يسوغ لـ

تكرر النمط النحوي «لا يسوغ لـ» 19 مرة في مدونتي، وقد أشرت في نتائج الجرد اللغوي للمدونة أنه مرادف لـ «لا يجوز»، وبالتالي ينبغي أن يترجم بـ “may not” أو “shall not” وفيما يلي أعرض ترجماته مثلما قام بها المترجمان:

المترجم 1 Shall not (16)

Is not entitled to (1)

Is not allowed to (2)

المترجم 2 Can't (19)

يتبين من عرض الترجمات أنّ المترجم 1 قد وفق في استعمال المكافئ الوظيفي

“shall not” 16 مرة، بالإضافة إلى استعماله تقنية التكافؤ الوصفي في “is not allowed

to” والتي تعد شرحا للوظيفة القانونية لـ “may”. أما بالنسبة لعبارة “is not entitled to”

والتي تعني لا يحق له، فتعتبر محاولة لاستعمال التكافؤ الوصفي، إلا أنها غير موفقة في هذا السياق، لأنها الصيغة المستعملة في أسلوب الصياغة الإنجليزي لإبطال الحقوق وليس لحظر الفاعل القانوني من القيام بأفعال ما.

وفيما يخص المترجم 2، فقد اعتمد أيضا على “can’t”، أي أنه وظف التكافؤ الحرفي، مثلما هو موضح في النموذج الثامن عشر.

❖ النموذج العشرون: يلتزم بـ

تم التعبير عن التزامات المستأجر باستخدام عبارة «يلتزم بـ» 17 مرة في مدونتي، مثل في «يلتزم المستأجر باستغلال المحل المؤجر كصانع خبز تقليدي» و«يلتزم الطرف المستأجر بدفع سائر المصاريف» وغيرها.

وما أسعى لتحليله هنا هو مدى توفيق المترجمين في نقل وظيفة الإلزام إلى اللغة الإنجليزية، والتي يفترض أن يعبر عنها بإسناد الفعل المساعد “shall” إلى الفعل الرئيس. حيث جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

Is required to (6)	المترجم 1
Undertakes to (4)	
Is obligated to (2)	
Shall (2)	
/ (2)	
Is committed to (1)	

commits to (13)	المترجم 2
is committed to (3)	
/ (1)	

وقد تبين لي من خلال عرض هذه الترجمات أنّ المترجم 1 قد استعمل المكافئ الوظيفي "shall" مرتين، واستعمل في ثمان مرات تقنية التكافؤ الوصفي، أي في "is required to" و "is obligated to"، فوفقا لما ورد في قاموس المورد الحديث:

(1) يأمر، يطلب (2) يتطلب، يستلزم، يستوجب، يقضي، "Require (vt):

Obligate (vt): (أخلاقيا أو شرعيا) (1) يُلزم (Baalbaki & Baalbaki, 2008, pp. 786, 985)

أما في باقي الحالات، فقد اعتمد على تقنية التكافؤ الحرفي، مثلما هو الحال بالنسبة للمترجم 2. حيث لاحظت استخدامهما أفعالا مثل "commit" و "undertake"، غير أنّ هذه البدائل غير مناسبة لـ "shall"، حيث يقول آدمز في هذا الصدد:

"undertakes to, promise to, and covenants to (...) they're too awkward to be plausible alternatives to shall. ... as for commits to plus gerund, it's too colloquial." (Adams, 2013, p. 159).

وذلك لأنها إما لا تعكس بدقة الوظيفة الإلزامية لـ "shall"، أو لأنها غير رسمية، أو عامية، ولا تتماشى بذلك وأسلوب الصياغة القانونية الرسمي.

❖ النموذج الواحد والعشرون: يصون المحل المؤجر ويحافظ عليه بالترميمات/

الترميمات الإيجابية

وردت عبارة «يصون المحل ويحافظ عليه بالترميمات» خمس مرات في مدونتي، مع تحديد نوع الترميمات في مرتين (ترميمات إجارية). ويمكن تحليل هذه العبارة المسكوكة على عدة مستويات. إذ تنتمي من حيث التركيب إلى المتلازمات المعجمية لأنها عبارة

مزدوجة، كما يمكن تصنيفها ضمن متلازمات تضمين المصطلحات، حيث يتلزم مصطلح «المحل المؤجر» مع «الصيانة والحفاظ»، علاوة على أنها عبارة إلزامية من حيث النمط النحوي.

وبالرجوع إلى المادتين 494 و 495 من الأمر رقم 75 - 58، فإن المستأجر ملزم بالعناية بالعين المؤجرة والحفاظ عليها وصيانتها مالم يوجد اتفاق على خلاف ذلك. ويقال «حفظ الشيء أي صانه وحرسه ورعاه» (معجم المعاني الجامع، د.ت).

ووفقا لباسانيزي (Basaneže, 2018, p. 215)، فإن العبارة المسكوكة المكافئة وظيفيا، أي المستخدمة لدى الصائغين القانونيين للتعبير عن كل ما يتعلق بالمحافظة على العقار المؤجر، هي:

“to keep and maintain (the premises) in good repair and condition”

حيث تشير هذه العبارة إلى ضرورة الحفاظ على المحل في حالة جيدة وصالحة للاستخدام، من خلال القيام بالصيانة الدورية والإصلاحات عند الحاجة، وهذا ما استنتجته من الشرح التالي:

An obligation to keep a property in good repair AND condition is much more onerous than simply "repair" alone. When referring to good condition, this can require works to be carried out whether or not there is any actual disrepair. (Ovaisi, 2023)

وبذلك، توصلت إلى أن العبارة المكافئة وظيفيا هي:

“The Lessee shall keep and maintain the leased premises in good repair and condition.”

وتجدر الإشارة إلى أنّ غارنر (1995, p.293) قد تطرق إلى الفعلين “keep and maintain” ضمن قائمة العبارات المزدوجة شائعة الاستعمال في اللغة الإنجليزية، وهو يرى أنهما مترادفان، وبالتالي يمكن الاكتفاء بأحدهما دون الإخلال بالمعنى، وأعتقد أن تعريف قاموس كامبريدج لفعل “maintain” يؤكد هذا الطرح، حيث يعرفه:

“to keep a building, machine, road, etc. in good condition by checking it regularly and repairing it if necessary.” (Cambridge University Press, n.d.)

أما عن ترجمات هذه العبارة إلى الإنجليزية فقد جاءت كما يلي:

المترجم 1 (5) To maintain it and keep it through the necessary restorations

المترجم 2 He should maintain the leased premises and preserve it with the lease restorations (2)

He will maintain the leased premises and preserve it with the lease restorations (1)

To maintain it with restorations (2)

يتبين أنّ المترجم 1 استعمل تقنية التكافؤ الحرفي في جميع ترجماته للعبارة قيد

التحليل. ورغم أن الأفعال التي استعملها صحيحة، إلا أن ترجمته لا تعكس الطبيعة الإلزامية

للعبارة العربية، وتبدو وكأنها جزء من قائمة تعليمات، وذلك لعدم استعماله shall.

من جهة أخرى، رغم أن الجملة سليمة من حيث التركيب، إلا أنها تبدو غير طبيعية،

لا سيما استعمال “through” مع “keep”. بالإضافة إلى أن “restorations” يعني إعادة

الشيء إلى وضعه السابق أو تجديده أو ترميمه (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.989)

ويؤدي استعمال مثل هذا المصطلح إلى نزاعات بين المستأجر والمؤجر لاختلافهما حول المقصود بـ "restoration" (Hall, n.d).

وقد قام المترجم 2 باتباع نفس التقنية، أي التكافؤ الحرفي، ولم يوظف النمط النحوي المعبر عن الإلزام، وبدأت ترجماته كأنها قائمة تعليمات وليس التزامات. بالإضافة إلى أن فعل "preserve" لا يتلائم مع "with"، بل مع "against" أو "from" أو "for"، ويعني "يحفظ، يحرس، يصون، يحمي، ضد كذا، أو من كذا، مثل: يحمي البيئة من التلوث، أو يحفظ كذا لكذا، مثل: يحفظ التقاليد للأجيال القادمة" (غزالة، 2007، ص. 1008).

❖ النموذج الثاني والعشرون: يقوم بإصلاح الأضرار

من بين التزامات المستأجر كذلك أن يقوم بإصلاح أي ضرر قد تسبب فيه بالمحل المؤجر. وقد وردت عبارة «يقوم بإصلاح الأضرار» وعبارة «يقوم بجميع الإصلاحات للأضرار» خمس مرات في مدونتي. ويمكن دراستها من حيث النمط النحوي المعبر عن الإلزام، ومن حيث متلازمات تضمين المصطلحات.

ووفقا لـ **لباسانيزي** (2018, p. 215) غالبا ما يلجأ المترجمون إلى الفعل "repair" لترجمة هذه العبارة المسكوكة، باعتباره الخيار الأكثر وضوحا في اللغة العامة. إلا أنها تؤكد على أن العبارة المسكوكة المكافئة وظيفيا هي "to make good the loss or damage"، لا سيما عند الحديث عن التزامات ناتجة عن الإخلال أو التلف. وتضيف أن فعل "to repair" هو الخيار الذي يعتمد المترجمون غير الملمون بسياق العقود:

“The binomial expression loss or damage is in the corpus extended by the collocate to make good and not to repair, the latter probably being the verb most translators unfamiliar with the context of contracts would resort to.” (Basanež, 2018, p. 217).

وبما أن هذه العبارة تعبر عن الإلزام، فينبغي ترجمتها كالتالي، لتحقيق التكافؤ الوظيفي:

“The lessee shall make good any loss or damage caused to the leased premises.”

وقد قام المترجمان بنقلها كما يلي:

المترجم 1 He shall repair damage (3)

He makes all the repairs for the damage (2)

المترجم 2 He will carry-out all the repairs of the damages (2)

He will repair the damages (3)

وبالنظر في هذه الترجمات، تبين لي استعمال المترجمين تقنية التكافؤ الحرفي والتي أدت إلى إنتاج ترجمات صحيحة لغويا ونحويا، “make repair to”، “carry out” (غزالة، 2007، ص. 1110)، لكن تنتمي للسجل اللغوي العامي ولا تستعمل في لغة العقود، تماما مثلما توقعت باسانزي.

أما بالنسبة للنمط النحوي المعبر عن الإلزام، فقد وفق المترجم 1 في نقله مرة واحدة فقط، أما في الترجمة الثانية التي اقترحها فقد قام بنقل الفعل في زمن المضارع، مع أن المضارع يعني الإلزام في لغة القانون العربية، في حين استعمال المترجم 2 “will” بدلا من “shall”.

❖ النموذج الثالث والعشرون: في حالة إفلاس أو تصفية قضائية للمستأجر

تكررت عبارة «في حالة إفلاس أو تصفية قضائية للمستأجر» خمس مرات في مدونتي، حيث تصف الشرط أو الحالة التي يجب أن تتحقق كي يفسخ عقد الإيجار بقوة القانون. وهي بذلك تشكل نمطا نحويا وعبارة مزدوجة (إفلاس أو تصفية قضائية) والتي تتلائم وعبارة "المستأجر".

وفقا لفضيل (2004، صفحة 130)، فقد عرف نظام الإفلاس والتصفية منذ العهد الروماني، حيث كان يتم تصفية أموال المفلس وبيعها ثم توزيعها على دائنيه. وقد شهد هذا النظام تطورا وتغييرات على مر التاريخ، لذلك فقد يكون من الصعب أحيانا التمييز بين مصطلحاته لكثرتها واختلاف مفاهيمها وتسمياتها وتباين طرق تنظيمها بين الأنظمة القانونية. إذ نظم المشرع الجزائري إجراءات الإفلاس والتصفية القضائية ضمن القانون التجاري. أما النظام القانوني الأمريكي فقد نظمها ضمن القانون المسمى "bankruptcy code"، في حين نظمها النظام القانوني الإنجليزي ضمن القانون المسمى "insolvency act" (1986، المعدل بموجب "companies act 2002" (Frost, 2013, p. 64).

قد يتعرض التاجر أثناء ممارسته لنشاطه التجاري إلى ضائقات مالية تؤدي إلى توقفه عن دفع ديونه التجارية، وهي الحالة التي تسمى في النظام القانوني الجزائري بـ«الإفلاس»، وهو جنحة وفقا للأمر رقم 66-156.

أما «التسوية القضائية» فهي إجراء يهدف إلى إنقاذ التاجر ونشاطه التجاري من الإفلاس، غير أنه قد يتعذر، فيأمر القضاء بتطبيق إجراءات «التصفية القضائية»، والتي تعرفها القرام (1998، ص. 176) بأنها مجموع العمليات التي تستهدف تسديد ديون الشركة المنحلة، ببيع أصولها وتسديد الدائنين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساعدة إجبارية، أي ليس للتاجر أن يرفضها، حيث تتم بعد صدور قرار من المحكمة يقضي إما بالتسوية القضائية، التي تسعى إلى الصلح بين الدائن والمدين، أو بإشهار إفلاس التاجر، والذي يعني التصفية القضائية لأمواله.

أما المكافئ الوظيفي للإفلاس في النظام الأنجلوسكسوني فيتمثل في مصطلح “bankruptcy”، والذي يعرفه غارنر (1995, p. 98) كالتالي:

“Bankruptcy: (1) the fact of being financially unable to pursue one’s business and meet one’s engagements, esp. of being unable to pay one’s debts; (2) the fact of having declared bankruptcy under a bankruptcy statute.”

أما عن المكافئات الوظيفية للتسوية والتصفية القضائية، فتختلف بين النظامين القانونيين الأمريكي والإنجليزي.

حيث يعرف الإجراء القانوني الذي يهدف لإنقاذ التاجر في النظام القانوني الإنجليزي بـ “administration” ويتم بموجب أمر من المحكمة (administration order)، وتسمى التصفية بـ “liquidation” وهي نوعان “voluntary liquidation” (تتم بناء على رغبة التاجر وليس بالضرورة أن يكون عاجزا عن دفع ديونه) و “compulsory liquidation” (وهذه الأخيرة هي المكافئ الوظيفي للتصفية القضائية في النظام القانوني الجزائري، لأنها تتم

بموجب أمر من المحكمة). في حين تسمى التسوية القضائية في النظام القانوني الأمريكي

بـ “chapter 11 bankruptcy” أو “reorganization” وتسمى التصفية بـ “chapter 7”

“bankruptcy” أو “liquidation” (Frost, 2013, p. 64; Rossini, 1998, p. 182).

ووفقاً لأندرسون ووارنر Anderson & Warner فإن العقود التجارية الإنجليزية عموماً

تحتوي على بند نمطي يتعلق بفسخ الإيجار في حالة إفلاس أحد الأطراف، ويمكن أن ترد

على سبيل المثال كالتالي:

‘If [party] becomes insolvent, bankrupt or liquidated’

‘If [party] becomes insolvent or goes into liquidation, either compulsory or voluntary’ (Anderson & Warner , 2017, pp. 535-536)

أما في العقود الأمريكية فيمكن أن ترد كالتالي:

‘Either party may terminate this Agreement if the other party files a petition for bankruptcy in any court pursuant to any statute of the United States or any state’ (Stark , 2014, p. 331)

وقد جاءت ترجمات هذه العبارة في مدونتي كما يلي:

المترجم 1 (4) In case of bankruptcy or compulsory liquidation

In the event of bankruptcy or judicial liquidation of the tenant
(1)

المترجم 2 (3) In case of bankruptcy or legal settlement of the lessee

In case of bankruptcy or legal liquidation of the lessee (2)

حيث وفق كلا المترجمين في توظيف المكافئ الوظيفي لعبارة "في حالة" باللغة

الإنجليزية، “in case of” و “in the event of”. أما بالنسبة للعبارة المزدوجة المكافئة

وظيفيا، فقد وفق المترجم 1 في استعمالها 4 مرات، حيث اعتمد المكافئ الوظيفي المستعمل في النظام القانوني الإنجليزي. واستعمل تقنية التوسيع المعجمي في "judicial liquidation".

بالنسبة إلى المترجم 2، فقد استعمل تقنية التوسيع المعجمي مرتين، أي في "legal liquidation"، بالإضافة إلى التكافؤ الحرفي في "legal settlement". وبالرغم من أن مصطلح "settlement" يعني حرفيا «تسوية»، إلا أنه لا يستعمل في سياق الإفلاس وإجراءاته، لا في النظام القانوني الأمريكي ولا الإنجليزي، إذ يعني تسوية نزاع أي التوصل إلى اتفاق بخصوصه، أو دفع دين، كما أنه لا يتصاحب مع "legal" لأنه يتم قبل اللجوء إلى القضاء أو قبل أن يتم النطق بالحكم (Deuter, Greenan, Noble, & Phillips, 2003, p. 697).

❖ النموذج الرابع والعشرون: يفسخ هذا الإيجار

تكررت عبارة «يفسخ هذا الإيجار» خمس مرات في مدونتي، وتمثل الفعل القانوني الذي يتم في حالة تحقق شرط إفلاس أو تصفية قضائية للمستأجر. وهي بذلك تحتوي على نمط نحوي معبر عن الإلزام ومبني للمجهول، بالإضافة إلى متلازمة تضمين مصطلح، حيث يتصاحب مصطلح "الفسخ" مع "الإيجار".

ويقصد بفسخ العقد إلغاؤه (القرام، 1998، ص. 241) أو إنهائه قبل انقضاء مدته،

ويكافئه وظيفيا مصطلح "termination of lease"، حيث تحتوي عقود الإيجار

الأنجلوسكسونية عموماً بندا يسمى "termination clause" تتمثل وظيفته في تعداد الحالات

التي يسمح فيها لأحد طرفي العقد بفسخه قبل نهاية مدته المتفق عليها:

Terminate: to end something, bring something to an end...to terminate an agreement...termination: ...bringing to an end _ the termination of an offer or of a lease ...termination clause a clause which explains how and when a contract can be terminated. (Collin, 2004, p. 275)

وبذلك فإن العبارة المكافئة وظيفياً هي:

The present lease/ this lease will be terminated / Shall be terminated

وقد جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

This lease will be terminated (2)

المترجم 1

The present deed is cancelled (3)

This lease will be terminated (5)

المترجم 2

استعمل المترجمان تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع الحالات، سواء من حيث النمط

المبني للمجهول، أو من خلال اختيار المصطلحات، حيث يعتبر "cancel" مرادفاً لـ

terminate (Mellinkoff, 1992, p. 65) ويمكن أن يسمى البند الذي يشير إلى حالات

فسخ العقد "cancellation clause":

"Cancellation: ... An annulment or termination of a promise or an obligation. cancellation clause. A contractual provision allowing one or both parties to annul their obligations under certain conditions. Also termed *termination clause*." (Garner, 2009, p. 262)

❖ النموذج الخامس والعشرون: بقوة القانون

تكررت عبارة «بقوة القانون» خمس مرات في مدونتي، وهي من المتلازمات المعجمية الهامة التي تبين طريقة تنفيذ الفعل قانوني، وبالرجوع إلى المعجم الموحد للمصطلحات القانونية (مكتب تنسيق التعريب، د.ت) نجد عبارة “by force of law” مقابل لـ “بقوة القانون”. وهي نفس الترجمة الواردة لدى الفاروقي (2008، ص. 99)، إلا أنني لم أجد تعريفا للعبارة في كلا المرجعين، فاعتمدت على العبارة المكافئة باللغة الفرنسية:

« De plein droit : Jabbour & Souheil, 1983, p. 351) « بقوة القانون، بلا مجال للمنازعة، حتما : De plein droit »

والتي يعرفها بيكوت (Picotte, 2018, p. 2029) كما يلي:

« De plein droit : Qui opère de soi-même ; en vertu de la loi ; automatiquement ; sans mise en branle du processus judiciaire. »

وقد جاءت ترجمات هذه العبارة في مدونتي كالتالي:

Automatically (1) المترجم 1
by law force (3)
on his own right (1)

Under the law (5) المترجم 2
by the law (1)

يتبين لي أنّ المترجم 1 قد اعتمد تقنية التكافؤ الحرفي في ترجمة العبارة بـ “by law force” وهي ترجمة موفقة. كذلك الأمر بالنسبة لـ “automatically”، حيث استعمل التكافؤ الوصفي للإشارة إلى الوظيفة التي تحملها العبارة وهي التقنية نفسها التي استعملها في “in his own right” والتي تعني بالترجمة الراجعة من تلقاء نفسه.

أما المترجم 2 فقد استعمل تقنية التكافؤ الحرفي مع الحذف، حيث اكتفى بترجمة عبارة "بالقانون" بـ "under the law" و "by the law" والتي تعني بالترجمة الراجعة بموجب أو بمقتضى القانون (الفاروقي، 2008، صفحة 99، 715)

❖ النموذج السادس والعشرون: إن ظهر ذلك للمؤجر

وردت هذه العبارة خمس مرات في مدونتي، وتستعمل في البنود الفاسخة للعقد، حيث تمنح المؤجر السلطة التقديرية لإنهاء الإيجار أو مواصلته وفقا لما يراه مناسبا له:

Toutefois, les clauses résolutoires contiennent généralement une formule selon laquelle le bail sera résilié de plein droit « *si bon semble au bailleur* », le bailleur se réservant alors seul le choix de se prévaloir de la clause résolutoire. (Machinet, 2017).

ومن مكافئاته الوظيفية في اللغة الإنجليزية (Garner, 2009, pp. 505, 509):

“as he deems fit if he deems fit” و “if he deems appropriate” أو “in his discretion”، والتي تعني: إذا ما تراءى له ذلك، أو وفقا لتقديره، أو حسبما يتراءى له (صبره، 2014، صفحة 200).

وقد جاءت الترجمات التي في مدونتي كما يلي:

If this appears to the lessor (2)	المترجم 1
Whenever of lessor decides so (3)	

If the lessor wants it (5)	المترجم 2

يتبين أن المترجمين قد اتبعا تقنية التكافؤ الوصفي، حيث قاما بشرح العبارة المسكوكة، إلا أن الشرح كان عاميا، كما أن التركيب يبدو غريبا عن لغة العقود الإنجليزية. كما قام المترجم 1 باتباع تقنية التكافؤ الحرفي في الترجمة الأولى التي اقترحها، حيث نقل المعنى العام لمصطلح ظهر، حيث ورد appear في المورد الحديث (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p. 68) بالمعاني التالية: يظهر للعيان، يبدو، يتضح، أو يمثل أمام القضاء. وهو ما يثبت الصعوبات التي يطرحها توظيف مفردات اللغة العامة كمصطلحات قانونية، إذ ينبغي على المترجم أن يتمكن من التمييز بين ما ينتمي إلى اللغة العامة وما ينتمي إلى لغة القانون المتخصصة.

❖ النموذج السابع والعشرون: إلا بإذن كتابي من المؤجر

يمنع القانون المستأجر من القيام ببعض التصرفات بدون إذن المؤجر، ويمكن النظر إلى العبارة المسكوكة «إلا بإذن كتابي من المؤجر» باعتبارها نمطا نحويا معبرا عن الاستثناء.

ومن العبارات المسكوكة المكافئة وظيفيا لها في اللغة الإنجليزية أذكر:

“except with the Landlord’s prior written consent/ without the Landlord’s prior written consent” (Stark , 2014, p. 425)

حيث يستعمل مصطلح “consent” للإشارة إلى الإذن بالقيام بفعل كان محظورا

بموجب العقد:

“A consent permits something that the contract otherwise prohibits. For example, many contracts prohibit a party from delegating its performance under the contract without the other party’s consent.” (Stark , 2014, p. 502)

على سبيل المثال، لا يسمح للمستأجر أن يقوم بأي تغيير في المحل المؤجر، إلا إذا طلب الإذن من المؤجر، ويكون هذا الإذن كتابيا ضمانا لحقوق المستأجر الذي سيقوم بعمل يحظر عليه القيام به وفقا لشروط العقد.

وقد قام المترجمان بنقل هذه العبارة كالتالي:

Except with the lessor’s prior written consent (4)	المترجم 1
Without the written consent of the lessor (2)	المترجم 2
Unless with the written consent from him (2)	

وفق المترجمان في التوصل للمكافئ الوظيفي لهذه العبارة، في جميع الحالات بالنسبة للمترجم 1، وفي حالتين بالنسبة للمترجم 2. أما في الترجمتين المتبقيتين للمترجم 2 فلم ينقل النمط النحوي المعبر عن الاستثناء بما يتوافق وقواعد اللغة الإنجليزية. وأظن أنه اعتمد المكافئ الحرفي عند ترجمة «إلا بـ» بـ “unless with”، وهو تركيب غير صحيح. حيث تستخدم “unless”، التي تعني باستثناء أو مالم، كالتالي: Unless + subject + verb أو unless + past participle (صبره، 2014، ص ص. 301، 302)، وعليه، لا يصح إلحاقها بـ “with”.

❖ النموذج الثامن والعشرون: التنازل عن حقه في الإيجار/ التنازل عن هذا الإيجار

تكررت هاتان العبارتان 8 مرات في مدونتي، وهما مترادفتان. حيث لا يجوز للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار، أو أن يجري إيجارا من الباطن دون الحصول على موافقة كتابية من المؤجر (المادة 505 من الأمر رقم 75 - 58)، ويقصد بالتنازل عموما تحويل أو نقل حق ما والتنازل عن الإيجار هو تحويله إلى شخص آخر (Yagoubi, 2014, p. 93).

“Assignment: the transfer of rights or property... Assignment of lease: An assignment in which a lessee transfers the entire unexpired remainder of the lease term, as distinguished from a sublease transferring only a portion of the remaining term.” (Garner, 2009, p. 135).

وقد جاءت ترجمات هذه العبارة كالتالي:

to assign this lease (3)	المترجم 1
to transfer his right to this rental (5)	

to waive the lease (8)	المترجم 2
------------------------	-----------

نلاحظ أن المترجم 1 قد استعمل المكافئ الوظيفي للعبارة، إلا أنه اعتمد كذلك على المكافئ الوصفي في مرات أخرى، حيث شرح مفهوم التنازل عن الإيجار “transfer his right to this rental” ورغم أنها تصف المفهوم القانوني بدقة، إلا أنه من الأفضل توظيف المصطلح المكافئ وظيفيا بشكل مباشر عند وجوده.

أما المترجم 2، فقد استعمل تقنية التكافؤ الحرفي، “to waive the lease”، ولم ينقل الوظيفة القانونية للعبارة الأصلية في هذا السياق، فوفقا لتعريف غارنر فإن:

‘Waive: To abandon, renounce, or surrender (a claim, privilege, right, etc.); to give up (a right or claim) voluntarily’ (Garner, 2009, p. 1717).

ويفهم من هذا التعريف أنّ الفعل “to waive” يعني التخلي عن حق ما وليس تحويله لشخص آخر، وهو يشير بذلك إلى مفهوم قانوني مختلف يؤدي إلى آثار قانونية مغايرة.

❖ النموذج التاسع والعشرون: الأقساط والاشتراكات السنوية

من بين الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق المستأجر، تبرز إلزامية التأمين على المحل المؤجر، وعلى عماله ومعداته، لدى شركة تأمين طوال مدة الإيجار. وقد تكررت عبارة «عليه (المستأجر) أن يواصل التأمينات ويؤدي بالضبط الأقساط والاشتراكات السنوية» مرتين في عقدين مختلفين. وقد استوقفتني بشكل خاص العبارة المزدوجة «الأقساط والاشتراكات» لا سيما وأنها تشير إلى مصطلحين مترادفين من حيث المفهوم ومختلفين من حيث الاستعمال، في سياق التأمينات.

فوفقاً لمغني (2013، ص. 265) يمثل كل من القسط (la prime) والاشتراك (la cotisation) المبلغ المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن مقابل تغطية الخطر المؤمن عليه، على دفعات شهرية أو سنوية أو غيرها، حسب الاتفاق. ويسمى قسطاً إذا كان المؤمن شركة تأمين تجارية، واشتراكاً إذا كان المؤمن مؤسسة تعاضدية. أما في النظام الأنجلوسكسوني، فلا يوجد هذا التفريق بين أنواع شركات التأمين، ويتمثل المكافئ الوظيفي للقسط والاشتراك الذي يدفع لشركة التأمين في مصطلح “premium”، الذي عرّفه هارفي (Harvey, 2000, p. 395) كما يلي:

PREMIUM: rate that an insured is charged, reflecting his or her expectation of loss or risk. The insurance company will assume the risks

of the insured (length of life, state of health, property damage or destruction, or liability exposure) in exchange for a premium payment.

أي أنه المبلغ الذي يدفعه المؤمن له لشركة التأمين مقابل أن تتعهد هذه الأخيرة بتعويضه عن مختلف الأضرار أو الخسائر التي قد يتعرض لها.

وقد جاءت ترجماتها في مدونتي كالتالي:

المترجم 1 He should pay all expenses and annual fees related to the insurance (2)

المترجم 2 He will continue the insurance and pay the annual slices and contributions (2)

اعتمد المترجم 1 تقنية التوسيع المعجمي، حيث استخدم مصطلحات مكافئة وظيفيا، لكن بشكل جزئي لأنها تشير إلى نفقات بشكل عام، وأضاف أنها متعلقة بالتأمين.

أما المترجم 2 فقد ترجم هذه العبارة بـ "annual slices and contributions"، وأظن أنها ترجمة حرفية عن الفرنسية.

فترجمة الأقسام بـ "slices" يمكن أن تكون مستندة إلى المكافئ الحرفي الفرنسي "tranche" والذي يعني قسط من قرض (Jabbour & Souheil, 1983, p. 1036)، أما "slice" في الإنجليزية فقد تعني شريحة، أو قطعة، أو جزء ... (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.1093)

كما أن "contributions" مكافئ حرفي لـ «cotisations»، إلا أنه لا يصح استخدامها في سياق التأمينات لأنها تشير إلى مفهوم مغاير تماما. حيث يقصد بمصطلح

“contribution” مبدأ تقاسم المسؤولية بين شركات التأمين عند وقوع ضرر مشمول بتغطية

متعددة، مثلما يشرح هارفي (2000, p. 110):

“CONTRIBUTION: principle of equity in property, casualty, and health insurance. When two or more policies apply to the loss, each policy pays its part of the loss, unless its terms provide otherwise.”

وبالتالي، فإن مصطلح “contribution” لا يشير إلى المبلغ المالي الذي يدفعه المؤمن

لشركة التأمين، بل إلى مفهوم مغاير، وبالتالي لا يمكن توظيف التكافؤ الحرفي هنا.

❖ النموذج الثلاثون: المصاريف والحقوق والأتعاب

من بين الالتزامات التي تقع كذلك على عاتق المستأجر، تبرز مسؤولية دفع

المصاريف المتعلقة بالعقد. وقد تكررت في مدونتي سلسلة من المترادفات التي تشير جميعها

إلى مبالغ مالية يتحملها المستأجر، وهي: «المصاريف والحقوق والأتعاب» (3 تكرارات) /

«المصاريف والحقوق والأتعاب التوثيقية» (تكراران).

يقصد بـ «المصاريف» مختلف الأموال التي تتفق على العقود، سواء كانت لخزينة

الدولة أو للموثق (بردان، 2023، ص. 879). أما «الحقوق» فهي الرسوم التي تدفع

لخزينة الدولة مقابل خدمة ما، كحقوق تسجيل العقد مثلاً (وقد شرحتها في النموذج السادس

عشر). بينما تعرّف «الأتعاب التوثيقية» بأنها: "المبالغ أو الحقوق المالية الشخصية التي

يستحقها الموثق مقابل تقديم خدماته بتحرير العقود وإعدادها... (بردان، 2023، ص.

885).

ورغم اختلاف إجراءات وتكاليف تحرير العقود بين النظام المدني والنظام الأنجلوسكسوني، إلا أنه يمكن إيجاد مكافئات وظيفية لهذه المصطلحات في العقود الإنجليزية، والتي لا تخلو من بنود تحدد الالتزامات المالية للأطراف المتعاقدة. وغالبا ما يشار إليها بـ “costs and expenses”، وهي المكافئ الوظيفي للمصاريف.

“costs and expenses refer to the monetary obligations incurred in fulfilling the terms of a contract or conducting related activities” (CoBrief, 2025).

أما فيما يخص الحقوق والأتعاب فالمكافئ الوظيفي لكل منهما هو مصطلح “fees”، الذي يشير إلى:

“the money paid for work carried out by a professional person such as an accountant, doctor or lawyer, a barrister’s fees ...” (Collin, 2004, p. 121)

بناء على ما سبق، فإن المكافئ الوظيفي للعبارة كلها هو: “costs, fees, and notary’s fees”. وقد جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

Costs, duties and fees (2)/ documentation fees 2	المترجم 1
Fees, duties, and expenses (1)	

Costs, rights, and fees (3)/ notarized fees (2)	المترجم 2
---	-----------

يتبين أن المترجم 1 قد ترجم المصاريف بـ “costs” في موضعين، وبـ “fees” في موضع واحد، وهذا الخلط بين المصطلحين شائع. حيث بينت بن عودة، من خلال مقارنة نصوص مواد قانونية عربية وترجماتها الرسمية بالفرنسية، أن “fees” و “costs” ليسا مترادفين:

“...the term « fees » is a pseudo-synonym of “cost” and “charges” and the equivalent of « أتعاب » since it is linked to the expenses of lawyers and legal officials and experts.” (Benaouda, 2023, p. 370).

وبالتالي، فإن “fees” هو المكافئ الوظيفي لـ «الأتعاب»، أما “costs” فهو المكافئ الوظيفي لـ «المصاريف»، وهو ما يعد نموذجاً جيداً عن استغلال اللغة الفرنسية كوسيط عند الانتقال من العربية للإنجليزية أو العكس.

أما بالنسبة لمصطلح “duties” فيعرف كما يلي:

“The term duty also refers to a tax on imported goods.” (Wex definitions team, n.d.)

مما يعني وجود فرق بين “duty” و«حقوق»، فرغم أنهما يشيران إلى مبالغ تحصلها الدولة، إلا أن الأول يشير إلى ضريبة على السلع والثاني عبارة عن رسم مقابل خدمة ما، لذلك فالتكافؤ الوظيفي بينهما جزئي.

وفيما يخص «الأتعاب التوثيقية»، نلاحظ أن المترجم 1 قد وفق في التوصل للمكافئ الوظيفي المناسب مرتين، أما مصطلح “expenses” فيمكن اعتباره مكافئاً وظيفياً، حيث يشير إلى النفقات عموماً، بالتالي فالتكافؤ الوظيفي هنا جزئي. كما ترجمها باتباع تقنية التكافؤ الحرفي إلى “documentation fees”، لكنه لم يوفق، حيث يعني مصطلح documentation: «التوثيق: التزويد أو الدعم بالوثائق، بينة موثقة، الاستناد إلى الوثائق التاريخية...» (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.362)، وبالتالي ليست أتعاب الموثق.

أما المترجم 2، فقد وفق في نقل مصطلح المصاريف وظيفيا، إلا أنه لم يوفق في باقي المصطلحات. حيث استعمل تقنية التكافؤ الحرفي، فترجم «الحقوق» بالمكافئ الحرفي الشائع لها "rights"، وهو ليس مكافئ وظيفي في هذا السياق، وترجم الأتعاب التوثيقية بـ "notarized fees" والتي تعني بالترجمة الراجعة الأتعاب الموثقة وبالتالي هي ترجمة غير موفقة، حيث يعني الفعل "to Notarize" يوثق أي يصدّق (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.778)

❖ النموذج الواحد والثلاثون: بموجب هذا العقد

وردت هذه العبارة 12 مرة في مدونتي، وتعتبر من المتلازمات المعجمية حيث تتمثل وظيفتها عموما في الإشارة إلى السند المرجعي، أو الوثيقة القانونية، التي تنشأ التزامات ما بموجبها، أي «هذا العقد»

ووفقا لمعجم المعاني الجامع (د.ت)، فإن «بموجب كذا» تعني «بمقتضاه أو وفقا له»، وتوجد عدة مكافئات وظيفية لها في اللغة الإنجليزية، أذكر منها: under, in (Garner, 1995, pp. 80, 517, accordance with, pursuant to, by virtue of, as per 917)

أما عبارة هذا العقد، فيمكن أن تترجم بـ "these presents"، أي هذه الوثيقة، أو this agreement، حيث يؤيدان نفس الوظيفة:

"these presents is an archaic alternative to this agreement." (Adams, 2013, p. 314)

وقد جاءت الترجمات في مدونتي كالتالي:

By virtue of the present (1)

المترجم 1

Under this contract (3)

Hereunder (2)

Under the terms of this deed (1)

By virtue of these presents (1)

/ (4)

Under this deed (12)

المترجم 2

استعمل المترجمان تقنية التكافؤ الوظيفي في معظم الحالات. باستثناء قيام المترجم

1 بحذف العبارة أربع مرات، وباستعمال عبارة the present بالمفرد، في حين أنها تستعمل

بمعنى "هذه الوثيقة" فقط بصيغة الجمع (الفاروقي، 2008، ص. 546). ووفق في استعمال

عبارة "hereunder" والتي تعني "under or in accordance with this document"، فإذا

كانت الوثيقة عقدا يكون معناها بموجب هذا العقد وإذا كان قانونا يكون معناها بموجب هذا

القانون (صبره، 2014، ص. 129).

كما أن عبارة (under the terms of this deed) تعتبر أيضا مكافئا وظيفيا، حيث إن

مفهوم "deed" يقارب مفهوم العقد التوثيقي من حيث متطلباته الشكلية وحجتيه التنفيذية

(الفاروقي، 2008، ص. 202)، وتصبح العبارة بالترجمة الراجعة "بموجب شروط هذه

الوثيقة".

❖ النموذج الثاني والثلاثون: لا يسوغ له الرجوع ضد المؤجر

تكررت عبارة «لا يسوغ له (للمستأجر) الرجوع ضد المؤجر في حالة وقوع حوادث

في المحل المؤجر سواء له أو لعماله لأي سبب كان» خمس مرات في مدونتي. وتحتوي

هذه العبارة على نمط نحوي معبر عن الحظر، بالإضافة إلى "الرجوع ضد المؤجر" الذي ينتمي إلى متلازمات تضمين المصطلحات، وتكمن وظيفتها في التأكيد على إعفاء المؤجر من أي مسؤولية قانونية في حال وقوع حوادث في المحل المؤجر، وبذلك فلا يجوز للمستأجر أن يقاضي المؤجر أو أن يطالبه بأي تعويض عن هذه الحوادث.

وقد توصلت إلى المكافئ الوظيفي لهذه العبارة المسكوكة في النظام الأنجلوسكسوني، وهي ما يسمى بـ "hold harmless clause" والتي وردت في معجم المعاني تحت تسمية بند إخلاء الطرف: عدم الرجوع على الطرف المقابل (almaany, n.d.)

حيث تعرفها المعاجم القانونية المتخصصة بأنها إعفاء الطرف الآخر من أي مسؤولية عن ضرر أو التزام:

"Hold harmless: To absolve (another party) from any responsibility for damage or other liability arising from the transaction, also termed save harmless." (Garner, 2009, p. 800).

وتشير هذه العبارة بشكل عام إلى تعهد أحد طرفي العقد بعدم تحميل الطرف الآخر أي مسؤولية في حال تعرضه لضرر. فعلى سبيل المثال، تشير في عقود الإيجار التجاري إلى موافقة المستأجر على عدم مقاضاة المؤجر حتى ولو تعرض المستأجر للأذى بسبب عدم صيانة المؤجر للمحل المؤجر (Hill & Hill, 2009, p. 202).

ومن تقاليد الصياغة القانونية أن ترد "hold harmless" مع "indemnify" في شكل عبارة مزدوجة متكونة من مترادفين (Adams, 2013, p. 662)، كما في الأمثلة التالية:

“Lessee shall indemnify and hold harmless the lessor from and against any loss suffered as a result of, in the case of.../ Lessee agrees to indemnify, defend, and hold harmless lessee against any and all liability, loss or damage...” (Ryder, pp. 748, 770).

وقد قدم المترجمان عدة ترجمات لهذه العبارة، وهي كالتالي:

المترجم 1
He is not entitled to exercise recourse against the lessor in the event of accidents occurring in the rented premises, whether for him or his workers for any reason whatsoever. (2)

He shall not demand anything whatsoever from the lessor in case of any incident at the rented places, whether the incident occurs to the lessee or to his employees. (3)

المترجم 2
He can't make appeal against the lessor in case of accidents in the leased premises for him or his staff whatever the reason. (2)

He can't carry-out any recourse against the lessor in case of accidents in the leased premises whatever the reason. (2)

He can't introduce any recourse against the lessor in case of accidents in the premises for him or his staff whatever the reason. (1)

قام المترجم 1 باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي للعبارة المسكوكة لا يسوغ له الرجوع

ضد المؤجر، إلا أنه لم يوفق لعدة أسباب.

أولا بالنسبة لمصطلح “recourse”، تعرفه المعاجم القانونية كالتالي:

Recourse = (1) application to a person or entity for help; or (2) the right of a holder of a negotiable instrument to demand payment from the drawer and endorsers when the first liable party fails to pay. The term is

used in the idiomatic phrases have recourse to and without recourse.

(Garner, 1995, p. 742)

ما يعني أنه يتعلق بسياق الشيكات والسفاتج، وليس بسياق العقود، كما أنه لا يتلزم مع فعل "exercise"، وربما قام المترجم بالاستعانة بالمكافئ الوظيفي الفرنسي (exercer un recours) كوسيط لينتقل إلى اللغة الإنجليزية، ومن ثم استعمال المكافئ الحرفي، مما أفضى إلى تركيب غير طبيعي في اللغة الإنجليزية.

كما وظف المترجم 1 تقنية التكافؤ الوصفي، شرح مفهوم العبارة المسكوكة "الرجوع ضد المؤجر" كما يلي: "he shall not demand anything whatsoever from the lessor"، وتعني بالترجمة الراجعة ألا يطلب أي شيء مهما كان من المؤجر، ويبدو هذا الشرح عامياً.

أما فيما يتعلق بخيارات المترجم 2، فقد اقتصرت كذلك على التكافؤ الحرفي، مما أدى إلى إنتاج تراكيب غير اصطلاحية، مثل: "carry out recourse" و "introduce recourse". وينطبق الأمر ذاته على مصطلح "appeal"، الذي يبدو أنه وظفه باعتباره أحد مقابلات المصطلح الفرنسي المكافئ وظيفياً "recours"، إلا أنه لم يوفق في هذا السياق، فوفقاً للفاروقي (2008، ص. 46) يشير مصطلح "appeal" إلى الاستئناف، وهو نقل الدعوى إلى محكمة أعلى، كما يشير إلى الطعن، وهو إعادة النظر في وقائع الدعوى.

❖ النموذج الثالث والثلاثون: محضر قضائي لدى محكمة:

تكررت عبارة «محضر قضائي لدى محكمة...» ست مرات في مدونتي، وهي عبارة عن مصطلح متعدد الكلمات، والنمط المعجمي الذي يستعمل للإشارة إلى الجهة القضائية التي يعمل المحضر القضائي ضمن اختصاصها.

ويعرف المشرع الجزائري «المحضر القضائي» بأنه «ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية، يتولى تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، على أن يكون المكتب خاضعا لشروط ومقاييس خاصة تحدد عن طريق التنظيم»، وتنشأ المكاتب العمومية للمحضرين القضائيين لدى المحاكم (المواد 2 و4 من القانون رقم 06 . 03).

تتمثل مهام «المحضر القضائي» في تبليغ العقود والسندات والإعلانات التي تنص عليها القوانين كما يقوم بتنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات القضائية والمحرمات والسندات التنفيذية ويحصل الديون المستحقة ويقوم بمعاينات أو استجابات أو إنذارات (المادة 12 من القانون رقم 06 . 03).

أما المكافئ الوظيفي في النظام الأنجلوسكسوني فهو ما يسمى بـ "bailiff"، وهي مهنة مشابهة لمهنة المحضر القضائي، من حيث تبليغ مختلف الوثائق القانونية، كالاستدعاء للمحكمة وأوامر التوقيف وتسليم الإشعارات، وتحصيل الديون وحجز الأملاك، إلا أنها تختلف من نواح أخرى. فعلى سبيل المثال يوجد نوعان من المحضرين في النظام القانوني الأمريكي، هما "courtroom bailiff" و "independent bailiff". حيث يعمل الأول لدى المحكمة، داخلها وخارجها، إذ يتولى حفظ النظام داخل قاعة المحكمة، بمنع

الأشخاص من مخالفة قواعد المحكمة وإعلامهم بالقواعد والنظام وأمرهم بالقيام والجلوس، كما يقوم بمرافقة هيئة المحكمة في الأماكن العامة وبمرافقة السجناء من وإلى المحكمة، بالإضافة إلى تحليف الشهود. (Facts on File, 2009, pp. 14-15)

أما في النظام الإنجليزي، فيملك المحضر القضائي سلطة اعتقال الأشخاص، ويوجد أربعة أنواع من المحضرين. كما تم استبدال مصطلح "bailiff" بـ "enforcement agent"، إلا أن المصطلح القديم لا يزال في الاستعمال، وفقا لكونوي (Conway, 2023, p. 6) :

"Enforcement agent (or officer) is now the official term for bailiff since revised regulations in 2014, although the term 'bailiff' is still commonly used." وبذلك فيجب على المترجم أن يملك ثقافة قانونية متجددة وأن يكون على اطلاع دائما أو على الأقل أن يبحث بشكل جيد حتى لا يستعمل عبارات أو مصطلحات لم تعد مستعملة. أما فيما يخص المكافئ الوظيفي للمحكمة باعتبارها أول جهة قضائية في الهرم القضائي الجزائري فهو غير موجود في الأنظمة الأنجلوسكسونية. فوفقا لبورمة (2024)، ص ص. 127-137) لا توجد جهة قضائية واحدة للفصل في النزاعات المرفوعة ابتداء في النظام الأمريكي والإنجليزي وقد بينت من خلال مقارنة مكونات التنظيم القضائي الجزائري والأمريكي والإنجليزي أن أفضل حل في ترجمة مصطلح المحكمة وفقا لمفهومه في النظام الجزائري هو استعمال التكافؤ الحرفي أي "court" لا سيما وأنه مصطلح يشير إلى «أي هيئة تم إنشاؤها بموجب القانون لإقامة العدل ... لكن لا يحدد نوعها» (بورمة، 2024، ص. 134)

وعليه، أعتقد أن ترجمة العبارة كلها تكون كالتالي: “Bailiff at the court of”

حيث تستعمل at كمكافئ حرفي ووظيفي في آن واحد لـ «لدى»:

«Auprès: avocat **auprès** de la Cour de ... attorney **at** the court of ...»
(Herbst & Readett, 2012, p. 88)

أما عن الترجمات التي قدمها المترجمان فتمثلت في:

Bailiff near the court of... (1)

المترجم 1

Judicial bailiff at ... tribunal (2)

Bailiff at the court of ... (1)

Bailiff at the borough court of ... (3)

المترجم 2

Bailiff in the borough court of ... (1)

وفق المترجم 1 في التوصل إلى المكافئ الوظيفي لمصطلح «محضر قضائي» في

موضعين، كما اعتمد في موضعين آخرين على التوسيع المعجمي، “judicial bailiff”،

للتأكيد على الاختلاف بين المفهومين بين النظام القانوني الجزائري والنظام الأنجلوسكسوني.

أما بالنسبة للمتلازمة المعجمية التي تشير إلى مؤسسة انتماء المحضر القضائي، أي «لدى

محكمة»، فقد ترجمها بـ “near the court of”، وهو خيار غير موفق، إذ يعني بالترجمة

الراجعة «بالقرب من المحكمة»:

“Near: قرب، بالقرب، على مقربة: Near” (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p. 761)

وأظن أن سبب قيامه بهذه الترجمة هو غالبا الترجمة الحرفية للمكافئ الوظيفي

الفرنسي “auprès” الذي يعني «قرب، لدى، أمام» (Jabbour & Souheil, 1983, p. 88)

والأمر نفسه بالنسبة لمصطلح “tribunal”، حيث أشار غارنر أنه:

“Tribunal is broader than court and generally refers to a body, other than a court, that exercises judicial functions.” (Garner, 1995, p. 891)

أما المترجم 2، فقد استعمل المكافئ الوظيفي للمحضر القضائي في كل الحالات، وأعتقد أنه قد حاول استعمال مكافئ وظيفي للمحكمة، إلا أنه لم يوفق لعدة أسباب، حيث يقصد بـ “borough court” محكمة موجودة على مستوى بلدة، “توجد في بعض المناطق الإنجليزية بحكم العادة ومضي الزمن أو بموجب إذن ملكي أو قانون برلماني وتتولى الفصل في المنازعات المحلية البسيطة تسهيلا لمراجعة القضاء وحرصا على راحة الاهلين وتقادي متاعب الانتقال وتكاليفه” (الفاروقي، 2008، ص. 90-91) بالإضافة إلى أن هذا النوع من المحاكم قد ألغي في 1974 (Martin, 2003, p. 31) وبالتالي ليس لها أي وجود أو وظيفة قانونية، وكان من الأفضل الاعتماد على المكافئ الحرفي الشائع “court”.

❖ النموذج الرابع والثلاثون: من أجل تنفيذ هذا العقد وتوابعه القانونية والعادية

تكررت عبارة من «أجل تنفيذ هذا» العقد أربع مرات و«لتنفيذ هذا العقد» خمس مرات، وذلك للتعبير عن الغاية أو الغرض القانوني والمتمثل في تنفيذ العقد والوفاء بالالتزامات التي ينص عليها صراحة أو ضمنا. ويمكن كذلك تصنيف عبارة «تنفيذ العقد» ضمن أنماط تضمين المصطلحات.

تنص المادة 107 من الأمر رقم 75 - 58 على وجوب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبحسن نية ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه فحسب، بل يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام. ويتمثل عندئذ

مضمون العقد في المسائل الواردة فيه صراحة من حقوق وواجبات من جهة، وتلك التي لم ترد فيه، إلا أنها تعد من مستلزماته من جهة أخرى والتي قد يغفل عنها المتعاقدان أحياناً، لكونها أمراً مألوفاً بين الناس أو سهواً (فيلاي، 2013، ص ص. 387- 388)

وهو ما تلخصه عبارة «من أجل تنفيذ هذا العقد وتوابعه القانونية والعادية» والتي وردت كاملة في بعض العقود ومختصرة في غيرها، أي «من أجل تنفيذ هذا العقد»

ويكافئ مصطلح «تنفيذ» في اللغة الإنجليزية مصطلحي “performance” و “execution”، حيث يمكن استعمالهما بشكل متبادل، وفقاً لميلينكوف (Mellinkoff, 1992, pp. 220, 475- 476):

Execution: To perform what is required to be performed by the provisions of an instrument (contract, trust, etc.) ... Perform is a good substitute Perform/ performance: (Contract): doing, or having done, something, especially what ought to be done. ... the things prescribed are performed, often interchangeable with executed.

وقد جاءت الترجمات التي قدمها المترجمان كما يلي:

For the execution of this contract 3	المترجم 1
To execute this deed 3	
For the execution of the present deed 1	
for the purpose of the execution of this contract 1	
for the purpose of the execution of these presents 1	

For the implementation of this deed 9	المترجم 2

وفق المترجم 1 في التوصل إلى المكافئ الوظيفي الإنجليزي في جميع الحالات، سواء من حيث التعبير عن الغرض القانوني، أو من حيث اختيار المصطلح المكافئ وظيفيا للتنفيذ. أما بالنسبة للمترجم 2 فقد استعمل المكافئ الوظيفي لـ "من أجل"، إلا أنه استعمل تقنية التكافؤ الحرفي، وترجم التنفيذ بـ "implementation"، والذي يتلزم مع "policies" ويعني تنفيذ أو تطبيق السياسات:

"Implement: is a VOGUE word beloved by jargon mongers, in whose language *policies are implemented*. Carry out is usually better, and certainly less vague." (Garner, 1995, p. 422)

وبالتالي، فهو يشير إلى مفهوم قانوني مغاير.

❖ النموذج الخامس والثلاثون: إخلاء الأماكن المؤجرة/ مغادرة الأمكنة المستأجرة

تكررت هاتان العبارتان ثماني مرات في مدونتي، وهما من متلازمات تضمين المصطلحات. وتبرز أهميتهما في حماية مصالح وحقوق طرفي العلاقة التعاقدية، وتجنباً لأي نزاع محتمل عند انتهاء مدة الإيجار أو فسخ العقد، حيث تشير المادة 187 من قانون رقم 22 - 09: «يلتزم المستأجر بمغادرة الأماكن المستأجرة دون تنبيه بالإخلاء ودون تعويض استحقاق مالم يتفق على خلاف ذلك».

والمكافئ الوظيفي «لإخلاء أو مغادرة الأماكن المستأجرة» في النظام الأنجلوسكسوني

هو: "to vacate the leased premises/ vacate the leased property" حيث يعرف غارنر

مصطلح "vacate":

“Vacate: To surrender occupancy or possession; to move out or leave <the tenant vacated the premises>.” (Garner, 2009, p. 1688)

أي التخلي عن الحيازة أو المغادرة أو الإخلاء، وهو ما يكافئ وظيفيا إخلاء الأماكن المؤجرة أو مغادرتها. أما عن ترجمات هذه العبارة المسكوكة في مدونتي فهي كالتالي:

to leave the rented premises (2) المترجم 1

/ (2)

to evacuate the rented premises (1)

to vacate the rented premises (1)

to exit the leased premises (1)

to leave the rented property (1)

to evacuate the leased places (6) المترجم 2

to leave the leased places (1)

to evacuate the leased premises (1)

استعمل المترجم 1 تقنية الوظيفي، إلا أن معظم المكافئات الوظيفية التي اقترحها

تتنمي إلى السجل اللغوي العامي، بالتالي لا تستعمل في العقود، باستثناء مصطلح vacate.

أما فيما يخص، مصطلح “evacuate”، والذي استعمله المترجم 2 أيضا، حيث

يعني:

“Evacuate: 1- to remove (someone) from a dangerous place... 2- to leave (a dangerous place).” (The Britannica Dictionary, n.d.)

ما يعني أنه يشير إلى إخلاء الأماكن الخطرة، أو ينزح أو يجلي منطقة أو موقع حربي

(Baalbaki & Baalbaki, 2008, p. 410). وقد يكون سبب استعماله هذا المصطلح هو

مروره باللغة الفرنسية كلغة وسيطة للترجمة إلى الإنجليزية، حيث إن المكافئ الوظيفي الفرنسي لإخلاء الأماكن (Jabbour & Souheil, 1983, p. 415) هو "évacuer les lieux"، إلا أن "evacuer" و "evacuate" يعدان من أشباه النظائر في هذا السياق.

❖ النموذج السادس والثلاثون: عند انتهاء مدة الإيجار

تكررت هذه العبارة ست مرات في المدونة، وهي متلازمة معجمية تستخدم لمنح توجيهات تتعلق بالزمن، حيث تحدد الالتزامات الواقعة على عاتق طرفي العقد عند انتهاء مدته المتفق عليها. كأن يغادر المستأجر المحل المؤجر عند انتهاء مدة الإيجار. أما المكافئ الوظيفي لها في النظام القانوني الأنجلوسكسوني فهو:

"Upon the expiration of the lease." (Roche m. , 2018, p. 179)

حيث يشير مصطلح "expiration" إلى نهاية الإيجار بانقضاء أمده، وفقا لتعريف روسيني:

"Expiration: the coming to an end of a contract by lapse of time, such as at the end of its term." (1998, p. 17)

كما تطرق غارنر إلى هذا المصطلح القانوني، حيث أوضح أن:

"expiration; expiry. The word end is best where it will suffice. Expiry is the usual word for "termination" in BrE, whereas in AmE expiration is far more common. (1995, p.341)

ما يعني أن "expiry" هو المصطلح المفضل في الإنجليزية البريطانية، بينما يعد "expiration" الأكثر شيوعا في الإنجليزية الأمريكية. إلا أن غارنر يرى أن استخدام "end" قد يفني بالغرض. وهو ما يفسر وجود عبارات متنوعة مكافئة وظيفيا في العقود الإنجليزية

المعاصرة، مثل:

At the end of the term/ at the end of the lease/at the end of the lease period/ at the end of the lease term (Roche M. , 2018, pp. 163, 179, 718)

وقد قام المترجمان في مدونتي بنقلها إلى الإنجليزية كما يلي:

at the end of the rental period (2) المترجم 1

at the end of the term of the lease (2)

at the end of the lease (1)

at the end of the term (1)

----- المترجم 2
at the end of the lease period (6)

وتبين لي من خلال عرض هذه الترجمات أن المترجمين قد وفقا في توظيف تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع الحالات، حيث استخدمنا عبارات مسكوكة مألوفة وشائعة في تقاليد الصياغة القانونية الإنجليزية.

❖ النموذج السابع والثلاثون: طبقا لأحكام المادة/ القانون

تكرر النمط المعجمي «طبقا لأحكام كذا» خمس مرات في المدونة، وتتمثل وظيفته في الإشارة إلى نص قانوني معين باعتباره سندا مرجعيا. ويقصد بالحكم «نص يتضمنه تشريع نافذ» (عبد الواحد، 1995، ص. 172). وبالتالي فإن أحكام القانون هي النصوص التي يتضمنها، والمكافئ الوظيفي للحكم في اللغة الإنجليزية هو “provision”، حيث يعرفه غارنر (2009, p. 1373) كالتالي:

“Provision: A clause in a statute, contract, or other legal instrument”

أي أنه بند أو فقرة واردة في قانون أو عقد أو أي وثيقة قانونية.

أما المكافئ الوظيفي للمتلازمة المعجمية «وفقا لأحكام» فهو “under the provisions of” أو “in accordance with the provisions of”، وقد ناقش غارنر (1995, p.517) هذه العبارات المسكوكة في سياق حديثه عن الإطناب في لغة القانون، وهو يرى أن استعمال “under” أو “in accordance with” بمفردهما كاف، دون الحاجة للإطالة وإضافة “the provisions of”.

وجاءت ترجمات هذه العبارة في مدونتي كما يلي:

In accordance with the provisions of... (4)	المترجم 1
In accordance with the ... (1)	

In accordance with the provisions of... (5)	المترجم 2

حيث يتضح من خلال عرض الترجمات أنّ كلا المترجمين قد استخدم تقنية التكافؤ الوظيفي في جميع الحالات.

❖ النموذج الثامن والثلاثون: عبارة الختام

تصنف هذه العبارة ضمن أنماط تنظيم النص، وذلك نظرا لوظيفتها في اختتام العقد بما يتوافق ومقتضيات المادة 29 من القانون 06 - 02، حيث تشير هذه العبارة إلى مكان وتاريخ تحرير العقد، بالإضافة إلى التنويه على تلاوة الموثق للنصوص الجبائية والتشريعية المعمول بها على مسامع الأطراف المتعاقدة، لضمان فهم الأطراف للالتزامات المترتبة عن تعاقدها، يليها الإشارة إلى توقيع الأطراف والموثق.

كما يمكن أن تصنف عبارة الختام ضمن المتلازمات المعجمية إذا ما فككناها إلى العبارات المسكوكة المكونة لها. ووفقا لنتائج الجرد الذي قمت به، غالبا ما تكون هذه العبارة كالتالي:

"حرر وانهقد بمكتب الموثق الموقع أدناه (أو الممضي أسفله)

سنة ...

وفي ... من شهر ... (مع كتابة التاريخ بالأرقام والحروف)

وبعد التلاوة والشرح وقع (أو وقع وأبصم) الطرفان مع الموثق الممضي أسفله".

وبالبحث في تقاليد صياغة العقود الإنجليزية، توصلت إلى عبارة مسكوكة مكافئة وظيفيا تستخدم لاختتام العقود، وهي ما يعرف بـ "concluding clause". حيث يعرفها آدمز بأنها العبارة التي تسبق توقيع الأطراف المتعاقدة، وعادة ما تكون كالتالي:

"IN WITNESS WHEREOF, the parties hereto have caused this Agreement to be executed, all as of the date first written above." (Kenneth, 2013, p. 906)
أو:

"In Witness whereof, the parties have executed this Agreement as of the date first written above." (Roche, 2018, p. 778)

حيث تعتبر "in witness whereof" المكافئ الوظيفي لـ «إثباتا لما ذكر»، وتعرفها

المعاجم القانونية (Lazar, 1999, pp. 192, 418) كما يلي:

The phrase *In Witness Whereof* is still used by legal draftsmen to introduce that part of a document which precedes the place of execution

or signature...Testimonium clause: In a document, especially a deed, that clause at the end which begins, "In witness whereof, etc." and which confirms the date and fact of execution by the parties.

أي أن الصائغين القانونيين يستخدمون عبارة "in witness whereof" لافتتاح فقرة توقيع الأطراف، للتأكيد على تاريخ إبرام العقد وتوقيع الأطراف.

أما مصطلح "execute"، فهو مصطلح متعدد الدلالات، إذ يعرفه غارنر كالتالي:

Execute (= to sign and deliver; to make valid by observing certain required formalities) is lawyers' JARGON used in reference to completing legal documents. In this sense the word means "to go through the formalities necessary to the validity of (a legal act)—hence, to complete and give validity to (the instrument by which such an act is effected) by performing what the law requires to be done" (adapted fr. *OED*). But the word *sign* is often preferable, especially in communicating with non-lawyers. (Garner, 1995, p.337)

ما يعني أنه يشير إلى توقيع العقد وإتمام مختلف الإجراءات الشكلية المتعلقة به، وهو بذلك مكافئ وظيفي لباقي العبارة، أي "حرر بمكتب الموثق الموقع أدناه، في ... وبعد التلاوة، وقع وأبصم الطرفان مع الموثق"، باعتبار أن كل هذه التفاصيل عبارة عن إجراءات شكلية لازمة ليكون العقد التوثيقي نافذاً.

ورغم أن مصطلح "sign" هو المرادف العامي لـ "execute"، إلا أنه مستعمل في

الصياغة الحديثة للعقود، مثل:

“IN WITNESS OF WHICH the parties hereto have signed this Agreement the day and year first above written.” (Roche m. , 2018, p. 294).

أما بالنسبة للترجمات التي قدمها المترجمان، فهي كالتالي:

In witness thereof

المترجم 1

issued and drawn up in ...,

at the office of the undersigned notary public, on...

After reading this deed, all the appearing parties signed and affixed their fingerprints with the notary public. (1)

OF WHICH ACT

Done and received in ..., Province of ... At the office of the undersigned notary.

The year ...

After the recitation, both parties signed and affixed their fingerprints with the notary. (2)

In witness whereof

Drawn up at the office of the undersigned notary public, in ...

On...

reading made, the parties signed with the notary. (4)

IN WITNESS THEREOF.

Made and received in the study of the undersigned notary.

The year ...

After the recitation, both parties signed and affixed their fingerprints, then the notary signed. (3)

IN WITNESS WHEREOF

المترجم 2

Done and drawn-up in ...

In the undersigned notary office.

On ...

After reading, the parties /(the lessor and lessee) affixed their prints and signed with the Notary.

وفقا لملاحظاتى الأولى، فقد وفق المترجمان في ترجمة أجزاء من العبارة الختامية، في حين لم يوفقا في أجزاء أخرى، وهو ما سأبينه فيما يلي. حيث سأقوم بتقسيم العبارة إلى العبارات المسكوكة المكونة لها لتحليلها بشيء من التفصيل.

بالنسبة للعبارة الأولى، أي «إثباتا لما ذكر»، والتي ترد كعنوان في العقود الجزائية، فقد وفق المترجمان في إيجاد المكافئ الوظيفي لها في معظم الحالات، أي بترجمتها بـ “in witness whereof” أو “in witness thereof”. باستثناء حالة واحدة. حيث لم يوفق المترجم 1 عند ترجمتها بـ “of which act”، وأعتقد أنه قد اعتمد على المكافئ الوظيفي الفرنسي «dont acte» (Herbst & Readett, 2012, p. 20) وقام بنقله عن طريق التكافؤ الحرفي أو الترجمة الآلية.

أما فيما يتعلق بالعبارة المزدوجة «حرر وانعقد»، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها نمط نحويا مبنيا للمجهول، فيشير صبره (2003، الصفحات 32-33) إلى وجود عدة مكافئات وظيفية لها في اللغة الإنجليزية، أذكر منها: “made and entered into” و “made and executed” و “made and signed” و “executed”. وكلها تحمل المعنى نفسه: أن العقد قد تم تحريره رسميًا ووقع عليه الأطراف.

وقد نقلها المترجم 2 في جميع الحالات باتباع تقنية التكافؤ الحرفي بـ “done and drawn up”، وأعتقد أنها ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية المكافئة وظيفيا «fait et passé»

(تحرير عقد: passation d'un contrat (Yagoubi, 2014, p. 295) وهو مكافئ حرفي صحيح لغويا، إذ تعني حرر (العقد) ولكنها تعتبر من السجل اللغوي العام، ولا تستعمل في صياغة العقود.

كذلك الأمر بالنسبة للمترجم 1، حيث اعتمد في معظم الحالات على تقنية التكافؤ الحرفي (issued and drawn up/ done and received/ made and received) أو التكافؤ الحرفي والحذف (drawn up). وأعتقد أن لوساطة اللغة الفرنسية أو الترجمة الآلية دور في هذه الترجمات، لأنها تمثل عبارات غير شائعة في لغة العقود الإنجليزية، أو تنتمي إلى سجلات لغوية مختلفة. فالفعل "issue" يعني أصدر أمرا أو كتابا أو طابعا أو عملة (Baalbaki & Baalbaki, 2008, p.613)، والفعل "draw up" فيعني يحرر، أو ينشئ أو ينظم سندا أو يصوغ عريضة (الفاروقي، 2008، صفحة 233)

وقد قام المترجمان بنقل عبارة في مكتب الموثق باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي (at the office of) والوظيفي لمصطلح الموثق (notary) في معظم الحالات. إلا أن هناك 3 ترجمات قدمها المترجم 1 قد أثارت انتباهي، حيث ترجم العبارة بـ "the study of the notary" وقد تكون ترجمة آلية أو حرفية متأثرة بالمكافئ الوظيفي الفرنسي "étude de notaire" والذي يعني مكتب الموثق (Yagoubi, 2014, p.197)

وفيما يخص عبارة التنويه على التلاوة، أي «وبعد التلاوة»، وهي القراءة (Yagoubi, 2014, p. 258)، التي تميز النظام القانوني الجزائري ولا يوجد مكافئ وظيفي لها في النظام

الأنجلوسكسوني. إذ يلزم القانون الموثق الجزائري أن يقرأ مضمون العقد وكذا بعض النصوص التشريعية على مسامع الأطراف المتعاقدة للتأكيد على أن كلا منهما يفهم ويعي الإجراء القانوني الذي سيقوم به ويدرك عواقبه وتبعاته وما يقع على عاتقه من التزامات وواجبات، وذلك لمنع أي نزاع محتمل. فقد قام المترجم 2 بترجمة هذه العبارة عن طريق التكافؤ الحرفي بـ (after reading).

أما المترجم 1 فقد اعتمد تقنيات مختلفة، إذ استعمل التكافؤ الوصفي (after reading this deed) وذلك بإضافة توضيح أو شرح حول الشيء الذي تمت قراءته، أي بعد قراءة هذا العقد. ولجأ في مواضع أخرى إلى استعمال التكافؤ الحرفي (after the recitation)، حيث تعني "recitation" عموماً القراءة جهراً، وهي موفقة كذلك إلا أنه يخشى التباسها مع مصطلح recitals الذي يعني حيثيات العقد أو الوقائع والأسباب التي يقوم عليها (الفاروقي، 2008، ص. 586). وبالنسبة لعبارة "reading made" فيبدو أن المترجم قد قام بوضعها بالانطلاق من المكافئ الوظيفي الفرنسي "lecture faite" (Watelet, 1980, p.136)، إلا أن تركيبها لا يراعي قواعد اللغة الإنجليزية وتبدو غير طبيعية.

وأخيراً، بالنسبة إلى العبارة المزدوجة «وقع وأبصم»، أو متلازمة تضمين المصطلح «وقع وأبصم الطرفان والموثق»، فقد نقلها المترجمان باتباع تقنية التكافؤ الحرفي، وقد يكون ذلك لرغبتهما في نقل الإجراءات الشكلية المذكورة في العبارة، بدءاً من تلاوة العقد، ثم توقيع

الأطراف، ثم توقيع الموثق. وبالنسبة إلى زمن الأفعال في عبارة الختام، فقد أشار آدمز إلى أن:

“drafters would use the present perfect (*have signed* or *have caused to be signed*) in the concluding clause...” (Adams, 2013, p. 311)

وعليه، يستحسن استعمال المضارع التام في عبارة الختام بدلا من الماضي.

5.3 نتائج الدراسة:

لقد أتاح لي تحليل مدونة عقود الإيجار التجاري الجزائرية التي جمعتها، والتي بلغ حجمها 10490 كلمة، باعتبارها مدونة متخصصة أحادية اللغة، الوقوف على الخصائص اللغوية المميزة لهذا النوع من الوثائق القانونية، وذلك من خلال تصنيف العبارات المسكوكة الواردة فيها.

وقد استعنت في هذه الدراسة بأدوات تحليل المدونة، برنامج «سكتش إنجن»، واتبعت منهجية قائمة على المدونة، مع اللجوء إلى التحليل اليدوي عند الاقتضاء. مما سمح لي برصد كل أصناف العبارات المسكوكة التي وضعتها ببيل.

حيث توصلت من خلال التحليل اليدوي للعقود، إلى استخراج أنماط تنظيم النص، باعتبارها تلك العبارات المسكوكة التي تشكل قالب العقد وتيسر الانتقال بين مختلف فقراته. وقد صنفتها ضمن ثلاث فئات رئيسية: العناوين، وعبارات الافتتاح والختام، والعبارات الانتقالية.

وفيما يتعلق بعبارات الافتتاح والختام، فقد تبين لي وجود مجموعة من العبارات النمطية، التي قد تقبل قدرا من التنوع، مثل "لدى الأستاذ" و "أمام الأستاذ"، و"الموقع أدناه" أو "الممضي أسفله". مما يدل على ثبات نسبي لهذه العبارات، والتي تشمل عناصر يفرض القانون 06 - 02 على الموثقين تضمينها في جميع محرراتهم.

كما لاحظت وجود أربع عبارات انتقالية في كل عقد، تهدف إلى التمهيد لجزء من أجزاء العقد أو إلى اختتامه، أو للانتقال إلى عنصر تالي. ورغم تنوعها، فإنها تتميز بهيكل ثابت. أذكر على سبيل المثال العبارة التي ترد مباشرة بعد التعريف بالمؤجر، التي تبدأ دائما بصيغة الذي (أو التي أو الذين أو اللاتي حسب جنس المؤجر وعدده) صرح أنه أجر إلى.. وتبين لي كذلك اختلاف الموثقين في تسمية العقود، رغم وحدة نوعها وموضوعها. إلا أن العناوين الفرعية كانت شبه متطابقة، خاصة تلك التي تخص أركان العقد.

وعلى مستوى الأنماط النحوية، رصدت الصيغ التي تعبر عن الإلزام، والجواز، والحظر، وكذا الاستثناء والشرط والغاية، والمبني للمجهول والأسلوب المحايد. وهو أمر متوقع بالنسبة لي، إذ إن لغة العقود تؤدي نفس وظائف لغة التشريع.

وبخصوص المصطلحات متعددة الكلمات ومتلازمات تضمين المصطلحات، فقد اتضح لي أن الموثقين يوظفون مصطلحات ومتلازمات مماثلة لتلك الواردة في القوانين ذات الصلة بالإيجار التجاري، رغم غياب أي إلزام قانوني مباشر بذلك، وهو ما يؤكد على أهمية دراسة هذه الأنواع في سياق النظام القانوني الذي تنتمي إليه. أما فيما يخص المتلازمات

المعجمية، فقد توصلت إلى أن المتلازمات المعجمية هي الصنف الأكثر تكرارا في مدونتي، وهو ما ينسجم مع ما أشارت إليه ببيل من كون هذا النوع من العبارات المسكوكة يحظى بأعلى تكرار في اللغة التشريعية.

وبالانتقال إلى المرحلة الثانية من الدراسة، المنطلقة من مدونة عقود الايجار التجاري وترجماتها، وهي مدونة متوازية تتكون من مدونتين فرعيتين تضمان العقود المجمعة وترجمات كل مترجم رسمي لها، فقد سعيت إلى استخراج تقنيات الترجمة التي استعملها المترجمان الرسميان في نقل عينة من العبارات المسكوكة وإحصائها. وقد اخترت 38 عبارة مسكوكة، بلغ مجموع تكراراتها في المدونة 378 تكرارا، مع إمكانية تفكيك بعض العبارات الطويلة إلى عبارات مسكوكة أخرى يمكن أن ترد وحدها، فضلا عن إمكانية تصنيف بعضها ضمن أكثر من صنف وبالتالي دراستها من عدة زوايا. وبذلك، تمكنت من دراسة 491 عبارة مسكوكة، ومقارنة الترجمات التي قام بها مترجمان رسميان لهذه العبارات، وهو الأمر الذي سيكون من الصعب والمجهد إنجازه دون الاستعانة بأدوات تحليل المدونة. وقد قمت بإحصاء هذه التقنيات كما استعملها المترجمان في المدونة، وخصصت الجدول رقم 19 لعرضها.

جدول رقم 19:

إحصاء تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة

المترجم 2	المترجم 1	تقنية الترجمة
258	271	التكافؤ الوظيفي
145	105	التكافؤ الحرفي
8	45	التكافؤ الوصفي
47	30	وساطة اللغة الفرنسية + تكافؤ حرفي
14	14	تكافؤ وظيفي + تكافؤ حرفي
2	14	حذف
10	1	تكافؤ وظيفي + اقتراض
2	5	توسيع معجمي
5	4	تكافؤ حرفي + حذف
0	2	أخطاء مطبعية
491	491	مجموع التقنيات
982		العدد الإجمالي

يظهر الجدول رقم 19 إحصاء تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة. وقد خلصت

إلى أن تقنية التكافؤ الوظيفي هي الأكثر استعمالاً لدى كلا المترجمين. إذ استخدمها

المترجم 1 في 271 موضعاً من أصل 491، واستخدمها المترجم 2 في 258 موضعاً.

وتأتي تقنية **التكافؤ الحرفي** في المرتبة الثانية، إذ استعملها المترجم 1 105 مرات، مقابل 145 مرة لدى المترجم 2. أما تقنية **التكافؤ الوصفي** فتحتل المرتبة الثالثة لدى المترجم 1، الذي استعملها في 45 موضعاً، في حين لجأ المترجم 2 إلى وساطة اللغة الفرنسية بشكل أكبر، معتمداً إياها في 47 موضعاً.

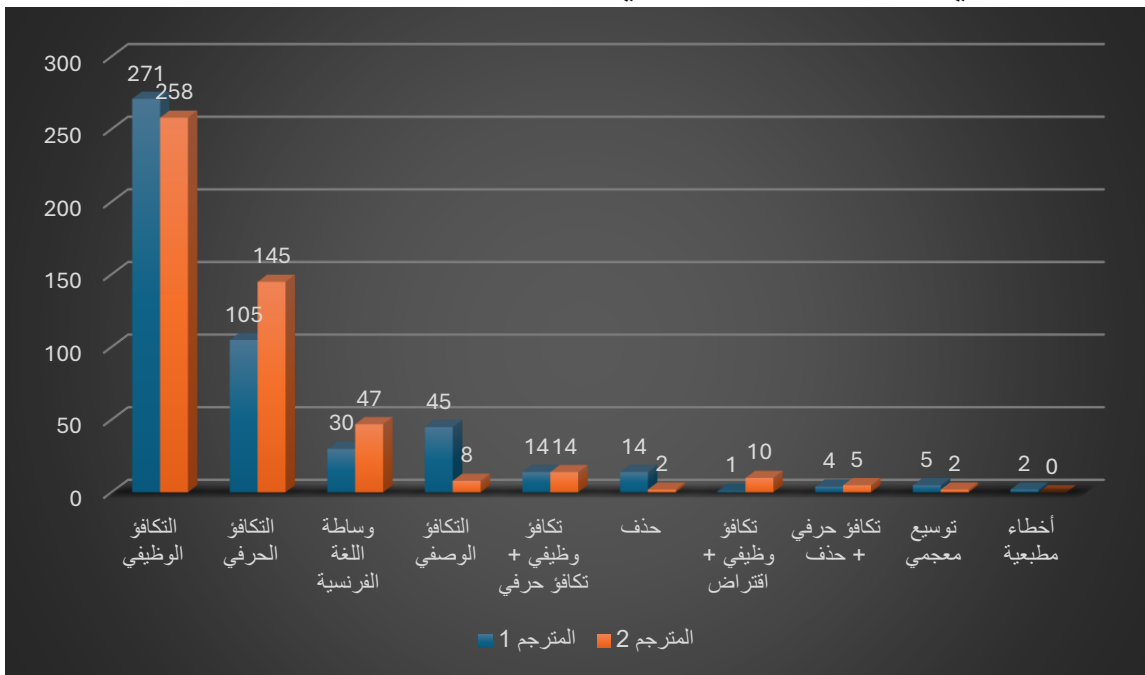
كما جمع المترجمان بين **التكافؤ الوظيفي والتكافؤ الحرفي** في ترجمة العبارة الواحدة، في 14 مرة لكل منهما. ولجأ المترجم 1 إلى **الحذف**، سواء للعبارة المسكوكة أو للفقرة التي وردت فيها في 14 موضعاً، في حين لم يلجأ المترجم 2 **للحذف** سوى مرتين، إلا أنه اعتمد بشكل أكبر على الجمع بين **التكافؤ الحرفي والاقتراض من الفرنسية** وذلك في 10 مواضع.

واستعمل المترجمان تقنية **التوسيع المعجمي** بشكل أقل، 5 مرات بالنسبة للمترجم 1 ومرتين فقط بالنسبة للمترجم 2. أما آخر تقنية، فقد تمثلت في الجمع بين **التكافؤ الحرفي والحذف**، حيث استعملها المترجم 1 في 4 مواضع، والمترجم 2 في 5 مواضع.

وبغرض إبراز الفروقات في استعمال التقنيات بين المترجمين، قمت بإعداد المخطط رقم 4 الذي يوضح توزيع تقنيات الترجمة التي استعملها المترجمان في نقل عينة العبارات المسكوكة من العربية إلى الإنجليزية.

مخطط رقم 4:

مقارنة التقنيات التي استعملها المترجمان في ترجمة العبارات المسكوكة



يبرز المخطط رقم 4 تفاوتاً واضحاً في استعمال التقنيات بين المترجمين، رغم أنّ

التقنية الأكثر استعمالاً لدى كليهما هي **التكافؤ الوظيفي**، تليها تقنية **التكافؤ الحرفي**.

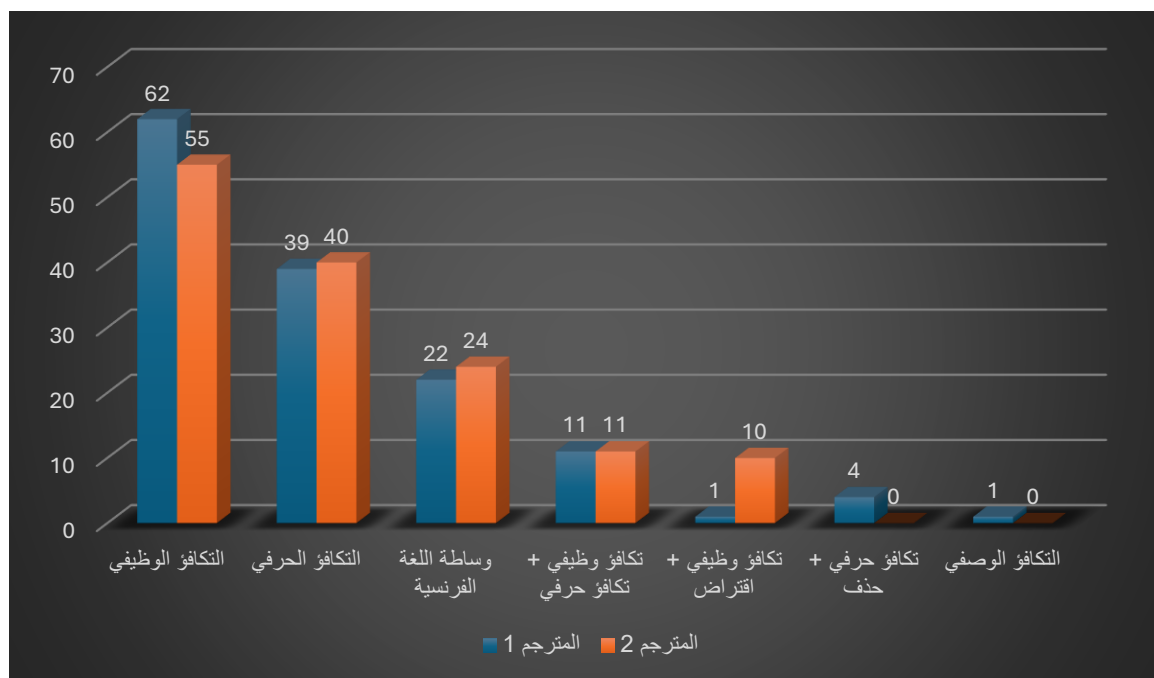
ولفهم أسباب هذا التفاوت، ارتأيت أن أحصي التقنيات التي استعملها كل مترجم لكل

صنف من أصناف العبارات المسكوكة على حدة. حيث يعرض المخطط رقم 5 التقنيات

التي استعملها كل مترجم في نقل أنماط تنظيم النص.

مخطط رقم 5:

مقارنة التقنيات التي استعملها المترجمان في نقل أنماط تنظيم النص



يبين المخطط رقم 5 تقاربا في توزيع التقنيات التي استخدمها المترجمان في نقل أنماط

تنظيم النص. حيث اعتمد كلاهما على التكافؤ الوظيفي بالدرجة الأولى، يليه التكافؤ

الحرفي، ثم الاستعانة بوساطة اللغة الفرنسية.

وبالاعتماد على نتائج الجرد اللغوي للمدونة، لاحظت أن جزءا كبيرا من أنماط تنظيم

النص هو عبارة عن عناوين، وهي في الغالب مصطلحات متعددة الكلمات، سواء كانت

عناوين رئيسية تحدد نوع العقد، مثل «عقد إيجار تجاري» و«عقد إيجار»، أو عناوين

فرعية تستعمل لتقسيم العقد إلى فقرات وفق موضوعها، مثل «مدة الإيجار» و«التكاليف

والشروط» و«إثباتا لما ذكر».

وبناءً على ذلك، وجدت أن المكافئات الوظيفية لهذه المصطلحات موجودة في النظام القانوني الأنجلوسكسوني، وقد توصل المترجمان إليها في معظم الحالات. مع ذلك، فقد استعملا في بعض الأحيان مكافئات وظيفية تنتمي إلى سجلات لغوية أقل رسمية من السجل اللغوي للعقود، مثل ترجمة «عقد الإيجار» بـ “rental agreement”.

حيث ينبغي على المترجم، عند البحث عن المكافئ الوظيفي، ألا يغفل ضرورة أن يكون مناسباً للسجل اللغوي الذي يترجم إليه، بحيث يتوافق وأعراف الصياغة القانونية للعقود الإنجليزية، ويكون طبيعياً وشائعاً من حيث الاستعمال.

ولتحقيق ذلك، يجب على المترجم أيضاً ألا يكتفي بالمكافئات الحرفية، سواء أكان التكافؤ الحرفي مباشراً من العربية إلى الإنجليزية، أو بالاعتماد على المكافئ الوظيفي الفرنسي، وذلك لأن المكافئ الحرفي ليس بالضرورة مكافئاً وظيفياً.

وأذكر من أمثلة ذلك مصطلح «تخصيص الأماكن»، حيث ترجمه المترجم 2 باستعمال تقنية التكافؤ الحرفي بـ “assignment of premises” والذي يعني بالترجمة الراجعة «التنازل عن الأماكن»، في حين يعني المصطلح العربي تحديد استعمالها، هل هو سكني أم تجاري أم مهني على سبيل المثال.

كما قد يؤدي التكافؤ الحرفي إلى ترجمات غير طبيعية في اللغة الهدف أو خاطئة اصطلاحياً، مثل ترجمة «مدة الإيجار» بـ “location duration”، نتيجة الانتقال من المكافئ

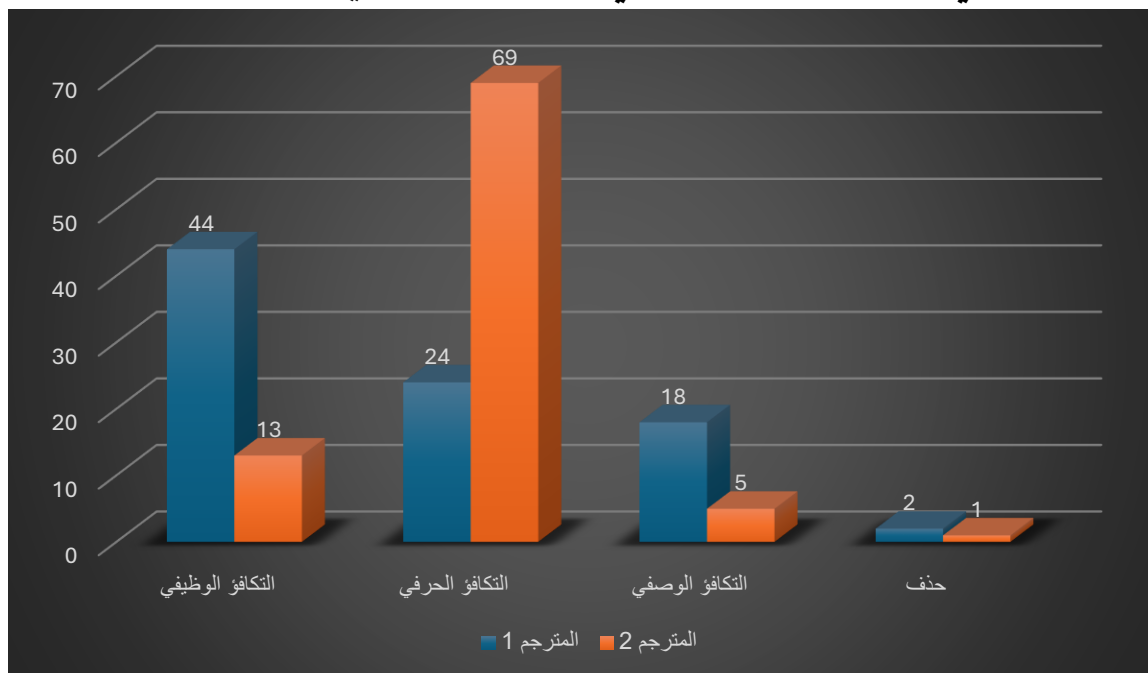
الوظيفي الفرنسي «durée du location»، أو كترجمة عبارة «إثباتا لما ذكر» بـ «of which
act» بالاستعانة بالمكافئ الوظيفي الفرنسي «dont act».

وبالنسبة لبقية أنماط تنظيم النص، خصوصا تلك الأطول تركيبيا، والتي تعد وثيقة
الصلة بتقاليد صياغة العقود التوثيقية الجزائرية، مثل عبارات الافتتاح والختام والعبارات
الانتقالية، فقد لاحظت أن المترجمين قد استعملوا التكافؤ الحرفي بشكل أكبر، وربما يعود
ذلك إلى رغبتهم في الحفاظ على الخصوصية الأسلوبية المميزة للعقود التوثيقية الجزائرية.
ومع ذلك، فقد قاما بترجمة المتلازمات المعجمية المكونة لها باتباع تقنية التكافؤ الوظيفي
في غالب الأحيان. إذ يمكن تقسيم هذه العبارات إلى العبارات المسكوكة المكونة لها، والتي
ترد في مواضع أخرى من العقد، مثل عبارة «الموقع أدناه»، و«وفقا لـ»، والتي استعانا أيضا
بواسطة اللغة الفرنسية في ترجمتها، كترجمة عبارة "في مكتب الموثق" بـ «in the study
of the notary»، أو باقتراض المكافئ الوظيفي الفرنسي إلى جانب المكافئ الوظيفي
الإنجليزي، مثل في ترجمة عبارة "أمام الأستاذ" بـ «Before Me.»

وفيما يخص التقنيات التي استعملها المترجمان في نقل الأنماط النحوية، فقد أنشأت
المخطط رقم 6 لتوضيح توزيعها بين المترجمين.

مخطط رقم 6:

مقارنة التقنيات التي استخدمها المترجمان في نقل الأنماط النحوية



يظهر المخطط رقم 6 تفاوتاً جلياً في توزيع التقنيات المستخدمة من طرف المترجمين لنقل النمط النحوية. فقد اعتمد المترجم 1 بالدرجة الأولى على **التكاثر الوظيفي** (44 مرة)، بينما لم يستعمله المترجم 2 إلا في 13 مرة، وفضل الاعتماد على تقنية **التكاثر الحرفي** (69 مرة)، تليه تقنية **التكاثر الوصفي** في 5 مرات فقط.

وتبرز أهمية الأنماط النحوية بشكل واضح في الفقرات التي تنشئ الالتزامات وتحدد شروط التعاقد. وأعتقد أن هذه الخصوصية قد تدفع المترجم أحياناً إلى اختيار تقنية التكاثر الحرفي، بدافع الحرص على عدم الإخلال بمضمون العقد. غير أن هذا الحرص قد يؤدي إلى عدم نقل الوظائف القانونية للعبارة المسكوكة، لأن طريقة التعبير عن الالتزامات في

اللغة الإنجليزية تختلف عن نظيرتها في اللغة العربية، مما يجعل نقل الأفعال وأزمنتها نقلاً حرفياً أمراً غير ملائم في غالب الأحيان.

على سبيل المثال، في عبارة «يلتزم المستأجر ب...»، اعتمد المترجمان على المكافئ الحرفي لفعل «الترزم»، أي «commit»، رغم أن تقاليد الصياغة القانونية الإنجليزية تقتضي استعمال shall + infinitive للتعبير عن الالتزامات، خاصة وأن هذا الفعل ينتمي للغة العامة.

وبالنسبة لعبارة «لا يسوغ ل...»، التي تحمل وظيفة الحظر أيضاً، فقد ترجمها المترجم 1 بالاعتماد على تقنية التكافؤ الوظيفي بـ «shall not + infinitive»، إلا أن المترجم 2 قد ترجمها بـ «can't»، التي تفيد التعبير عن القدرة البدنية وليس الحظر، وبالتالي لم ينقل الوظيفة القانونية للعبارة.

كما لاحظت أن المترجمين لجأ في بعض الأحيان إلى وصف الصيغة الآمرة أو شرحها بدل نقلها وفق تقاليد الصياغة الإنجليزية. كقيام المترجم 1 بترجمة عبارة «يلتزم بـ» بـ «is obligated to»، وهي العبارة التي ترد في كتب الصياغة القانونية أو القواميس كشرح لـ «shall».

أما الأنماط النحوية التي تعبر عن الشرط والحالة والاستثناء والمبني للمجهول، فقد تمكن المترجمان من ترجمتها وظيفياً في معظم الأحيان. حيث تخضع لقواعد اللغة الإنجليزية

عموماً، كما يمكن ترجمتها حرفيان لتطابق المكافئ الحرفي والوظيفي في مثل هذه العبارات،

مثل ترجمة عبارة "في حالة كذا" بـ "in the event of" أو "in case of".

لكن هذا لا يمنع وقوع بعض الأخطاء الناتجة عن اتباع تقنية التكافؤ الحرفي، مثل

ترجمة عبارة "إن ظهر ذلك للمؤجر" بـ "if it appears to the lessor"، حيث قام المترجم

1 بنقل المعنى الحرفي لظهر.

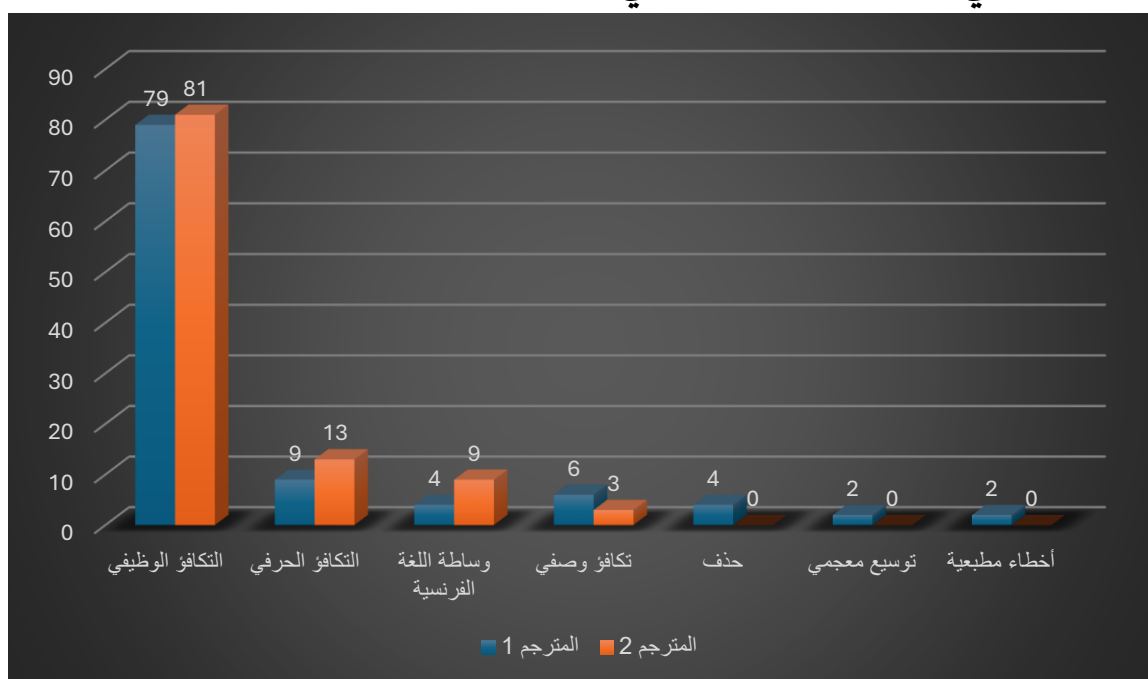
وبالنسبة للصنف الثالث من العبارات المسكوكة، أي أنماط تشكيل المصطلحات، أو

المصطلحات متعددة الكلمات، فقد عرضت في المخطط رقم 7 التقنيات التي استعملها كل

مترجم لنقلها إلى اللغة الإنجليزية.

مخطط رقم 7:

مقارنة التقنيات التي استخدمها المترجمان في نقل أنماط تشكيل المصطلحات

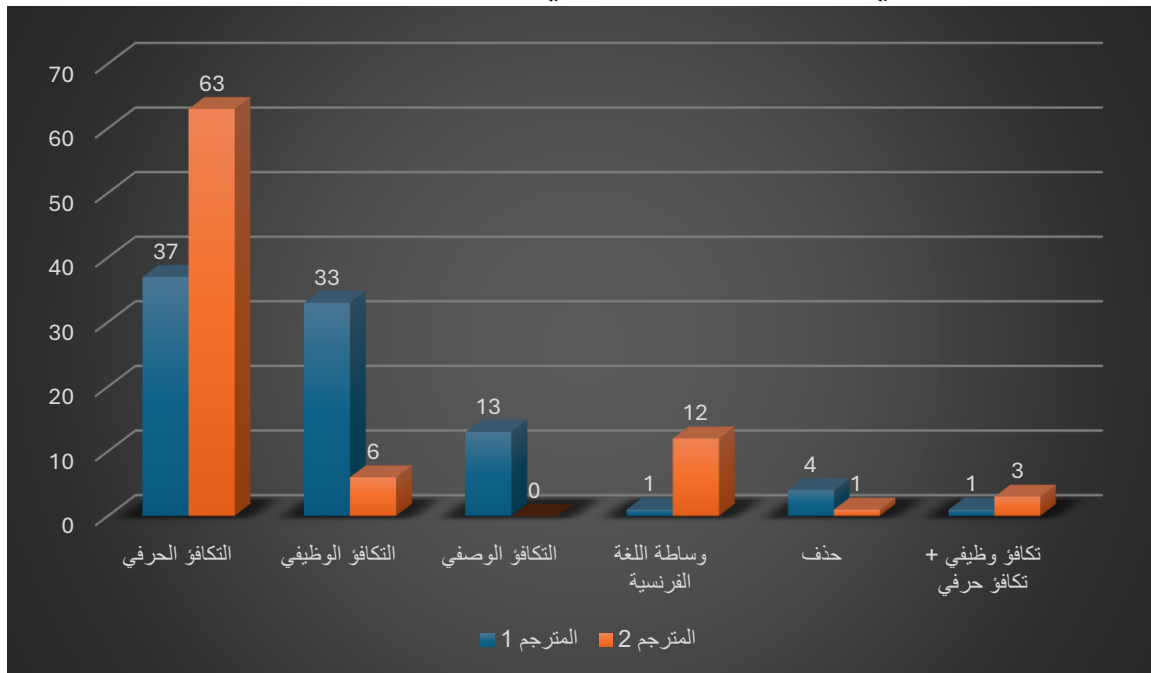


يتبين وجود تقارب كبير في توزيع تقنيات ترجمة أنماط تشكيل المصطلحات بين المترجمين، حيث اعتمد كلاهما بالدرجة الأولى على **التكافؤ الوظيفي**، يليه **التكافؤ الحرفي** ثم **وساطة اللغة الفرنسية والتكافؤ الوصفي** بنسبة أقل بكثير، وذلك في ترجمة العبارات التي تميز النظام القانوني الجزائري، مثل «قانون التسجيل» و«مجلس العقد» و«نسخة تنفيذية».

أما فيما يخص التقنيات التي استعملها المترجمان في نقل متلازمات تضمين المصطلحات فقد عرضتها في المخطط رقم 8.

مخطط رقم 8:

مقارنة تقنيات الترجمة التي استعملها المترجمان في نقل متلازمات تضمين المصطلحات



يتضح من المخطط رقم 8 أن المترجم 2 اعتمد على تقنية التكافؤ الحرفي بالدرجة الأولى، تليها تقنية التكافؤ الوصفي ووساطة اللغة الفرنسية بنسبة قليلة جدا. أما المترجم 1 فقد استعمل تقنيتي التكافؤ الوظيفي والحرفي بنسب متقاربة، يليهما التكافؤ الوصفي.

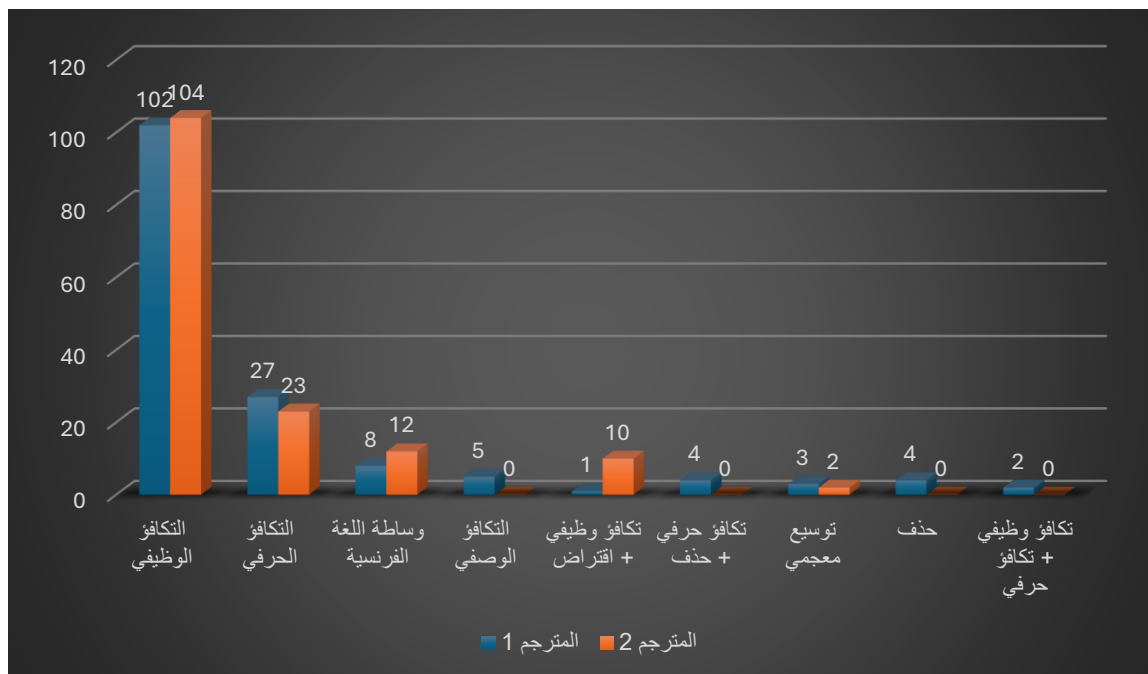
وقد أدى تمسك المترجمين بتقنية التكافؤ الحرفي عند ترجمة متلازمات تضمين المصطلحات إلى إنتاج متلازمات لفظية غير طبيعية أو غير مألوفة الاستعمال في الصياغة القانونية الإنجليزية، كترجمة «وهو ممتع بقواه العقلية» بـ “whilst enjoying” “this lease was carried out/ took from his faculties” أو كترجمة «تم هذا الإيجار» بـ “place”.

كما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم التعبير عن الوظيفة القانونية للعبارة بدقة، أو الوقوع في فخ أشباه النظائر الناتجة عن وساطة اللغة الفرنسية، مثل ترجمة «إخلاء الأماكن» بـ “evacuate” والتي تعني إجلاء الأماكن الخطرة وليس إخلاء الأماكن المؤجرة.

أما فيما يخص الصنف الأخير من العبارات المسكوكة، أي المتلازمات المعجمية، فقد خصصت المخطط رقم 9 لتوضيح التقنيات التي استعملها المترجمان في نقلها إلى الإنجليزية.

مخطط رقم 9:

مقارنة التقنيات التي استعملها المترجمان في نقل المتلازمات المعجمية



يتبين من المخطط رقم 9 أن المترجمين قد وظفا تقنية **التكافؤ الوظيفي** بالدرجة الأولى

وبنسب متقاربة جدا (104 مرات بالنسبة للمترجم 2 و102 مرة بالنسبة للمترجم 1)، تليها

تقنية **التكافؤ الحرفي** ثم **وساطة اللغة الفرنسية** بنسبة أقل بكثير.

فيما يخص العبارات المرجعية، أو عبارات الإحالة، فقد استعمل المترجمان تقنية

التكافؤ الوظيفي، مثل "بموجب هذا العقد" بـ "by virtue of the presents" و"فقا لأحكام" بـ

"under the provisions of" وغيرها، والتي توصلت إلى أنها النمط الأكثر تكرارا في

مدونتي، مثلما هو الحال في لغة التشريع الإنجليزية، وهو قد ما يجعلها من أكثر العبارات

انتشارا باعتبارها من الخصائص المميزة للغة القانون.

وبالنسبة للعبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات، فقد نقلها المترجمان أحيانا باتباع التكافؤ الوظيفي، كترجمة الشروط والتكاليف بـ "terms and conditions"، والتي ترجمها المترجم 1 في أحيان أخرى بـ "charges and conditions"، ما يدل على أثر اللغة الفرنسية. بالإضافة إلى التكافؤ الحرفي، مثل ترجمة «القانونية والعادية» بـ "legal and ordinary".

وبناء على ما سبق، فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، ألخصها فيما يلي:

- يؤثر نوع العبارة المسكوكة على تقنية الترجمة المستعملة، فكلما كانت العبارة

أطول وأكثر تعقيدا، أصبح التوصل إلى مكافئ وظيفي لها أصعب، خاصة أن العبارات الأطول تمثل نمطا من أنماط تنظيم العقود التوثيقية، مما يمنحها خصوصية مرتبطة بتقاليد الصياغة في النظام القانوني الجزائري. وهو ما يدفع المترجم غالبا إلى الاعتماد على تقنية التكافؤ الحرفي. وأعتقد أن الدليل على ذلك هو تمكن المترجمين من ترجمة عبارات الإحالة، التي تشكل العبارات المسكوكة الأقصر تركيبيا، باستخدام تقنية التكافؤ الوظيفي.

وقد وضعت الجدول رقم 20 لأعرض فيه عددا من العبارات القانونية المسكوكة التي استخرجتها من المدونة وتناولتها بالتحليل والدراسة، إلى جانب مكافئاتها الوظيفية التي توصلت إليها في اللغة الإنجليزية، وفقا لحدود بحثي وإطلاعي.

جدول رقم 20 :

بعض العبارات القانونية المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية ومكافئاتها الوظيفية الإنجليزية

العبارات العربية المسكوكة	العبارات المسكوكة المكافئة وظيفيا بالإنجليزية
إثباتا لما ذكر	In witness whereof/ in witness thereof
إخلاء الأماكن المؤجرة	To vacate the leased premises
إفلاس أو تصفية قضائية	Bankruptcy or compulsory liquidation (BrE) Bankruptcy or Chapter 7/ liquidation (AmE)
أمام الأستاذ ... الموثق الموقع أدناه.	Before me, ..., the undersigned notary.
المصاريف والحقوق والأتعاب/ الأتعاب التوثيقية	Costs, expenses, and fees/ notary's fees
الأقساط والاشتراكات السنوية	Premium
إلا بالإذن الكتابي من المؤجر	except with the Landlord's prior written consent/ without the Landlord's prior written consent
إن ظهر له ذلك	as he deems fit / if he deems fit/ if he deems appropriate
بموجب هذا العقد	Under this contract
بقوة القانون	by force of law
التنازل عن الإيجار	Assignment of lease
تنفيذ العقد	Execution
تم هذا الإيجار وقبله الطرفان وفق الشروط والالتزامات القانونية والعادية المتبعة في مثل هذا الشأن لا سيما التالية:	'NOW, THEREFORE, in consideration of the mutual covenants contained herein and intending to be legally bound hereby, the parties hereto agree as follows:
تخصيص الأماكن	Use of premises/ permitted use/ occupancy

Here present	الحاضر مجلس العقد
Holder of national identity card No.	الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم
According to/ as per birth certificate No.	حسب شهادة ميلاده رقم
Registration fees	حقوق التسجيل
Made and entered into/ made and signed/ made and executed/ executed	حرر وانهقد
Lease agreement	عقد إيجار
Commercial lease agreement	عقد إيجار تجاري / محل
Upon the expiry of the lease	عند نهاية مدة الإيجار
To indemnify and hold the landlord harmless from and against claims and liabilities	عدم الرجوع على المؤجر
May not/ shall not	لا يسوغ / لا يجوز
Leased premises	المحل المؤجر
The premises described above	المحل المعين أعلاه
The premises described below The below- described premises	المحل المعين أدناه
of sound mind and memory	متمتع بكل قواه العقلية والبدنية
As amended and supplemented	المعدل والمتمم
Rent	مقابل الإيجار
Term/ lease term	مدة الإيجار
For the purpose of/ for	من أجل ...
Bailiff at the court of ...	محضر قضائي لدى محكمة ...
These presents	هذا العقد
Shall + infinitive	يلتزم بـ
to keep and maintain (the premises) in good repair and condition	يصون المحل ويحافظ عليه بالترميمات الإيجارية

To make good the loss or damage	يقوم بإصلاح الأضرار/ القيام بإصلاح الأضرار
In the event that/ in case of/ if	في حال/ في حالة
Under/ in accordance with/ as per/ pursuant to	وفقا لـ
Under the provisions of/ under ...	وفقا لأحكام ...
Standard terms and conditions	الشروط والالتزامات القانونية والعادية
Terms/ terms and conditions	الشروط والالتزامات
Termination of lease	فسخ الإيجار

تؤكد الأمثلة الواردة في الجدول 20 أن التكافؤ الحرفي، رغم إمكانية اعتماده في بعض الحالات، لا يصلح دائما لترجمة العبارات القانونية المسكوكة، إذ تقتضي الترجمة القانونية مراعاة الوظيفة القانونية للعبارة وسياق ورودها وتقاليد الصياغة في اللغة الهدف.

6.3 توصيات الدراسة:

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، أقترح جملة من التوصيات التي يمكن أن تفيد في سياق الترجمة القانونية، لا سيما من العربية إلى الإنجليزية:

- ينبغي توخي الحذر عند الاعتماد على تقنية التكافؤ الحرفي، لأنها قد تؤدي

إلى وضع ترجمات خاطئة اصطلاحيا، أو غير شائعة الاستعمال في لغة

العقود، أو تنتمي للغة العامة أو إلى سجلات لغوية أخرى، أو قد تشير إلى

مفاهيم قانونية مختلفة.

- ينبغي كذلك توخي الحذر عند الاستعانة بوساطة اللغة الفرنسية، وعدم اعتماد

المكافئات الحرفية للمكافئات الوظيفية الفرنسية قبل التحري والتأكد منها، لأن

حالات التطابق بين هذين النوعين قليلة، وبالتالي سيرتفع خطر الوقوع في فخ أشباه النظائر.

- من الضروري احترام تقاليد الصياغة القانونية للغة الإنجليزية، وتجنب اتباع تقنية التكافؤ الحرفي أو الوصفي في ترجمة الأنماط النحوية، لا سيما فيما يخص الصيغ الآمرة، التي تفرض التزامات، وتحظر تصرفات، وفقا لأساليب صياغة تختلف عن المتبعة في اللغة العربية. وبالتالي، يجب على المترجم التقيد بأساليب الصياغة القانونية في اللغة الهدف لضمان نقل الأثر الوظيفي المكافئ.

7.3 خلاصة الفصل:

قمت في هذا الفصل بإجراء دراسة إحصائية مقارنة لعينة من ترجمات عبارات قانونية مسكوكة تنتمي إلى النظام القانوني الجزائري. وقد تمت الدراسة على مرحلتين متكاملتين، وظفت خلالهما أدوات تحليل المدونة لاستكشاف نمط من أنماط الكتابة القانونية الجزائرية. حيث انطلقت من تجميع عشرة عقود إيجار تجاري، مع ترجمتين رسميتين لكل عقد من هذه العقود، وأطلقت عليها تسمية «مدونة عقود إيجار تجاري جزائرية وترجماتها». وقد وضحت في بداية هذا الفصل خصائصها، وطريقة تجميعها، ومنهجية تحليلها بالتفصيل. وباتباع منهجية قائمة على المدونة، قمت باستخراج العبارات المسكوكة وتصنيفها وفقا لتصنيف ببيل إلى خمسة أصناف. وانتقلت بعد ذلك إلى المرحلة الثانية من الدراسة، والتي تتمثل في اختيار عينة من العبارات المسكوكة المستخرجة ومقارنة وإحصاء تقنيات ترجمتها

التي استخدمها المترجمان الرسميان. وقد تبين أن التقنية الأكثر استعمالاً هي التكافؤ الوظيفي، لا سيما في ترجمة المتلازمات المعجمية والمصطلحات متعددة الكلمات، يليها التكافؤ الحرفي، إما بشكل مباشر من العربية أو بشكل غير مباشر عبر وساطة اللغة الفرنسية. بالإضافة إلى التكافؤ الوصفي بنسبة أقل، مع الجمع بين تقنيتين في حالات قليلة أيضاً. وقد أظهر التحليل أن نوع العبارة المسكوكة يؤثر في تقنية الترجمة المعتمدة، فكلما كانت العبارة أطول وأكثر ارتباطاً بتقاليد الصياغة الوثائقية الجزائرية، أصبح التوصل إلى مكافئ وظيفي لها أكثر صعوبة، مما يدفع المترجم أحياناً إلى الاعتماد على التكافؤ الحرفي. غير أن النتائج قد بينت أن هذه التقنية لا تكون مناسبة دائماً، لأنها قد تؤدي إلى ترجمات غير مألوفة في لغة العقود الإنجليزية، أو خاطئة اصطلاحياً، أو تنتمي للغة العامة أو إلى سجلات لغوية أخرى، أو قد تشير إلى مفاهيم قانونية مختلفة.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف العبارات القانونية المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية وتصنيفها، والتعرف على تقنيات ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة، هو اعتمادها على أدوات تحليل المدونة، ما يضعها في صميم التوجهات الحديثة في البحث اللغوي والترجمي. فقد أثبتت لسانيات المدونة خلال العقود الأخيرة أنها من أنجع الأدوات في دراسة اللغة القانونية، إذ أتاحت لي استخراج العبارات المسكوكة وتحليل تكراراتها وتوزيعها وتصنيفها بناء على بيانات واقعية. كما مكنتني من استكشاف تقنيات ترجمتها لدى مترجمين رسميين اثنين والمقارنة بين خيارتهما بسهولة.

وقد انطلقت من الإشكالية التالية: ما هي أصناف العبارات المسكوكة التي تميز عقود الإيجار التجاري الجزائرية؟ وكيف يقوم المترجم الرسمي الجزائري بنقلها إلى اللغة الإنجليزية؟

وبغرض الإجابة عن الإشكالية المذكورة، أجريت هذه الدراسة على مرحلتين متكاملتين. تتعلق المرحلة الأولى بالجانب اللغوي لمجموعة من عقود الإيجار التجاري الجزائرية، والتي تحررت الدقة في جمعها بحيث تكون تمثيلية، وبلغ حجمها 10490 كلمة. وقد تمكنت من الوقوف على أهم الخصائص اللغوية والأسلوبية المميزة لهذا النوع من الكتابة القانونية. فبالاستعانة ببرنامج «سكتش إنجن»، واتباع مقاربة قائمة على المدونة. توصلت إلى إمكانية تصنيف العبارات المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية وفقا للأصناف

التي اقترحتها ببيل، والتي زعمت أنها قابلة للاستعمال على كل اللغات التشريعية، وهو الأمر الذي استطعت القيام به في حدود المدونة التي جمعتها.

حيث خلصت إلى أن المتلازمات المعجمية هي الصنف الأعلى تكرارا داخل عقود الإيجار التجاري، في حدود مدونتي بطبيعة الحال، إذ سجلت عبارة "بتاريخ" وحدها 71 تكرارا، وسجلت عبارة "هذا العقد" 44 تكرارا، و"هذا الإيجار" 30 تكرارا. بالإضافة إلى العبارات المزدوجة وسلاسل المترادفات، مثل عبارة "القانونية والعادية" التي تكررت 15 مرة. وهو ما يؤكد ما ذهبت إليه ببيل، وكذا بهاتيا، بشأن الدور الهام الذي يؤديه هذا الصنف من العبارات المسكوكة في النص القانوني.

أما الأنماط النحوية، فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث التكرار في المدونة، إذ رصدت 91 تكرارا للعبارات المعبرة عن الإلزام، و19 تكرارا لعبارة «لا يسوغ لفلان» التي تعبر عن الحظر. ويمكن تفسير ارتفاع تكرار هذا الصنف من العبارات بأن الهدف من التعاقد هو إنشاء مجموعة من الالتزامات، سواء بتكليف الأطراف بالقيام بفعل معين، أو بحظرهم من القيام بفعل آخر، أو بتحديد الشروط التي يمارس فيها الحق، أو باستثناء حالات محددة من نطاق الحكم.

وتأتي الأنماط المصطلحية في المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع نسبة التكرار في مدونتي، وأقصد هنا أنماط تشكيل المصطلحات ومتلازمات تضمين المصطلحات، وقد

وجدت أنها مماثلة للمصطلحات والعبارات التي ترد في القوانين ذات الصلة بالإيجار التجاري، وهو ما يؤكد على ارتباطها كذلك بالنظام القانوني الذي تنتمي إليه.

أما بالنسبة إلى **أنماط تنظيم النص**، فقد قمت باستخراجها يدويا نظرا لأن لها مواقع محددة في العقد، كما أنها محدودة من حيث النوع مقارنة بالأصناف الأخرى، رغم أنها عالية التكرار في كل العقود. وقد اقتصرنا على العناوين، وعبارة افتتاح العقد، وعبارة ختام العقد، بالإضافة إلى أربعة أنواع من العبارات الانتقالية.

أما فيما يخص المرحلة الثانية من الدراسة، والتي تتعلق بالجانب الترجمي، فقد استعنت بمترجمين رسميين بغرض ترجمة عقود مدونتي إلى اللغة الإنجليزية. وبهذا أصبحت لدي مدونتان فرعيتان متوازيتان بحجم إجمالي يفوق ثلاثين ألف كلمة ويتجاوز المئة صفحة، وهو ما يجعل اللجوء إلى أدوات تحليل المدونة ضرورة حتمية.

وقد سعيت من خلال إجراء دراسة إحصائية مقارنة لترجمات عينة من العبارات المسكوكة المستخرجة، إلى رصد تقنيات الترجمة التي وظفها المترجمان الرسميان عند نقل هذه العبارات إلى اللغة الإنجليزية. فاخترت عينة تضم **38 عبارة مسكوكة**، بلغ إجمالي تكراراتها في مدونتي **378 تكرارا**، مع إمكانية تفكيك بعض العبارات الطويلة، بالإضافة إلى إمكانية تصنيف بعض العبارات ضمن أكثر من صنف. الأمر الذي أتاح لي دراسة عينة متكونة من **491 عبارة مسكوكة**، مع ترجمتين لكل منها، أي ما مجموعه **982 تقنية ترجمة**، وهو عمل شاق ومعقد لولا وجود أدوات تحليل المدونة.

وقد توصلت إلى أن تقنية التكافؤ الوظيفي هي الأكثر استعمالاً لدى المترجمين، ما يعكس وعيهما بمتطلبات الترجمة القانونية عموماً. حيث استعمل المترجم 1 هذه التقنية بنسبة 55.2% من ترجماته، واستعملها المترجم 2 بنسبة 52.5%، وهي نسب متقاربة جداً.

وتأتي تقنية التكافؤ الحرفي في المرتبة الثانية، حيث شكلت 29.5% من تقنيات الترجمة التي استعملها المترجم 2، و21.4% من تقنيات الترجمة التي استعملها المترجم 1.

كما استعان المترجمان بوساطة اللغة الفرنسية في ترجمة العبارات المسكوكة إلى الإنجليزية، حيث اعتمدا على المكافئ الوظيفي الفرنسي ثم نقلاه عن طريق التكافؤ الحرفي إلى اللغة الإنجليزية، وذلك بنسبة 9.5% من ترجمات المترجم 2، وبنسبة 6.5% من ترجمات المترجم 1، الذي اعتمد بشكل أكثر على تقنية التكافؤ الوصفي، وذلك بنسبة 9.1%. في حين اعتمد المترجم 2 على تقنية التكافؤ الوصفي بنسبة 1.6% فقط. مع حضور ضئيل لتقنية التوسيع المعجمي، وذلك بنسبة 1% لدى المترجم 1، وبنسبة 0.2% لدى المترجم 2.

علاوة على ذلك، قام المترجمان بنسبة 2.8% باستعمال تقنيتين في آن واحد لترجمة نفس العبارة، حيث استعملا التكافؤ الوظيفي مع التكافؤ الحرفي. كما استعملا التكافؤ الوظيفي مع الاقتراض من الفرنسية، بنسبة 2% لدى المترجم 2، وبنسبة 0.2% لدى

المترجم 1. بالإضافة إلى توظيف تقنية التكافؤ الحرفي مع الحذف، بنسبة 0.8% لدى

المترجم 1، وبنسبة 1% لدى المترجم 2.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بتقنيات ترجمة العبارات القانونية

المسكوكة. إذ تبين لي أن اختيار تقنية الترجمة يرتبط بنوع العبارة ووظيفتها داخل العقد.

فعبارات الافتتاح والختام والعبارات الانتقالية، باعتبارها جزءاً من أنماط تنظيم العقود التوثيقية

الجزائرية، تفرض على المترجم اتباع تقنية التكافؤ الحرفي، إذا ما أراد الحفاظ على

خصوصية الممارسة التوثيقية الجزائرية. ومع ذلك، يظل من الضروري احترام أسلوب لغة

العقود الإنجليزية، للتخفيف من غرابة هذه التراكيب وجعلها تبدو طبيعية ومقبولة في اللغة

الهدف. أما العبارات الأقصر تركيبياً، وعلى رأسها العبارات المرجعية بأنواعها، فلا تطرح

عادة صعوبات، لوجود مكافئات وظيفية مستقرة لها في لغة القانون الإنجليزية عموماً.

وبناءً على ما سبق، يمكنني القول إن الفرضية الأولى قد تحققت، إذ تمكنت من

تصنيف العبارات المسكوكة المميزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية وفق تصنيف ببيل،

مع مراعاة خصوصية العقود التوثيقية الجزائرية. كما تأكدت الفرضية الثانية أيضاً، إذ

تراوحت تقنيات ترجمة العبارات المسكوكة فعلاً بين التكافؤ الوظيفي والتكافؤ الحرفي، غير

أن التحليل كشف كذلك عن حضور تقنيات أخرى، مثل التكافؤ الوصفي، ووساطة اللغة

الفرنسية، والاقتراض، والحذف، والجمع بين تقنيتين.

وفي ضوء ما توصلت إليه، اقترحت مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة التعامل بحذر مع تقنية التكافؤ الحرفي، وهو ما تؤكد عليه أدبيات الترجمة القانونية، لأنها قد تقضي إلى ترجمات غير مقبولة اصطلاحيا، أو غير طبيعية تركيبيا، أو غير شائعة الاستعمال، أو منتمية إلى سجلات لغوية مغايرة. وينطبق الأمر ذاته على الاستعانة بوساطة اللغة الفرنسية، إذ إن اعتماد المكافئ الوظيفي الفرنسي ثم نقله حرفيا إلى اللغة الإنجليزية لا يعد خيارا آمنا دائما، نظرا لاحتمال الوقوع في فخ أشباه النظائر، خاصة أن تطابق المكافئ الحرفي والمكافئ الوظيفي بين الفرنسية والإنجليزية ليس القاعدة. إضافة إلى ذلك، تبرز ضرورة احترام تقاليد الصياغة القانونية الإنجليزية، لا سيما عند ترجمة الأنماط النحوية ذات الآثار القانونية، لما لذلك من دور في تحقيق التكافؤ الوظيفي في اللغة الهدف.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن هذا البحث ليس إلا خطوة أولى في مسار طويل يحتاج إلى تضافر جهود الباحثين والمؤسسات، فرغم صغر حجم العينة موضوع الدراسة مقارنة بالمدونات التي تحتوي ملايين الكلمات، إلا أن النتائج التي توصلت إليها تفتح آفاقا واسعة لمزيد من الدراسات المستقبلية، سواء من حيث توسيع أنواع العقود محل التحليل، أو مقارنة الترجمات القانونية في سياق عدة لغات وثقافات أو تطوير مواد تدريبية رقمية موجهة للمترجمين القانونيين، كما آمل أن تساهم هذه الدراسة في تعزيز الوعي بأهمية دراسة العبارات القانونية المسكوكة.

حيث أعتقد أن مثل هذه الدراسات تسهم في وضع قواعد واضحة للصياغة القانونية وتطويرها، وفي تنقيتها من العبارات المنسوخة عن الفرنسية. كما يمكن أن يكون لها دور كبير في تدريب الموثقين وطلبة الحقوق. بالإضافة إلى فائدتها بالنسبة للمترجمين، سواء كانوا ذوي خبرة أو مبتدئين أو طلبة، لأن النتائج التي توصلت إليها تبين أن العبارات المسكوكة قد تمثل تحدياً في بعض الأحيان حتى للمترجمين الرسميين.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. دار المعارف.
- أبو الزلال، ع. ع. (2007). التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق. أجيال لخدمات التسويق والنشر.
- الحلاق، ح. وبن عودة، ع. (2021). ترجمة العبارات المسكوكة في عقود الإيجار. دفاتر الترجمة، 24 (1)، ص ص. 226 - 243.
- الدكروري، أ. (2018). المدونات اللغوية ودورها في معالجة النصوص العربية. دار وجوه للنشر والتوزيع.
- السباعي، أ. ك. (د.ت). محاضرات في الترجمة القانونية. الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب.
- الشهابي، م. (1965). المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية.
- العصيمي، ص. (2018). لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية. مجلة اللسانيات العربية. (6)، ص ص. 60 - 98.
- الفاروقي، ح. س. (2008). المعجم القانوني إنجليزي عربي. (ط5). مكتبة لبنان ناشرون.

القاسمي، ع. (2006). لسانيات المدونة الحاسوبية وصناعة المعجم العربي. اللغة العربية في عصر العولمة. مجمع اللغة العربية بدمشق.

القاسمي، ع. (2019). علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. (ط2). مكتبة لبنان ناشرون.

القرام، ا. (1998). المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قاموس باللغتين العربية والفرنسية. قصر الكتاب.

بردان، ص. (2023). الأتعاب التوثيقية بين النص القانوني والواقع العملي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 6 (1)، ص ص. 874 - 889.

بن عودة، ع. (2021). ترجمة الوثائق التاريخية القانونية: النسخ كوسيلة لقراءة النصوص وتسهيل ترجمتها. مجلة معالم، 11 (3)، ص ص. 69 - 84.

بورمة، ف. (2024). ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من العربية إلى الإنجليزية دراسة تحليلية مقارنة لترجمات مكاتب ترجمة عمومية لقرارات مأخوذة عن مجلة المحكمة العليا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في الترجمة، جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة).

حوحو، ي. (2021). أحكام عقد الإيجار في القانون الجزائري. دار بلقيس.

شيهاني، س. (2017). الوجيز في عقد الإيجار المدني فقها وتشريعا وقضاء. جسور للنشر والتوزيع.

صبره، م. (2003). ترجمة العقود مع شرح واف لأهم سمات اللغة القانونية الإنجليزية.

صبره، م. (2014). أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية مع شرح واف لأهم خصائص اللغة القانونية. دار الكتب الحديث.

طاهري، ح. (2013). دليل الموثق. (ط1). دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

غزالة، ح. (2007). قاموس دار العلم للمتلازمات اللفظية. دار العلم للملايين.

فضيل، ن. (01 06، 2024). الإفلاس والتسوية القضائية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 41 (2)، ص ص. 128 – 153.

فيلاي، ع. (2013). الالتزامات: النظرية العامة للعقد. دار موفم للنشر.

قاسمي، ط. (2015). المتلازمات اللفظية و أشباه النظائر (faux amis) التداخل اللغوي

فيما بين العربية والإنجليزية والفرنسية. دفاثر الترجمة، (6)، ص ص. 35 – 45.

لوزي، خ. (2018). ضوابط التفرقة بين إيجار المحل التجاري وإيجار العقار المخصص

لمزاولة التجارة. مجلة القانون العقاري والبيئة، (6)، ص ص. 104 – 119.

مطر، ل. (2005). لغة المحاكم: قاموس قانوني واقتصادي عربي إنكليزي فرنسي.

منشورات الحلبي الحقوقية.

معيفي، ع. وقطاف، ن. (2021). لسانيات المدونة وتعليمية اللسان العربي: مفاهيم نظرية

ومبادئ أساسية. مجلة اللسانيات التطبيقية، 5(2)، ص ص. 13-37.

مغني، د. (2013). مفاهيم أساسية للتأمين. مجلة القانون والمجتمع، 1(1)، ص ص.

259-272.

يوسف، أ. (2017). أساسيات الترجمة القانونية، اللغة القانونية. دار الكتاب الحديث.

القوانين:

الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

قانون رقم (2) لسنة 1993 بشأن محرري العقود.

قانون عدد 60 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 المتعلق بتنظيم مهنة عدول الإشهاد.

قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات 11 / 2004

قانون رقم 06 - 02 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن تنظيم مهنة الموثق.

القانون رقم 06-03 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، معدل ومتمم القانون رقم 23-13 المؤرخ في 5 غشت سنة 2023 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.

قانون رقم 22 - 09 مؤرخ في 4 وال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة 2022، يعدل ويتمم الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري.

المرسوم رقم 67-126 المؤرخ في 21 يوليو 1967 والمتعلق بإحداث بطاقة التعريف الوطنية.

- Alcaraz, E., & Hughes, B. (2014). *Legal Translation Explained*. Routledge.
- Anderson, M., & Warner, V. (2017). *A-Z guide to boilerplate and commercial clauses*. Bloomsbury Professional.
- Ashcroft, J. R. (2021). *Missouri Notary Handbook*.
- Baalbaki, M., & Baalbaki, R. M. (2008). *AL-MAWRID AL-HADITH: A Modern English Arabic-Dictionary*. Dar El-Ilm Lilmalayin.
- Baccouche, M. (2007). Arabic Phraseology. In H. Burger, D. Dobrovol'skij, P. Kühn, & N. R. Norrick (Eds.), *Phraseology: an International Handbook of Contemporary Research* (pp. 752-758). Walter de Gruyter.
- Baker, M. (1993). Corpus Linguistics and Translation Studies: Implications and Applications. (M. Baker, F. Gill, & E. Tognini-Bonelli, Eds.) *Text and Technology*, 233-250.
- Baker, M. (1995). Corpora in Translation Studies: An Overview and Some Suggestions for Future Research. *Target*, 7(2), 223-234.
- Baker, M. (2011). *In Other Words, A coursebook on translation* (2 ed.). Routledge.
- Baker, P., Hardie, A., & Mcenery, T. (2006). *A Glossary of Corpus Linguistics*. Edinburgh University Press.
- Barros, E. H., & Castro, M. B. (2018). Analysing Phraseological Units in Legal Translation. In S. Goźdz- Roszkowski, & G. Pontrandolfo (Eds.), *Phraseology in Legal and Institutional Settings: A Corpus Based Interdisciplinary Perspective* (pp. 41-60). Routledge.
- Basaneže, K. D. (2018). Extended Binominal Expressions in the Language of Contracts. In S. Goźdz- Roszkowski, & G. Pontrandolfo (Eds.),

- Phraseology in Legal and Institutional Settings* (pp. 203-220). Routledge.
- Bassil, C., Bechara, C., & Rahme, R. (2010). *Lexique des termes juridiques : français, arabe, anglais : suivi d'un index anglais et d'un index arabe*.
- Benaouda, A. (2023). Legal Translation in Algeria: The Justice Scales to The Test of Equivalence. *ALTRALANG Journal*, 359- 374.
- Bhatia, V. K. (1982). *An Investigation into Formal and Functional Characteristics of Qualifications in Legislative Writing and its Application to English for Academic Legal Purposes*. University of Aston.
- Biber, D., & Reppen, R. (2015). Introduction. In D. Biber, & R. Reppen (Eds.), *The Cambridge Handbook of English Corpus Linguistics* (pp. 1-8). Cambridge University Press.
- Biel, Ł. (2009). Organisation of Background Knowledge Structures in Legal Language and Related Translation Problems. *Comparative Legilinguistics*, 1, 176-189.
- Biel, Ł. (2010). Corpus-Based Studies of Legal Language for Translation Purposes: Methodological and Practical Potential. In C. Heine, & J. Engberg (Ed.), *Reconceptualizing LSP: Online proceedings of the XVII European LSP Symposium 2009*. Aarhus University.
- Biel, Ł. (2010). Textual fit of legal translations: focus on collocations in translator training. In L. Bogucki (Ed.), *Teaching Translation and Interpreting: Challenges and Practices* (pp. 25- 39). Cambridge Scholars Publishing .

- Biel, Ł. (2012). Areas of Similarity and Differences in Legal Phraseology: Collocations of Key Terms in UK and Polish Company Law. In A. Pamies, J. Bretana, & L. Nadal (Eds.), *Phraseology and Discourse: Cross-Linguistic and Corpus-based Approaches* (pp. 225-233). Schneider Verlag Hohengehren GmbH.
- Biel, Ł. (2014). Phraseology in Legal Translation: A Corpus-Based Analysis of Textual Mapping in EU Law. In C. Le, S. King Kui, & A. Wagner (Eds.), *The Ashgate Handbook of Legal Translation* (pp. 177-192). Ashgate Publishing Limited.
- Biel, Ł. (2017). *Lost in the Eurofog: The Textual Fit of Translated Law*. Peter Lang Edition.
- Biel, Ł. (2022). Translating Legal Texts. In K. Malmkjaer (Ed.), *The Cambridge Handbook of Translation* (pp. 379-400). Cambridge University Press.
- Bowker, L., & Pearson, J. (2002). *Working with Specialized Language: A practical guide to using corpora*. Routledge.
- Brown, K., & Miller, J. (2013). *The Cambridge Dictionary of Linguistics*. Cambridge University Press.
- Cao, D. (2007). *Translating Law*. Multilingual Matters Ltd.
- Cao, D. (2010). Legal Translation: Translating Legal Texts. In M. Coulthard, & A. Johnson (Eds.), *The Routledge Handbook of Forensic Linguistics* (pp. 78-94).
- Ćavar, A., & Vidović Bolt, I. (2020). Phraseological Competence and Stability of Structure in Phraseological Units. (J. Szerszunowicz, & E. Gorlewska, Eds.) *Applied Linguistics Perspectives on Reproducible Multiword Units: Foreign Language Teaching and Lexicography*, 13-29.

- Centre Notarial de Droit Européen. (2008). <http://acenode.eu/wp-content/uploads/2014/12/Le-notariat-dans-les-pays-de-common-law.pdf>. Retrieved July 10, 2023, from acenode.eu: <http://acenode.eu/wp-content/uploads/2014/12/Le-notariat-dans-les-pays-de-common-law.pdf>
- Collin, P. (2004). *Dictionary of Law* (4 ed.). Bloomsbury Publishing Plc.
- Colson, J.-P. (2008). Cross-linguistic phraseological studies: An overview. In Granger, *Phraseology. An interdisciplinary perspective* (pp. 191 - 206). John Benjamins.
- Combley, R. (2011). *Cambridge Business English Dictionary*. Cambridge University Press.
- Conway, L. (2023). *Enforcement Officers (previously known as bailiffs)*. House of Commons Library.
- Cowie, A. P. (1998). *Phraseology: Theory, Analysis, and Applications*. Oxford University Press.
- De Groot, G. R. (1987). The point of View of a Comparative Lawyer. *Les Cahiers de Droit*, 28(4), 793–812.
- Deuter, M., Greenan, J., Noble, J., & Phillips, J. (Eds.). (2003). *Oxford collocations dictionary for students of English*. Oxford University Press.
- El Farahati, H. (2015). *Arabic-English-Arabic Legal Translation*. Routledge.
- Enkaoua, C. (2012). *Notary vs Notaire : Le choc des cultures*. *Droit & Patrimoine*, (219), 6–8.
- European Union. (2015). *Joint Practical Guide of the European Parliament, the Council and the commission for persons involved in drafting of EU legislation*.

- Facts on File. (2009). *Careers in focus: Law*. Ferguson.
- Frost, A. (2013). *English for Legal Professionals*. Oxford University Press.
- Garner, B. (1995). *A Dictionary of Modern Legal Usage* (2 ed.). Oxford University Press.
- Garner, B. (2009). *Black Law Dictionary* (9 ed.). Thomson Reuters.
- Garzone, G. (2000). Legal Translation and Functionalist Approaches: A Contradiction in Terms.
- Gémar, J. C. (1990). Les fondements du langage du droit comme langue de spécialité : Du sens et de la forme du texte juridique. *Revue générale de droit*, 21(4), 717-738.
- Ghazala, H. (2008). *Translation as Problems and Solutions*. Dar El Ilm Lilmalayin.
- GIAMPIERI, P. (2022). Translating legal formulae: a corpus-driven approach. *Comparative Legilinguistics*, 293-317.
- Gifis, S. (2016). *Dictionary of legal terms: Definitions and explanations for non-lawyer* (5 ed.). Barron's Educational Series.
- Gouadec, D. (2010). *Translation as a Profession*. John Benjamins Publishing Company.
- Goźdź-Roszkowski, S. (2012). Discovering patterns and meanings: Corpus perspectives on phraseology in legal discourse. *Roczniki Humanistyczne: Corpus Linguistics and Translation Studies*, pp. 47- 70.
- Goźdź-Roszkowski, S. (2021, November). Corpus Linguistics in Legal Discourse. (A. Matulewska, & A. Wagner, Eds.) *International Journal for the Semiotics of Law*, 34(5), 1515–1540.

- Goźdz-Roszkowski, S., & Pontrandolfo, G. (2018). Cross-linguistic approaches and applications to phraseology in legal and institutional discourse. In S. Roszkowski, & G. Pontrandolfo (Eds.), *Phraseology in Legal and Institutional Settings, A corpus Based Interdisciplinary Perspective* (pp. 1-8). Routledge.
- Granger, S., & Paquot, M. (2008). Disentangling the phraseological web. In S. Granger, & F. Meunier (Eds.), *Phraseology an Interdisciplinary perspective* (pp. 28-49). John Benjamins Publishing Company.
- Gries, S. (2008). Phraseology and linguistic theory. In S. Granger, & F. Meunier (Eds.), *Phraseology: an interdisciplinary perspective* (pp. 3-25). Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.
- Harvey, R. (2000). *Dictionary of Insurance Terms* (4 ed.). Barron's Educational Series.
- Herbst, R., & Readett, A. (2012). *Dictionnaire des Termes Commerciaux, Financiers et Juridiques*. Translegal Ltd.
- Hill, G. N., & Hill, K. (2009). *Nolo's Plain-English Law Dictionary*.
- Howell, T. (1816). *A Complete Collection of State Trials and Proceedings for High Treason and Other Crimes and Misdemeanors from the Earliest Period to the Year 1783, with Notes and Other Illustrations*. Longman, Hurst, Rees, Orme, and Brown.
- International Organisation for standardization. (2000). *ISO 1087-1: Terminology work, Vocabulary, Part 1: Theory and application*. Switzerland.
- Jabbour, A.-N., & Souheil, I. (1983). *Al Manhal: Dictionnaire Français- Arabe* . Dar Al-Ilm Lilmalayin / Dar Al-Adab.

- Kenneth, A. (2017, 02). *Categories of contract language: Quick reference*. Retrieved from AdamsDrafting: <https://www.adamsdrafting.com/wp-content/uploads/2017/02/CoCL-Quick-Reference-2-February-2017.pdf>
- Kenneth, A. (2013). *A Manual of Style for Contract Drafting*. American Bar Association.
- Kjaer, A. (1990). Phraseology Research- State of the Art. *Journal of the International Institute for Terminology Research*, 1(1-2), 21-32.
- Kjaer, A. (2007). Phrasemes in Legal Texts. (H. Burger, D. Dobrovol'skij, P. Kühn, & N. Norrick, Eds.) *Phraseology: An International Handbook of Contemporary Research*, 1, pp. 506-516.
- Lazar, E. (1999). *Latin for Lawyers*. Emanuel Publishing Corp.
- Lunn, R. (2017). *A systematic approach to translating contracts into english*.
- Martin, E. (2003). *Oxford Dictionary of Law*. Oxford University Press.
- Mason, C., & Atkins, R. (2007). *The Lawyer's English Language Coursebook*. Global Legal English.
- McEnery, T., & Hardie, A. (2012). *Corpus Linguistics: Method, theory and Practice*. Cambridge University Press.
- Mellinkoff, D. (1992). *Mellinkoff's Dictionary of American legal usage*. West Publishing Co.
- Mellinkoff, D. (2004). *The Language of the Law*. Wipf and Stock.
- Neumann, R., & Entrikin, L. (2018). *Legal Drafting by Design*. Wolters Kluwer.
- NYC Department of SBS. (n.d). *Comprehensive Guide to Commercial Leasing*.
- Pearson Education. (2013). *Longman Collocations Dictionary and Thesaurus*. (P. Education, Ed.) Longman.

- Picotte, J. (2018). *Juridictionnaire : Recueil des difficultés et des ressources du français juridique*. Centre de traduction et de terminologie juridiques, Faculté de droit, Université de Moncton.
- Pontrandolfo, G. (2019). Corpus methods in legal translation studies. In Ł. Biel, J. Engberg, R. M. Ruano, & V. Sosoni (Eds.), *Research Methods in Legal Translation and Interpreting Crossing Methodological Boundaries* (pp. 13-28). Routledge.
- Pontrandolfo, G. (2023). *The importance of being patterned: Old and new perspectives on legal phraseology*. In Ł. Biel & H. J. Kockaert (Eds.), *Handbook of terminology: Volume 3. Legal terminology* (pp. 124–150). John Benjamins Publishing Company.
- PricewaterhouseCoopers. (2009). *Insolvency in brief: a guide to insolvency terminology and procedure*.
- Prieto Ramos, F. (2014). Legal Translation Studies as Interdiscipline: Scope and Evolution. *Meta*, 59(2), 260–277.
- Puigelier, C. (2015). *Dictionnaire Juridique*. Éditions Larcier.
- Roche, m. (2018). *425 experts legal documents & templates*. Retrieved from Macson Bell: <https://www.macsonbell.com/business-law-toolbox>
- Roche, M. (2018). *Master Legal Vocabulary and Terminology*.
- Rossini, C. (1998). *English as a legal language*. Kluwer Law International.
- Ruusila, A., & Lindroos, E. (2016). Conditio sine qua non: On Phraseology in Legal Language and its Translation. (F. U. Faculty of Arts of the University of Porto, Ed.) *Language and Law/Linguagem e Direito*, 3.1, 120-140.
- Ryder, R. (n.d.). *Corporate and commercial agreements: Drafting guidelines, forms and precedents*. Universal Law Publishing Co. Pvt. Ltd.

- Smits, J. (2014). *Contract Law: A Comparative Introduction*. Edward Elgar Publishing Limited.
- Šarčević, S. (1988). Bilingual and Multilingual Legal Dictionaries: New Standards for the Future. *Revue générale de droit*, 19(4), 961-978.
- Šarčević, S. (1997). *New Approach to Legal Translation*. Kluwer Law International.
- Šarčević, S. (2000). Legal translation and translation theory: a receiver-oriented approach. In P. Sandrini (Ed.), *Legal translation: History, theory/ies, and practice. Proceedings of the international colloquium, University of Geneva, 17–19 February 2000* (pp. 395–414). ASTTI/ETI.
- Šarčević, S. (2012). Challenges to the Legal Translator. In P. Tiersma, & L. Solan (Eds.), *The Oxford Handbook of Language and Law* (pp. 187 - 199).
- Sinclair, J. (1991). *Corpus, Concordance, Collocation*. Oxford.
- Stark, T. (2014). *Drafting Contracts: How and Why, Lawyers Do What They Do*. Wolters Kluwer Law & Business.
- Stewart, W., & Burgess, R. (2021). *Collins Dictionary of Law*. Collins.
- Tiersma, P. (2000). *Legal language*. London: The University of Chicago Press.
- Tognini-Bonelli, E. (2001). *Corpus Linguistics at Work*. John Benjamins Publishing Company.
- Varigault, A. (1866). *Orthographe des actes notariés : solution de toutes les difficultés grammaticales que peut présenter le notariat*. Lagny.
- Warda, M. (2001). *Essential Guide to Real Estate Leases*. Sphin Publishing.
- Watelet, P. (1980). *La rédaction des actes notariés* (3e éd.). Maison Ferdinand Larcier.

Weber, S. (2022). *Notary Public Handbook*. California Secretary of State.

Wray, A. (2002). *Formulaic language and the lexicon*. Cambridge University Press.

Yagoubi, M. T. (2014). *Lexique des termes juridiques* (3 ed.).

مواقع الإنترنت:

الوافي، ف. (2023). قانون التسجيل. تم الاسترداد من: e-learning.univ-tebessa.dz:

<http://e-learning.univ-tebessa.dz/moodle/enrol/index.php?id=4898>

عبد الله، م. (2016، 05 29). مجلس العقد. تاريخ الاسترداد 09 03، 2023، من المرجع

للمعلوماتية:

الإلكتروني

<https://almerja.com/reading.php?idm=49026>

معجم المعاني الجامع. (د.ت). بموجب. تاريخ الاسترداد 17 10، 2021، من معجم

المعاني الجامع:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/home.php?lang_name=ar-

[بموجب](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/home.php?lang_name=ar-ar&servicategoryces=الجامع+المعاني&service=dict&word=بموجب)

معجم المعاني الجامع. (د.ت). حسب. تاريخ الاسترداد 17 10، 2021، من معجم

المعاني:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/حسب/>

معجم المعاني الجامع. (د.ت). حفظ. تاريخ الاسترداد 09 11، 2023، من معجم المعاني:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>حفظ

معجم المعاني الجامع. (د.ت). وفقا ل. تاريخ الاسترداد 17 10، 2021، من معجم المعاني:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>وفقا ل /

Almaany. (n.d.). *hold harmless*. Retrieved 05 03, 2025, from almaany dictionary: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/hold-harmless/>

Anwar, M. A. (2021). Islamic jurisprudence: the law of contracts and natural justice. *International Company and Commercial Law Review*. Retrieved 11 11, 2023, from <https://www.footanstey.com/our-insights/articles-news/islamic-jurisprudence-the-law-of-contracts-and-naturaljustice/#:~:text=Contracts%20can%20be%20entered%20into,majlis%20al-%27aqd>)

Bouvier, J. (1856). *A Law Dictionary, Adapted to the Constitution and Laws of the United States*. Retrieved September 28, 2021, from Legal Dictionary: <https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/reading>

Cambridge University Press. (n.d.). *identity card*. Retrieved 07 12, 2024, from Cambridge dictionary: <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/identity-card>

CoBrief. (2025, 03 26). *Costs and expenses: overview, definition, and example*. Retrieved 05 01, 2025, from Cobrief: <https://www.cobrief.app/resources/legal-glossary/costs-and-expenses-overview-definition-and-example/>

CoBrief. (n.d.). *Description of leased premises: overview, definition, and example*. Retrieved 02 25, 2025, from CoBrief: <https://www.cobrief.app/resources/legal-glossary/description-of-leased-premises-overview-definition-and-example/>

CoBrief. (n.d.). *Leased premises: Overview, definition, and example*. Retrieved 02 25, 2025, from CoBrief: <https://www.cobrief.app/resources/legal-glossary/leased-premises-overview-definition-and-example/>

Farlex Financial Dictionary. (n.d.). *lease rate*. Retrieved September 01, 2021, from The Free Dictionary by Farlex: <https://financial-dictionary.thefreedictionary.com/Lease+rate>

Hall, A. (n.d.). *Legal Review of Restoration Clauses with Ambiguity*. Retrieved from Attorney Aaron Hall: <https://aaronhall.com/legal-review-restoration-clauses-ambiguity/>

Khan, H. (2024, November 17). *Waqf under Muslim law*. Retrieved 03 26, 2025, from Legal Wires - World leaders in legal education and research: <https://legal-wires.com/lex-o-pedia/waqf-under-muslim-law/>

law justia. (n.d.). Retrieved 05 11, 2025, from Justia US law: <https://law.justia.com/codes/us/title-16/chapter-1/subchapter-lxiii/sec-459i-5/>

LawDepot. (n.d.). *Commercial Lease Agreement FAQ United Kingdom England*. Retrieved October 10, 2021, from LawDepot UK: https://www.lawdepot.co.uk/law-library/faq/commercial-lease-agreement-faq-united-kingdom-england/#question0_3

Legal explanations. (n.d.). *Premises definition and legal explanation*. Retrieved 02 22, 2025, from Legal explanations: <https://legal-explanations.com/definition/premises/>

Legal explanations. (n.d.). *Sound mind and memory*. Retrieved 04 08, 2025, from Legal explanations: <https://legal-explanations.com/definition/sound-mind-and-memory/>

Legal Information Institute. (2021). *Premises*. Retrieved 02 22, 2025, from Cornell Law School: <https://www.law.cornell.edu/wex/premises>

Machinet, G. (2017, 07 12). *Fin du bail : la clause résolutoire reste à la main du bailleur*. Retrieved 11 01, 2023, from LEXplicite : lexplicate.fr/fin-du-bail-clause-resolutoire-reste-la-main-du-bailleur/

Merriam-Webster. (n.d.). *Ability*. Retrieved 04 04, 2025, from Merriam-Webster Dictionary: <https://www.merriam-webster.com/dictionary/ability>

Ovaisi, H. (2023, 02 22). *Repair clauses in commercial leases: what tenants need to know*. Retrieved 02 01, 2025, from So Legal: <https://www.solegal.co.uk/insights/repair-clauses-commercial-leases-what-tenants-need-know>

Oxford University Press. (n.d.). *Terms*. Retrieved 08 02, 2023, from Oxford Learner's Dictionaries: <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/terms>

Oxford University Press. (n.d.). *terms and conditions*. Retrieved 08 02, 2023, from Oxford Learner's Dictionaries: <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/terms-and-conditions>

Pearson Education. (n.d.). *in (full) possession of your faculties/senses*. Retrieved 04 08, 2025, from Longman Dictionary of Contemporary English: <https://www.ldoceonline.com/dictionary/in-full-possession-of-your-faculties-senses#:~:text=From%20Longman%20Dictionary%20of%20Contemp>

orary%20English%20in%20%28full%29,but%20still%20in%20full%20possession%20of%20his%20faculties.

U.S Department of Justice. (2015, August 6). *Civil Rights of Institutionalized Persons*. Retrieved 02 28, 2022, from Justice. gov: <https://www.justice.gov/crt/civil-rights-institutionalized-persons>

The Britannica Dictionary. (n.d.). *Evacuate*. Retrieved 09 18, 2024, from <https://www.britannica.com/dictionary/evacuate>

Wex definitions team. (n.d.). *duty*. Retrieved 07 28, 2025, from Cornell Law School: <https://www.law.cornell.edu/wex/duty>

wikipedia.com. (2023, 06 25). Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_enacting_clauses#cite_note-1

WordReference. (n.d.). *Grosse*. Retrieved 09 17, 2024, from wordreference: <https://www.wordreference.com/fren/grosse>

الملاحق

الملخص باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة موضوع ترجمة العبارات القانونية المسكوكة من العربية إلى الإنجليزية، من خلال تحليل عينة من عقود الإيجار التجاري الجزائرية وترجماتها الرسمية. وقد جاءت هذه الدراسة استجابة لحاجة ميدانية ومهنية لاحظتها أثناء ممارستي للترجمة القانونية، حيث تبين لي أن نقل العبارات المسكوكة يطرح صعوبات تتعلق بالحفاظ على الأثر القانوني واحترام تقاليد الصياغة القانونية في اللغة الهدف.

وقد سعت في هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية ماهي أصناف العبارات المسكوكة التي تميز عقود الإيجار التجاري الجزائرية وكيف ينقل المترجم الرسمي الجزائري هذه العبارات إلى اللغة الإنجليزية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدت على مدونة متوازية تتكون من عشرة عقود إيجار تجاري جزائرية، مع ترجمتين رسميتين إلى اللغة الإنجليزية لكل عقد، واعتمدت منهج لسانيات المدونة لاستخراج العبارات المسكوكة وتصنيفها وتحليل ترجماتها.

وقد خلصت إلى إمكانية تصنيف العبارات القانونية المسكوكة المميّزة لعقود الإيجار التجاري الجزائرية وفق تصنيف ببيل. كما أظهرت النتائج أن التكافؤ الوظيفي هو التقنية الأكثر استعمالاً لدى المترجمين، يليه التكافؤ الحرفي، مع حضور تقنيات أخرى بدرجات أقل. وتوصلت كذلك إلى أن التكافؤ الحرفي لا يكون مناسباً دائماً في ترجمة العبارات القانونية المسكوكة، لأنه قد يؤدي إلى ترجمات غير مألوفة في لغة القانون الإنجليزية أو

غير دقيقة من الناحية الاصطلاحية. لذلك، أوصيت بضرورة توخي الحذر عند استعماله،
والتحقق من المكافئات التي تمر عبر وساطة اللغة الفرنسية، واحترام تقاليد الصياغة القانونية
في اللغة الإنجليزية.

الكلمات المفتاحية: الترجمة القانونية، العبارات المسكوكة، عقود الإيجار التجاري، القانون
الجزائري، التكافؤ الوظيفي، لسانيات المدونة، اللغة القانونية

ABSTRACT:

This study investigates the translation of legal phrasemes from Arabic into English through a corpus-based analysis of Algerian commercial lease agreements and their official translations. The research was motivated by a practical need I observed in the field of legal translation, where rendering legal phrasemes into English often raises difficulties related to preserving legal effect and complying with the drafting conventions of the target legal language.

The study seeks to answer the following research question: **What categories of legal phrasemes characterize Algerian commercial lease agreements, and how are they rendered into English by official Algerian translators?** To address this question, I compiled a parallel corpus of ten Algerian commercial lease agreements, each accompanied by two official translations into English, and adopted a corpus linguistics approach to extract, classify, and analyze the phrasemes and their translations.

The findings show that the legal phrasemes identified in Algerian commercial lease agreements can be classified according to Biel's taxonomy. They also reveal that functional equivalence is the most frequently used translation technique, followed by literal equivalence, while other techniques occur less frequently. The study further shows that literal equivalence is not always appropriate in translating legal phrasemes, as it may result in renderings that are uncommon in English legal language or terminologically inaccurate. Accordingly, the study recommends caution when using literal equivalence, careful verification of equivalents obtained through French as an intermediary language, and closer attention to English legal drafting conventions.

Keywords: Legal translation, legal phrasemes, commercial lease agreements, Algerian law, functional equivalence, corpus linguistics, legal language.

مسرد المصطلحات

A	
According to/ as per birth certificate No.	حسب شهادة ميلاده رقم
As amended and supplemented	المعدل والمتمم
As he deems fit / if he deems fit/ if he deems appropriate	إن ظهر له ذلك
Assignment of lease	التنازل عن الإيجار
Authentic text	نص أصيل
B	
Bailiff at the court of ...	محضر قضائي لدى محكمة ...
Bankruptcy or compulsory liquidation (bre) Bankruptcy or Chapter 7/ liquidation (ame)	إفلاس أو تصفية قضائية
Before me, ..., the undersigned notary.	أمام الأستاذ ... الموثق الموقع أدناه.
Binomials	العبارات الزوجية/ العبارات المزدوجة
Borrowing	اقتراض
By force of law	بقوة القانون
C	
Collocations	المتلازمات اللفظية
Commercial lease agreement	عقد إيجار تجاري / محل
Communicative and textual competence	الكفاءة التواصلية والنصية
Comparable corpora	مدونة متقابلة
Concordance	الكشف السياقي
Corpus-based approach	منهجية قائمة على المدونة
Corpus-driven approach	منهجية موجهة بالمدونة

Corpus linguistics	لسانيات المدونة
Costs, expenses, and fees/ notary's fees	المصاريف والحقوق والأتعاب/ الأتعاب التوثيقية
D	
Descriptive equivalence	التكافؤ الوصفي
E	
Except with the Landlord's prior written consent/ without the Landlord's prior written consent	إلا بالإذن الكتابي من المؤجر
Execution	تنفيذ العقد
F	
False friends	أشباه النظائر
For the purpose of/ for	من أجل ...
Frequency based approach	المقاربة القائمة على التكرار
Functional equivalence	التكافؤ الوظيفي
G	
Grammatical patterns	الأنماط النحوية
H	
Here present	الحاضر مجلس العقد
Holder of national identity card No.	الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم
I	
In the event that/ in case of/ if	في حال/ في حالة
Intralingual	داخل لغوي
Interlingual	بينلغوي
In witness whereof/ in witness thereof	إثباتا لما ذكر
L	

Lease agreement	عقد إيجار
Leased premises	المحل المؤجر
Lexical collocations	المتلازمات المعجمية
Lexical expansion	التوسيع المعجمي
Linguistic variation	التنوع اللغوي
Literal equivalence	التكافؤ الحرفي
M	
Made and entered into/ made and signed/ made and executed/ executed	حرر وانعقد
May not/ shall not	لا يسوغ / لا يجوز
Monolingual corpora	مدونة أحادية اللغة
Multilingual corpora	مدونة متعددة اللغات
Multi-words terms	مصطلحات متعددة الكلمات
N	
Natural equivalence	مكافئ طبيعي
Naturalization	التطبيع
'NOW, THEREFORE, in consideration of the mutual covenants contained herein and intending to be legally bound hereby, the parties hereto agree as follows:	تم هذا الإيجار وقبله الطرفان وفق الشروط والالتزامات القانونية والعادية المتبعة في مثل هذا الشأن لا سيما التالية:
O	
Of sound mind and memory	متمتع بكل قواه العقلية والبدنية
P	
Parallel corpora	مدونة متوازية

Phraseme	عبارة مسكوكة
Phraseology	علم العبارات
Polylexicality	تعدد المفردات
Premium	الأقساط والاشتراكات السنوية
Preparatory qualifications	العبارات التمهيدية المقيدة للمعنى
Q	
Qualifications	العبارات المقيدة للمعنى
R	
Referential qualifications	العبارات المرجعية
Registration fees	حقوق التسجيل
Rent	مقابل الإيجار
S	
Set phrase	عبارة مسكوكة
Shall + infinitive	يلتزم بـ
Stability	استقرار تركيبى
Standard terms and conditions	الشروط والالتزامات القانونية والعادية
Synonym strings	سلسلة مترادفات
T	
Term/ lease term	مدة الإيجار
Term-embedding collocations	متلازمات تضمين المصطلحات
Term-forming patterns	أنماط تشكيل المصطلحات
Termination of lease	فسخ الإيجار
Terms/ terms and conditions	الشروط والالتزامات
Text-organizing patterns	أنماط تنظيم النص

The premises described above	المحل المعين أعلاه
The premises described below The below- described premises	المحل المعين أدناه
These presents	هذا العقد
To indemnify and hold the landlord harmless from and against claims and liabilities	عدم الرجوع على المؤجر
To keep and maintain (the premises) in good repair and condition	يصون المحل ويحافظ عليه بالترميمات الإيجارية
To make good the loss or damage	يقوم بإصلاح الأضرار/ القيام بإصلاح الأضرار
To vacate the leased premises	إخلاء الأماكن المؤجرة
Traditional approach	المقاربة التقليدية
U	
Under the provisions of/ under ...	وفقا لأحكام ...
Under this contract	بموجب هذا العقد
Under/ in accordance with/ as per/ pursuant to	وفقا لـ
Upon the expiry of the lease	عند نهاية مدة الإيجار
Use of premises/ permitted use/ occupancy	تخصيص الأماكن
W	
Wordlist	قائمة الكلمات